



وزارة التعليم والبحث العلمي  
جامعة كربلاء  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد



التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في متغيرات اقتصادية كلية مختارة

العراقحالة دراسية

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة

شيماء عبد الأمير سعد الأسدي

بإشراف

الأستاذ الدكتور

طالب حسين فارس الكريطي

٢٠٢٤ م

١٤٤٦ هـ



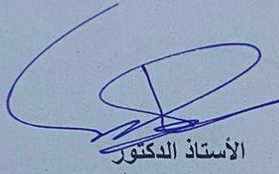
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ  
أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصِطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ.

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ  
سورة البقرة / الجزء الأول / الآية ٢٤٥

## إقرار المشرف

أشهد ان اعداد الرسالة الموسومة بـ(التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في متغيرات اقتصادية كلية مختارة - العراق حالة دراسية) التي تقدمت بها الطالبة (شيماء عبد الأمير سعد) ( قد جرى تحت إشرافي في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.



الأستاذ الدكتور

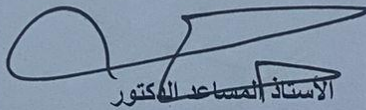
طالب حسين فارس الكريبي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

التاريخ / / 2024/

## توصية رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أشرح الرسالة للمناقشة)



الأستاذ المساعد الدكتور

خضير عباس الوائلي

التاريخ / / 2024/

### إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير قسم الاقتصاد/ للطالبة (شيماء عبد الأمير سعد) الموسومة بـ (التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في متغيرات اقتصادية كلية مختارة – العراق حالة دراسية) ، ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

الأستاذ الدكتور

علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

### مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

الأستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار حسين الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

## إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في متغيرات اقتصادية كلية مختارة - العراق حالة دراسية) والمقدمة من قبل الطالبة (شيماء عبد الامير سعد) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها، وعلية وجدنا بأنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير **أمتياز**

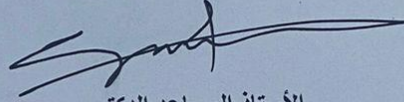


الأستاذ المساعد الدكتور

احمد حمدي احمد جاسم الحسيني

الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

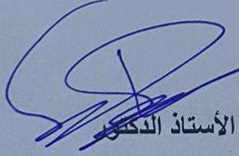


الأستاذ المساعد الدكتور

سرمد عبد الجبار هدا ب ال خير الله

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(رئيساً)

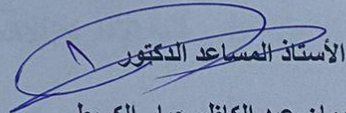


الأستاذ الدكتور

طالب حسين فارس الكريطي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)



الأستاذ المساعد الدكتور

ايمان عبد الكاظم جبار الكريطي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

## الإهداء

هذه الرسالة كالرحيق المختوم.. أهديتها إلى

من قاد قلوب البشرية إلى مرفأ الامان، معلم البشرية الاول (محمد صلى الله عليه وآله وسلم).

إلى والداي الذي كانا لي كالشمس للدنيا، ثم شاء الله أن يرحلوا عن هذه الدنيا قبل أن يروا ثمرة غرسهم، فأسأل الله تعالئان يتغمدهم برحمته وأن يغفر لهم ويرحمهم ويعفو عنهم.

إلى زوجي شكراً لصبركم، الى من أرى الدنيا بأعينهم .... إلى زينة الحياة الدنيا، أبنائي وبناتي الأحباء ضحى، مريم، عمار، علي الأكبر، والذين اقتطعت من وقتهم كثيراً، وقصرت اتجاههم لأجل إتمام دراستي.

إلى كل من أعطاني يد العون من قريب او بعيد وساعدني في إنجاز رسالتي هذه وأخص الذكر المشرف الدكتور (طالب حسين فارس) (ادام الله صحته وعمره).

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع اساتيدي الأفاضل.

إلى كل من يفكر ويبحث للارتقاء بالعلم في كل مكان اليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

الباحثة

ومن الله التوفيق

## شكر و عرفان

قال الله تعالى ( وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۗ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ) سورة لقمان آية ١٢ :

قال رسول الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم (من صنع اليكم معروفاً فجازوه فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم فإن الله يحب الشاكرين)

من منطلق هذا الحديث أتوجه إلى الله بحمده سبحانه وتعالى حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، فقد سدد الخطأ وشرح الصدر ويسر الامر فله الحمد كله والية يعود الفضل كله، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم النبي الأمين الذي بعث في الأميين رسولا يهديهم إلى سبيل الرشاد والنور. لا يسعني - بعد أن وفقني الله سبحانه وتعالى في إتمام هذا البحث المتواضع - إلا أنأخرُ ساجدة لله عز وجل، اعترفاً بفضلته عليّ، حامدة له نعمه على راجية عفوه ومغفرته وهدايته وتوفيقه.

ثم أنه لا يسعني وأنا اضع اللمسات الأخيرة في هذه الدراسة الا أن أتقدم بالشكر إلى كل من مدَّ يد العون لي واخص بالذكر....

أستأذي المشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور (طالب حسين فارس الكريطي)، الذي كان له الفضل بعد الله عز وجل في أنارة طريق البحث لي من خلال توجيهاته وارشاداته، ونصائحه وكان له الأثر البالغ على نفسي وعملي ودراستي فدعوتي له بالعمر المديد وأن يديم الله عليه نعمة الإيمان ونعمة الصحة والعافية وجعله الله في ميزان أعماله.

كما اتقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة الافاضل (أعضاء لجنة المناقشة) الموقرين لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي المتواضعة وما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات علمية تغني هذه الرسالة فلهم مني كل الشكر والامتنان.

\*كما اتقدم بخالص شكري وتقديري إلى (عمادة كلية الادارة والاقتصاد) في جامعة كربلاء المتمثلة بالسيد عميد الكلية المحترم (الأستاذ المساعد الدكتور هاشم جبار الحسيني) ومعاونية العلمي والاداري.

واعترافاً بذوي الفضل عليّ، وإلى كل من تشرفت بكسب العلم منهم أقدم شكري وتقديري للسيد (رئيس قسم الاقتصاد) (الأستاذ المساعد الدكتور خضير عباس الوائلي) ووجه جزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور (الأستاذ المساعد سلام كاظم شاني) لمساعدته لي في الجانب القياسي أرجو له دوام التوفيق والنجاح وإلى جميع أساتيد قسم الاقتصاد والذين كانوا لهم الأثر في زيادة معرفتي وتطوير قدراتي وأثراء معلوماتي، فكانوا نبراس نجاحنا، فجزأهم الله خير الجزاء.

\* ولا يفوتني تقديم جزيل الشكر والامتنان إلى المقومين العلمي واللغوي. فضلاً عن تقديم شكري لمنتسبي مكتبة العتبتين الحسينية والعباسية، والمكتبة المركزية في جامعة كربلاء، كما أقدم شكري إلى موظفي مكتبة الدراسات العليا في كليتنا وما لهم من الأسلوب الراقي والتعامل الجيد فجزأهم الله خير الجزاء.

\*وأخيراً اتقدم بخالص شكري وامتناني لجميع من أمد لي يد العون ولوبكلمة لأنجاز بحثي هذا ليرقى إلى المستوى المطلوب.

## المستخلص

يتناول البحث دراسة إشكالية العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثرها في متغيرات كلية من خلال دراسة الحقائق التي تقدمها النظرية الاقتصادية والبحوث والدراسات ، ومن ثم دراسة حالة العراق عبر جمع وتحليل الوقائع والبيانات المتعلقة بالمتغيرات المدروسة ، وتتمثل مشكلة البحث بالتساؤل عن ماهية أبعاد إشكالية العلاقة بين التمويل المصرفي والقطاع الخاص وأثرها في المتغيرات الكلية المختارة ، في ظل التطورات في واقع القطاع المصرفي والقطاع الخاص في العراق خلال مدة الدراسة ، كما تتمثل فرضية البحث بأن التطورات في واقع القطاع المصرفي والقطاع الخاص في العراق خلال مدة الدراسة أدت إلى تغيرات نسبية متفاوتة في التمويل المصرفي للقطاع الخاص مع محدودية أثرها في متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة مما يوفر أساس تحليلي افضل لفهم مسار تطور العلاقة والإشكالية المدروسة ، وكانها أهداف البحث الوقوف على ابعاد العلاقة بين التمويل المصرفي والقطاع الخاص و أثرها في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق . وتمثلت أهمية البحث بتنامي الاهتمام بالعلاقة النظرية والتجريبية بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومتغيرات الاقتصاد الكلي في إطار فلسفة التنمية والنمو القائمة في العراق بعد ٢٠٠٣ وجوهريه دور القطاع الخاص من خلال اقتصاد السوق.

اعتمد البحث المنهج الاستنباطي، من خلال الاعتماد على دراسة النظريات والقواعد العامة والتطبيقات الجزئية في النظرية الاقتصادية حول العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وعبر جمع وتحليل الوقائع الاقتصادية والبيانات التاريخية ذات العلاقة وتوظيفها في دراسة حالة العراق، فضلا عن اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال وضع الفرضيات فيما بين العلاقات المدروسة، وقياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والقياسي.

وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ضعف تأثير التمويل المصرفي للقطاع الخاص في متغيرات الاقتصاد الكلي بسبب محدودية حجم سوق التمويل المصرفي وضعف قدرات القطاع الخاص على الوصول للتمويل وتوظيفه، وكانتا أبرز التوصيات، هي ضرورة اتباع سياسة اقتصادية لردم الفجوة بين سياسات الائتمان المصرفي وقدرات القطاع الخاص في الوصول للتمويل من خلال رؤية متكاملة في معالجة العوامل المؤثرة في أسباب ضعف نمو سوق التمويل وقدرات الاستثمار و الادخار في القطاع الخاص



## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية الكريمة
ب	الاهداء
ج	شكر و عرفان
د	المستخلص
هـ-و	قائمة المحتويات
وز	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ي	قائمة المخططات
١	المقدمة
١	اولا : مشكلة البحث
٢	ثانيا : فرضية لبحث
٢	ثالثا : هدف البحث
٢	رابعا : الأهمية البحث
٣	خامسا : منهجية البحث
٣	سادسا : حدود البحث
٣	سابعا : هيكلية البحث
٧-٤	ثامنا : الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة
٨	<b>الفصل الأول</b>
٨	<b>الاطار النظري للتمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في متغيرات اقتصادية كلية مختارة</b>
٨	تمهيد
٩	المبحث الاول : الأسس النظرية للتمويل المصرفي
١٣-٩	المطلب الاول: مفهوم وطبيعة التمويل المصرفي
٢١-١٤	المطلب الثاني : أهمية وأنواع التمويل المصرفي والعوامل المؤثرة فيه وأهدافه
٢٨-٢٢	المطلب الثالث : نظريات ومؤسسات وسياسات التمويل المصرفي
٢٩	المبحث الثاني : الأسس النظرية للقطاع الخاص
٣٠-٢٩	المطلب الاول: تعريف ومفهوم القطاع الخاص
٣٣-٣١	المطلب الثاني : المدارس الخاصة للقطاع الخاص
٣٤-٣٣	المطلب الثالث : دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي
٣٧-٣٤	المطلب الرابع: السياسات التمويلية في مؤسسات القطاع الخاص
٣٨	المبحث الثالث : العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في متغيرات الاقتصاد الكلي
٤٤-٣٨	المطلب الاول : المفاهيم الأساسية للمتغيرات الاقتصادية الكلية
٥٤-٤٥	المطلب الثاني : العلاقة بين التمويل المصرفي والمتغيرات الاقتصادية الكلية
٥٥	<b>الفصل الثاني</b>
٥٥	<b>تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومتغيرات كلية مختارة في العراق</b>
٥٥	تمهيد
٥٦	المبحث الاول : واقع القطاع المصرفي والقطاع الخاص في العراق
٥٩-٥٦	المطلب الاول : التطور التاريخي للقطاع المصرفي في العراق
٧٢-٥٩	المطلب الثاني : اتجاه تطور القطاع المصرفي في العراق
٧٧-٧٣	المطلب الثالث : اتجاه تطور القطاع الخاص في العراق
٧٨	المبحث الثاني : التمويل المصرفي للقطاع الخاص في العراق للمدة ٢٠٢١-٢٠٠٤
٨١-٧٩	المطلب الاول : التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع الخاص ( الائتمان النقدي )
٨٢-٨١	المطلب الثاني : التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة للقطاع الخاص ( الائتمان التعمهدي )

٨٨-٨٢	المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للانتماء النقدي الممنوح للقطاع الخاص
٩٣-٨٩	المطلب الرابع: التوزيع القطاعي للانتماء التعهدي الممنوح للقطاع الخاص
٩٤	المبحث الثالث: العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص في العراق ومتغيرات الاقتصاد الكلي
-٩٥ ١٠٣	المطلب الاول: تحليل تطور متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١
-١٠٢ ١١٢	المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأنعكاسها في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١
-١١٢ ١١٩	المطلب الثالث: تحليل تطور الانتماء النقدي والتعهدي للقطاع الخاص وأنعكاسه في متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١
-١٢٠ ١٢٧ ١٢٨	المطلب الرابع: تطور المؤشرات القطاعية للتمويل المصرفي للقطاع الخاص في العراق
	<b>الفصل الثالث</b> <b>قياس وتحليل العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١</b>
١٢٨	تمهيد
-١٢٩ ١٣٦	المبحث الاول: التأطير النظري لبعض المتغيرات الاقتصادية الداخلة في التحليل الاقتصادي
-١٣٧ ١٥٩	المبحث الثاني: قياس وتحليل النماذج القياسية المقدره
-١٦٠ ١٦٣	الاستنتاجات
-١٦٣ ١٦٤	التوصيات
-١٦٤ ١٧٦	المصادر والمراجع

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	ت
٦٢	تحليل نسبة مساهمة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	1
٦٤	تحليل نسبة مساهمة حجم الائتمان المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	2
٦٧	تحليل نسبة مساهمة حجم الموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	3
٦٨	تحليل نسبة مساهمة حجم رؤوس الأموال المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	4
٦٩	تحليل نسبة مساهمة حجم الاستثمارات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	5
٧١	تحليل نسبة مساهمة حجم الاحتياطي الازامي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	6
٧٢	تحليل نسبة مساهمة هامش في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	7

٧٣	تحليل نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	8
٧٤	اجمالي تكوين راس المال الثابت للقطاعين العام والخاص بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	9
٧٦	الأهمية النسبية لعدد الايدي العاملة في القطاعين العام والخاص من اجمالي قوى العمل في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	10
٨٠	الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية للقطاع الخاص حسب النوع للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	11
٨٢	الائتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية للقطاع الخاص حسب النوع للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	12
٨٧	التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الحكومية والأهلية حسب نوع القطاع في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	13
٨٨	الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق إلى اجمالي الائتمان النقدي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	14
٩٢	التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الحكومية والأهلية حسب نوع القطاع في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	15
٩٣	الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي للائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق إلى اجمالي الائتمان النقدي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	16
٩٩	تحليل تطور متغيرات الاقتصاد الكلي ( المتغيرات الحقيقية ) في العراق بالأسعار الحارية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	17
١٠٢	تحليل تطور متغيرات الاقتصاد الكلي ( المتغيرات النقدية ) في العراق بالأسعار الحارية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	18
١١١	النسب بين الائتمان الكلي والمتغيرات الحقيقية والنقدية للاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١)	19
١١٦	النسب بين الائتمان النقدي والمتغيرات الحقيقية والنقدية للاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١)	20
١١٩	النسب بين الائتمان التعهدي والمتغيرات الحقيقية والنقدية للاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١)	21
١٢٠	التوزيع القطاعي للائتمان النقدي ( السحب على المكشوف ) الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	22
١٢٢-١٢١	التوزيع القطاعي للائتمان النقدي (الاوراق التجارية) الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	23

١٢٣	التوزيع القطاعي الائتمان النقدي ( القروض والسلف ) الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	24
١٢٤	التوزيع القطاعي الائتمان النقدي ( ديون متأخرة التسديد ) الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	25
١٢٥	التوزيع القطاعي الائتمان التعهدي ( خطابات الضمان ) الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	26
١٢٦-١٢٧	التوزيع القطاعي الائتمان التعهدي ( الاعتمادات المستندية ) الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	27
١٣٨	اختبار ديكي فولير لجذر الوحدة ADF للسلاسل الزمنية لبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	28
١٣٩	تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي	29
١٤٠	اختبار الحدود لدالة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	30
١٤١	الاختبارات التشخيصية (اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي لدالة (GDP)	31
١٤١	اختبار عدم تجانس التباين لدالة (GDP)	32
١٤٢	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة (GDP)	33
١٤٤	تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة (GDP)	34
١٤٥	تقدير معالم الاجل الطويل لدالة (GDP)	35
١٤٦	تقدير دالة الأنفاق الاستهلاكي الخاص	36
١٤٧	اختبار الحدود لدالة الأنفاق الاستهلاكي الخاص	37
١٤٨	الاختبارات التشخيصية (اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي لدالة الأنفاق الاستهلاكي الخاص	38
١٤٨	اختبار عدم تجانس التباين لدالة الأنفاق الاستهلاكي الخاص	39
١٤٩	التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة الأنفاق الاستهلاكي الخاص	40
١٥١	تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة الأنفاق الاستهلاكي الخاص	41
١٥٢	تقدير دالة الأنفاق الاستثماري الخاص	42
١٥٢	اختبار الحدود لدالة الأنفاق الاستثماري الخاص	43
١٥٤	الاختبارات التشخيصية (اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي لدالة الأنفاق الاستثماري الخاص	44
١٥٤	اختبار عدم تجانس التباين لدالة الأنفاق الاستثماري الخاص	45
١٥٥	التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة الأنفاق الاستثماري الخاص	46
١٥٥	تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة الأنفاق الاستثماري الخاص	47
١٥٧	تقدير معالم الاجل الطويل لدالة الأنفاق الاستثماري الخاص	48

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	ت
٥٤	منحى فليبس	1
١٠٥	نسبة الائتمان الكلي إلى GDP في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)	2
١٠٦	نسبة الائتمان الكلي إلى إجمالي تكوين راس المال للقطاع الخاص في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)	3
١٠٧	نسبة الائتمان الكلي إلى الأنفاق الاستهلاكي الخاص في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	4
١٠٨	نسبة الائتمان الكلي إلى الأنفاق الاستثماري الخاص في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	5
١٠٩	نسبة الائتمان الكلي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع M2 في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	6
١١٠	نسبة الائتمان الكلي إلى الادخار الكلي في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)	7
١١١	نسبة الائتمان الكلي إلى الدخل الكلي في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)	8
١٤٠	اختبار فترات الابطاء المثلى لدالة الناتج المحلي الإجمالي	9
١٤٢	اختبار الأداء التنبؤي لدالة الناتج المحلي الإجمالي	10
١٤٣	اختبار الاستقرار الهيكلية ( اختبار Cusum ) لدالة الناتج المحلي الإجمالي	11
١٤٧	اختبار الاستقرار الهيكلية ( اختبار Cusum of squares ) لدالة الناتج المحلي الإجمالي	12
١٤٩	اختبار فترات الابطاء المثلى لدالة الأنفاق الاستهلاكي الخاص	13
١٥٠	اختبار الاستقرار الهيكلية ( اختبار Cusum ) الأنفاق الاستهلاكي الخاص	14
١٥٣	اختبار الاستقرار الهيكلية ( اختبار Cusum of squares ) الأنفاق الاستهلاكي الخاص	15
١٥٦	اختبار فترات الابطاء المثلى لدالة الأنفاق الاستثماري الخاص	16
١٥٦	اختبار الأداء التنبؤي لدالة الأنفاق الاستثماري الخاص	17
١٥٦	اختبار الاستقرار الهيكلية ( اختبار Cusum ) الأنفاق الاستثماري الخاص	18
١٥٧	اختبار الاستقرار الهيكلية ( اختبار Cusum of squares ) الأنفاق الاستثماري الخاص	19

## قائمة المخططات

الصفحة	عنوان المخطط	ت
٦٠	هيكل الجهاز المصرفي في عام ٢٠٢١	1.

## المقدمة Introduction

يتنامى الاهتمام العلمي بدور القطاع الخاص في التطور الاقتصادي في ظل الاتجاه العالمي القائم على محورية القطاع الخاص في التحولات الاقتصادية، لا سيما في البلدان ذات التوجه للتحول لاقتصاد السوق، وتعد العلاقة بين القطاع المصرفي والقطاع الخاص حجر الزاوية في فعالية دور القطاع الخاص في التطور التنموي المستهدف والقدرة على الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي في ظل العولمة، ويمثل التمويل المصرفي للقطاع الخاص المحدد الأساسي في تأثير التطورات في القطاع الخاص على الاقتصاد الكلي، من خلال التأثير المباشر وغير المباشر للتدفقات التمويل المصرفي للقطاع الخاص على متغيرات الاقتصاد الكلي، وإذ تؤكد النظرية الاقتصادية والبحوث والدراسات على جوهرية تأثير التطورات في التمويل المصرفي للمتاح للقطاع الخاص على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعتمد في تطورها على طبيعة وحجم ونوع النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية المكونة للقطاع الخاص في قطاع الاعمال والقطاع العائلي، وفي البلدان النامية تتعدد زوايا النظر إلى العلاقة التمويلية بين النظام المصرفي والقطاع الخاص في اطار الفلسفة الاقتصادية في نماذج النمو والتنمية وما تقدمه من مسار مستهدف لدور التمويل المصرفي في توجيه تطور مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي عند المستويات المتحققة والممكنة لتطور القطاع المصرفي والقطاع الخاص.

وفي العراق بعد ٢٠٠٣ أدت التغيرات في النظام الاقتصادي إلى ضرورة متابعة تلك التغيرات في النظام المصرفي في إشكالية العلاقة بين التمويل المصرفي والقطاع الخاص في إطار الاقتصاد الكلي، لمعرفة نتائج هذه العلاقة على تطور النشاط الاقتصادي، لإعادة تعيين الموقف من الإشكالية المطروحة في ضوء الخيارات المتاحة من خلال الأدبيات الاقتصادية والفلسفة الحاكمة لمسار تطور النظام المصرفي وقنوات تأثير التمويل المصرفي للقطاع الخاص على متغيرات الاقتصاد الكلي.

### أولاً: مشكلة البحث Problem of The study

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الأساسي الآتي: ما أبعاد إشكالية العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في متغيرات اقتصادية كلية مختارة، ؟ تمثل حصيلة هذا التأثير فاعليه اتجاه العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص والنشاط الاقتصادي في حالة العراق.

### ثانياً: فرضية البحث Hypothesis of the study

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن التغيرات في واقع القطاع المصرفي والقطاع الخاص في العراق أدت الى تغيرات نسبية في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص، مع محدودية التأثير في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي.

### ثالثاً: هدف البحث Objectives of The Study

١. الوقوف على أدبيات العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي.
٢. قياس وتحليل العلاقة بين التمويل المصرفي والقطاع الخاص وأثره في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي
٣. تطوير المعرفة النظرية والتجريبية حول العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص في إطار الاقتصاد الكلي، لخدمة البحث العلمي ومتخذ القرار.

### رابعاً: أهمية البحث Importance of the study

تتمثل أهمية البحث من خلال الآتي:

١. الاهتمام بتطوير العلاقة النظرية والتجريبية بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومتغيرات الاقتصاد الكلي في إطار فلسفة التنمية والنمو القائمة على جوهرية دور القطاع الخاص من خلال اقتصاد السوق.
٢. الاهتمام بدور القطاع الخاص في التطور الاقتصادي في العراق بعد ٢٠٠٣ وجوهرية العلاقة بين مستوى التمويل المصرفي المتاح للقطاع الخاص ودور القطاع الخاص المستهدف من خلال الأثر المتحقق في متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة.

### خامساً : منهجية البحث Methodology of The Study

يستخدم البحث المنهج الاستنباطي، من خلال الاعتماد على دراسة النظريات والمُسلّمات والقواعد العامة والتطبيقات الجزئية في النظرية الاقتصادية حول العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، عبر جمع وتحليل الوقائع الاقتصادية والبيانات التاريخية ذات العلاقة ، وتوظيفها في دراسة حالة العراق ، فضلاً إلى اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال وضع الفرضيات فيما بين العلاقات المدروسة، وقياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات باستخدام أدوات التحليل القياسي.

### سادساً: الحدود الزمانية و المكانية Temporal and spatial boundaries

تتمثل الحدود المكانية للبحث بدراسة حالة العراق من خلال تتبع معطيات تطور العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومتغيرات الاقتصاد الكلي المختارة وعبر الحدود الزمانية المتمثلة بالمدة من ٢٠٠٤\_٢٠٢١، وهي المدة التي تمثل التطورات الحديثة لمعطيات ومؤشرات العلاقة المدروسة مما يجعل نتائج البحث العلمي المتحصل عليها ذات دلالة وأهمية للباحثين ومتخذي القرار.



## سابعاً: هيكلية البحث Structure of The Study

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، تم تخصيص الفصل الاول الاطار النظري للتمويل المصرفي والقطاع الخاص ومتغيرات الاقتصاد الكلي المختارة ومن خلال ثلاثة مباحث تناول الاول (الأسس النظرية للتمويل المصرفي ) فيما تناول الثاني (الأسس النظرية للقطاع الخاص ) اما المبحث الثالث فقد خصص إلى (العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في متغيرات الاقتصاد الكلي ) ، وقد تناول الفصل الثاني (دور التمويل المصرفي للقطاع الخاص في متغيرات اقتصادية كلية مختارة في العراق ) وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناول الاول (واقع القطاع المصرفي والقطاع الخاص في العراق ) فيما تناول الثاني (التمويل المصرفي للقطاع الخاص في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)) اما المبحث الثالث فقد خصص إلى (العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومتغيرات الاقتصاد الكلي ) ، وتم في الفصل الثالث قياس وتحليل العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومتغيرات الاقتصاد الكلي المختارة ، إذ تم تقسيم الفصل إلى مبحثين تناول الاول (الإطار النظري للاقتصاد القياسي) فيما تناول الثاني (قياس وتحليل النماذج المقدره)

وتم اختتام البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها.

## ثامناً: الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة Previous Studies

## ١: الدراسات العربية

أ. دراسة الجزراوي والنعمي (٢٠١٠)<sup>(١)</sup>

عنوان الدراسة	تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختاره دراسة تطبيقية في مصرف للمصارف المتخصصة في العراق للمدة (٢٠٠٨-١٩٩٥).
هدف الدراسة	تحقيق استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان المصرفي كأداة تحليلية للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات المالية الرشيدة وإظهار اثر التحليل الائتمان على أداء أنشطة المصارف التجارية في العراق وبشكل خاص نشاط مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار .
أهم النتائج	توصلت الدراسة إلى أن الائتمان المصرفي يعد بمثابة علاقة مبنية على أساس الثقة المتبادلة بين الطرفين والمدين والطرف الدائن إذ ان سيولة المصرف خلال المدة كانت جيدة ومتحفظة إذ حافظ المصرف على الموازنة بين استثمار جزء كبير من ودائع زبائنه وبين احتفائه بسيولة جاهزة لمواجهة حالات السحب الطارئة .
أوجه التشابه	بعض المفاهيم النظرية التي تخص الائتمان المصرفي من حيث مفهومه وأنواعه ومخاطره.
أوجه الاختلاف	اختلاف السلسلة الزمنية ، لم يتناول التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره على متغيرات الاقتصاد الكلي .

(١) إبراهيم محمد علي الجزراوي ونادية شاكر النعمي ، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة تطبيقية في مصرف ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠

ب- دراسة الجشعبي (٢٠١٤)<sup>(١)</sup>

عنوان الدراسة	دور الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٣)
الدراسة	تحليل أثر الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي الذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ، فضلاً عن التعرف على واقع القطاع المصرفي في العراق وإبراز المشكلات والمعوقات التي تواجه عملها .
أهم النتائج	توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن هذا الأثر كان ضعيفاً جداً ولا يؤدي إلى النمو الاقتصادي بالشكل المطلوب، وذلك لوجود عدد من المشكلات والمعوقات التي تواجه عمل المصارف في العراق وإسهامها في النمو الاقتصادي .
أوجه التشابه	بعض المفاهيم النظرية التي تخص الائتمان المصرفي من حيث مفهومه وأنواعه ومخاطره.
أوجه الاختلاف	اختلاف السلسلة الزمنية ، لم يتناول التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره على متغيرات الاقتصاد الكلي .

ت- زهراء محمد نعمة الزبيدي (٢٠١٦)<sup>(٢)</sup>

عنوان الدراسة	تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق دراسة قياسية للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)
هدف الدراسة	دراسة وتحليل الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات والعلاقة بينهما في الاقتصاد العراقي خلال للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥).
أهم النتائج	للائتمان دور مهم وفعال في تمويل المشاريع وبالأخص المشاريع التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة واللازمة لعملية التنمية الاقتصادية .
أوجه التشابه	تحليل الائتمان المصرفي في العراق .
أوجه الاختلاف	اختلاف السلسلة الزمنية ، كما أن الدراسة لم تتناول التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره على متغيرات مختارة من الاقتصاد الكلي في العراق .

ث- فاطمة مطر صالح (٢٠١٩)<sup>(٣)</sup>

عنوان الدراسة	إثر بعض مكونات الطلب الكلي في الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٤) .
هدف الدراسة	تسليط الضوء على مكونات كل من الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي والطلب الكلي ومحاولة البحث إيجاد العلاقة بين المتغيرين المذكورين وفقاً لسلسلة زمنية مترابطة ومتناسقة ،
أهم النتائج	أظهرت النتائج أن الرؤيا لم تكن واضحة لأثر الجهاز المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي لذا فإن هذه الدراسة ستأخذ من هذا الوضع مشكلة لها ،السياسة الائتمانية التي يقوم بها النظام المصرفي في العراق اثراً فعالاً في تنمية الطلب الكلي ، وتوصل البحث من خلال استخدام البرامج الإحصائية لغرض تقدير النموذج القياسي مكونات الطلب الكلي خلال مدة البحث ، أذ ان الائتمان المصرفي له تأثير مباشر في الطلب الكلي ويرتبط بعلاقة موجبة مع المتغيرات .
أوجه التشابه	تحليل الائتمان المصرفي في العراق .

(١) فائزة مسجبت الجشعبي ، دور الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٣) ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠١٤م

(٢) زهراء محمد نعمة الزبيدي ، تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق دراسة قياسية للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥) ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القديسية، ٢٠١٦م

(٣) فاطمة صالح مطر عمران ،إثر بعض مكونات الطلب الكلي في الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٤) رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بابل ،العراق، ٢٠١٩

اوجه الاختلاف | اختلاف السلسلة الزمنية ، استخدام أنموذج الأتحاد الثاني للباطءاتالموزعة ARDL

ثانياً: الدراسات الأجنبية

أ. دراسة (Lakshmi& Murugan,2009)<sup>(1)</sup>

عنوان الدراسة	Bank Credit Facilities to Small and Medium Enterprises ( الائتمان المصرفي الممنوح للشركات متوسطة وصغيرة الحجم في الهند )
عينة الدراسة	استخدمت الدراسة آراء الأفراد العاملين بالبنوك الهندية بقسم الائتمان المصرفي .
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى القيام بدراسة سوقية للانتماء المصرفي الممنوح للشركات متوسطة وصغيرة الحجم تعمل في الهند .
أهم النتائج	توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ابرزها أن اغلبية الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم تم منحها ائتمان من قبل البنوك ، وأن العاملين بهذه البنوك يدركون اليات منح الائتمان والضمانات المطلوبة لمنح هذا الائتمان من قبل العملاء سواء على المستوى الفردي او على مستوى المؤسسات ، كما أن هناك فائدة مرتبطة بعملية منح هذا الائتمان للعملاء سواء على المستوى الفردي او على مستوى المؤسسات .

ب. دراسة (Ismet Grocer ٢٠١٣)<sup>(2)</sup>

عنوان الدراسة	Relation between Bank Loans and Unemployment in the European Countries ( العلاقة بين القروض المصرفية والبطالة في الدول الاوربية )
عينة الدراسة	أجريت الدراسة في أربع عشرة دولة من الدول الاوربي المختارة للمدة (١٩٨٠-٢٠١٢)
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين اجمالي حجم الائتمان للقطاع المصرفي والبطالة في أربعة عشر من دول الاتحاد الاوربي المختارة للمدة (١٩٨٠-٢٠١٢) من خلال طريقة تحليل بيانات اللوحة التي تأخذ في الاعتبار الأقطاعات الهيكلية والاعتماد على القطاعات .
أهم النتائج	توصلت الدراسة إلى نتيجة التحليل ، والذي يشير إلى أن الزيادات الائتمانية كانت تقلل من التأثير على معدل البطالة في هذه البلدان .

(1) Lakshmi&Murugan, Bank Credit Facilities to Small and Medium Enterprises, the IUp journal of Bank Management, vol. vlll, issue, 2009.

(2) smet Grocer, Relation between Bank Loans and Unemployment in the European Countrie , Mihaiu Diana Marieta, University of Sibiu Romania, 2013.

د. دراسة (Ailero ، ٢٠١٣) (١)

An Empirical Investigation into the relationship between financial sector Development and unemployment in Nigeria (التحقيق التجريبي في العلاقة بين تنمية القطاع المالي والبطالة في نيجيريا )	عنوان الدراسة
تناولت الدراسة مجموعة من البيانات المالية خلال السلسلة الزمنية (١٩٨٠-٢٠١١) في البنوك النيجيرية.	عينة الدراسة
تهدف الدراسة إلى بيان تأثير التطور الحاصل في القطاع المالي على مستوى البطالة .	هدف الدراسة
توصلت الدراسة إلى أن التخصيص في المناطق الريفية له تأثير على المدى القصير والبعيد في الحد من البطالة ، كما وجدت الدراسة أيضا أن التدابير النقدية التوسعية لم توجع التضخم بشكل كبير خلال فترة الدراسة ، لذا توصي الدراسة أن (CBN) يجب أن يعزز ويعمق صناعة الخدمات المالية ، ولا سيما إيداع أموال البنوك ، والتي يمكن أن تمكنهم من تقديم الدعم المالي اللازم للشباب العاطل عن العمل في البلاد .	أهم النتائج

### ميزة الدراسة الحالية عن السابقة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو اختلاف المكان وبيئة الدراسة، إذ تم تطبيق الدراسة في البيئة العراقية وتم اختيار مدة زمنية تتكون من ١٨ سنة للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١) ، فضلا عن الدراسات السابقة لم تتناول التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في متغيرات مختارة من الاقتصاد الكلي في العراق ، وهذا شجعنا في إجراء هذه الدراسة ، وتم اعتماد مؤشرات التمويل المصرفي (النقدي والتعهدي واجمالي الودائع والموجودات ورؤوس أموال المصارف والاستثمارات المصرفية) واعتبارها متغيرات مستقلة وعلاقتها مع المتغيرات التابعة ( الناتج المحلي الإجمالي والأنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص وعرض النقد بالمعنى الواسع والدخل الكلي والادخار الكلي واجمالي تكوين راس المال) ضمن الدراسة .

(1)Empirical Investigation into the relationship between Financial Sector Development and Unemployment in Nigeria ,”Asia Economic and Financial Review , Asia Economic and Social Society, vol. 2013.

## الفصل الاول

الإطار النظري التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في متغيرات

الاقتصاد الكلي

المبحث الاول

الأسس النظرية للتمويل المصرفي.

المبحث الثاني

الأسس النظرية للقطاع الخاص.

المبحث الثالث

العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في متغيرات

الاقتصاد الكلي.

## الفصل الاول

### الإطار النظري التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في متغيرات

### الاقتصاد الكلي

#### تمهيد:

يهتم هذا الفصل بدراسة الأدبيات الاقتصادية حول الأسس النظرية للتمويل المصرفي للقطاع الخاص وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة، من منظور كلي يركز على رصد المفاهيم الأساسية والتحليل النظري للعلاقات النظرية للمتغيرات المدروسة من ناحية الأبعاد المختلفة التي يمكن أن تخدم الإجابة عن التساؤل الأساسي الذي طرحته مشكلة البحث ، إذ يمثل بحث العلاقة النظرية بين التمويل المصرفي والقطاع الخاص وأثرها في متغيرات الاقتصاد الكلي ، أساسا في الإجابة على فرضية البحث من خلال المساهمة في تطوير الفهم العلمي لأدبيات العلاقة بين المتغيرات المدروسة و كذلك توفير الأدوات التحليلية النظرية في الدراسة الوصفية لعينة البحث والعلاقات الكمية بين المتغيرات التي تمثل التمويل المصرفي للقطاع الخاص والمتغيرات الكلية المختارة ، وعليه ركز هذا الفصل على الموضوعات الأساسية في الإطار النظري للتمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في متغيرات الاقتصاد الكلي كما عرضتها أدبيات النظرية الاقتصادية ، للوصول للحقائق النظرية والتحليل الاقتصادي الذي يخدم أهداف البحث ، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، إذ اختص المبحث الاول الأسس النظرية للتمويل المصرفي في حين تناول المبحث الثاني الأسس النظرية للقطاع الخاص ، وتناول المبحث الثالث العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في متغيرات الاقتصاد الكلي .

## المبحث الاول

### الاسس النظرية للتمويل المصرفي

#### المطلب الاول: مفهوم وطبيعة التمويل المصرفي

##### اولا: مفهوم التمويل

ينصرف مفهوم التمويل إلى عملية منح الأموال في اوقات الحاجة إليها ، إذ يراعى في ذلك عامل الزمن في الحصول على التمويل والمصدر الذي يوفر امدادات التمويل والمخاطر التي تكتنف النشاط المراد تمويله <sup>(١)</sup>. ويعرف التمويل بالمعنى العام على أنه (تدبير الأموال للقيام بعمل اقتصادي ما، وتعتمد المشاريع الاقتصادية أساسا على مواردها الذاتية لتمويل الأنشطة الاقتصادية، وإذا لم تكفي بذلك فأنها اتجهت إلى من يملكون فائضا من الأموال لسد العجز، بينما ينصرف المفهوم الخاص للتمويل بأنه) يعني نقل القدرة الشرائية من الأشخاص ذات الفائض المالي إلى الأشخاص ذات عجز المالي ، ونقل القدرة الشرائية قد يكون بين مشروع واخر ، او قد يكون بينهما وسيط مالي مثل مؤسسات التمويل) <sup>(٢)</sup>،

وفي ناحية أخرى فإن مفهوم التمويل يقوم على حقيقة موضوعية تتمثل بأن النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية يقوم على تدفق الأموال لدفع تكاليف العمليات الاقتصادية للحصول على الأرباح وعند مستويات المختلفة ، ونظرا للتوسع المستمر في النشاط فإن الحاجة إلى تمويله تتطلب تدفقات مالية تفوق القدرات التمويلية الذاتية للوحدات الاقتصادية (ذات العجز ) مما يتطلب البحث عن مصادر تمويل خارج الوحدة الاقتصادية ممن تمتلك الفائض من الأموال المتمثل بالادخار ، وتمثل مؤسسات النظام المالي الوحدات المتخصصة في تنظيم حركة الأموال بين الوحدات الاقتصادية ، وأن التمويل هي العمليات التي تنفذها وحدات النظام المالي عبر الوساطة بين وحدات الفائض ( وحدات عرض التمويل ) ومن جانبها وحدات العجز (وحدات الطلب على التمويل ) ، والمصارف احد أهم الوحدات الاقتصادية المتخصصة في صناعة التمويل عن طريق الائتمان من خلال أموالها الذاتية وعن طريق الوساطة بين وحدات الفائض والعجز <sup>(٣)</sup>

فالتمويل قرار اقتصادي ينظر له من جهتين: الجهة المانحة للتمويل والجهة المستفيدة منه ، وهو يخضع إلى الاعتبارات والمعايير والأسس المختلفة حسب طبيعة وأهداف كل جهة من هاتين الجهتين ، ومن

<sup>(١)</sup> طارق الحاج ، مبادئ التمويل ، الطبعة الاولى ، الأردن ، ٢٠١٠ ص ١٠ .

<sup>(٢)</sup> وسام مجيد علي الفهداوي، دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط١، 2021م، ص ٤٥

<sup>(٣)</sup> نظر الى :

-عبدالمنعم السيدعلي ونزار الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دارالحامد، الأردن، 2005 ، ص72  
- منال السعدى و اخرون ، الاستثمار و التمويل، منشأة المعارف ، الاسكندرية \_ مصر ، ٢٠١٥م، ص ٣٣ \_ ٣٤.

ناحية الاقتصاد الكلي فإن التمويل هي العملية التي تمثل الجانب النقدي المالي الذي تقوم عليه دورة النشاط الاقتصادي وهو المحرك الأساسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي واحداث التطورات في المتغيرات الاقتصادية تحت تأثير التفاعل بين الجانب الحقيقي والنقدي .

ومن ناحية طبيعة علاقة النظام الاقتصادي بالتمويل فيتم تقسيم النظم الاقتصادية حسب طبيعة علاقتها بالتمويل إلى قسمين .

١- **اقتصادات المديونية:** وهي النظم الاقتصادية التي تتسم بضعف التمويل الذاتي وصغر حجم سوق رأس المال ، مما يجعل الوحدات الاقتصادية تبحث عن التمويل من خارجها (التمويل غير المباشر) ، الذي يعتمد على البنوك كمصدر أساسي في تمويل النشاط الاقتصادي ، بوصفها مؤسسات مالية متخصصة في تمارس الوساطة بين وحدات الفائض والعجز وذلك أنشاء وسائل التمويل الجديدة عبر خلق الائتمان إضافة الوسائل الأخرى التخصصية ، وتمارس البنوك المركزية دورها في تحديد مستويات الائتمان وأسعار الفائدة وفق متطلبات الاستقرار المالي ، مما يجعل زيادة عرض النقود مرتبط بمستوى الطلب على الائتمان وبالتالي مهمة السياسة النقدية هي معالجة الاختلالات التي تظهر في السوق النقدي .

٢- **اقتصادات السوق المالي:** وهي النظم الاقتصادية التي تتسم بتوفر إمكانات التمويل الذاتي ووسعة حجم سوق رأس المال ، وهنا الوحدات الاقتصادية تعتمد على السوق المالية في الحصول على التمويل التكميلي او تحويل الأموال الفائضة إلى أصول مالية تمثل تمويلا للوحدات التي اصدرت هذه الأصول بشكل مباشر او عبر الوسطاء الماليين ، ويكون دور البنوك قائم على تنويع أنشطتها التمويلية من خلال محفظة الأصول المتنوعة وفق قواعد زيادة العائد و توزيع المخاطر ، ولا تتدخل البنوك المركزية في تحديد مستويات الائتمان وأسعار الفائدة التي تخضع لقواعد المنافسة في سوق التمويل ، بل يقتصر دور البنوك المركزية بالحفاظ على الاستقرار المالي ، من خلال هي معالجة الاختلالات التي تظهر في العرض النقدي عبر السوق النقدي المفتوح (١).

**ثانياً : مفهوم التمويل المصرفي.:-**

لقد تعددت وتنوعت مفاهيم التمويل المصرفي مثل العديد من المفاهيم الأخرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، عرف التمويل المصرفي بشكل عام بأنه ( عملية تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بدفع تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة او على أقساط في مواعيد محددة )<sup>٢</sup> وعرف على أنه (عملية مبادلة قيمة حاضره مقابل وعد

(١) عبد اللطيف مصطفى ومحمد بن بوزيان، اساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، دار النشر المكتبة العصرية للطباعة، الجزائر، والنشر ص ٨٤- ٩٦.

(٢) فليح حسن خلف ، النقود والبنوك ، ، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان -الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٦م ، ص ٢٦٧



بقيمة آجلة مساوية لها عاده ما تكون هذه القيمة نقوداً، وهناك طرفان في هذه العملية الاول مانح الائتمان ( الدائن ) ( المقرض ) والثاني متلقي الائتمان ( المقترض ) ( المدين ) ، يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ اخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلاً مقابل تخليه عن القيمة الحاضرة) (١)

وعرف أيضاً الائتمان المصرفي على أنه (الثقة التي يمنحها البنك لشخص ما سواء كان طبيعياً ام معنوياً ، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في أغراض متعددة خلال مده زمنية تم الاتفاق عليها مسبقاً وضمن شروط معينة مقابل عائد من المال متفق عليه وبضمانات يستطيع المصرف استرجاع قرضه في حال عدم تمكن العميل في سداد الدين ) (٢) ، ويعرف الائتمان المصرفي أيضاً على أنه (هو تمكين المصارف على تقديم التسهيلات الائتمانية للأفراد او لشركات الاعمال (المستثمرين) من اجل تلبية احتياجاتهم من مصادر التمويل لممارسة نشاطاتهم المختلفة مقابل حصول المصارف على عوائد معينة بأجال مختلفة ومحددة). ولا تشمل التسهيلات الائتمانية القروض النقدية فقط وإنما تأخذ صور أخرى مثل (خطابات الضمان البنكي -البيع التاجيري بالتقسيط- الائتمان التاجيري -بطاقات الائتمان) (٣)

ومن خلال التعاريف السابقة للتمويل المصرفي التي تم ذكرها أنفاً على الرغم من الاختلاف في الالفاظ والتعابير الا أننا نستنتج بصوره عامة على أن التمويل المصرفي: ما هو الا علاقة تعاقدية بين المانح للقرض (البنك) وبين المستفيد من القرض (الزبون) وهذه العلاقة تكون مبنية على أساس الثقة التي يمنحها البنك للعميل ومبلغ الائتمان و سعر الفائدة و الزمن ، ويمثل التمويل للمصرف أهمواجه نشاطه في الوساطة المالية و بالنسبة للعميل يمثل احد أهم مصادر تلبية احتياجاته التمويلية ، و بالنسبة للاقتصاد الكلي يمثل احد عوامل فعالية دورة النشاط الاقتصادي .

**ثالثاً : طبيعة التمويل من المنظور المصرفي (الائتمان المصرفي).**

#### ١. الائتمان المصرفي عملية مستمرة ومتصلة: (٤)

يعد الائتمان المصرفي عملية مستمرة ومتصلة لأنه يتعامل مع الأزمنة سواء في الماضي والحاضر والمستقبل، وبمعنى اوضح أن منح الائتمان المصرفي لزبون ما اليوم يعتمد على دراسة مركز هذا الزبون في الماضي والحاضر وتوقع مركزه المالي في المستقبل وعلى البنوك عندما تقرر منح التمويل المصرفي للزبون يجب أن تقوم في دراسة الجوانب الآتية:

(١) محمد كمال عفانه، إدارة الائتمان المصرفي ، عمان-الأردن ، ط١، 2015م ، ص ١٠.

(٢) إبراهيم المصري ،الاقتصاد النقدي في الوطن العربي ، الحكمة للطباعة والنشر ، مصر ، ط١، 2016م ، ص ٧٧ .

(٣) محمد احمد الافندي ،الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان-الأردن ، ط١، 2018م ، ص ١٢٣ .

(٤) أنظر الى

- محمد عبد الحميد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٢، ص ٥٧٦.

- احمد عبد العزيز الالفي ، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٩٧، ص ١٥-٢٣

- أ. سمعة العميل والتغيرات التي تطرأ عليها.
  - ب. نشاط العميل والظروف السائدة عليه واثارها في الماضي والحاضر.
  - ج. المركز المالي للعميل في الماضي والحاضر وتوقع مركزه في المستقبل.
٢. الائتمان المصرفي تقييم وتنبؤ<sup>(١)</sup>

منح الائتمان المصرفي هو قرار مصحوب دائماً بالمخاطرة من قبل البنك الا أنه يعتمد في جوهره على التقييم والتنبؤ ، لغرض قياس حجم المخاطرة التي يتعرض لها المصرف إذا ما قرر منح الائتمان ، فالائتمان المصرفي يمنح وفقاً لدراسات دقيقة ومتأنية تقيس الأنتاج ووظائف التمويل والإدارة والتسويق للزبون المقترض للأموال وعليه تتناول الدراسات الائتمانية أهمالجوانب الاتية:

- أ. سياسات العميل من الناحية المالية والتشغيلية والتسويقية.
- ب. الحسابات الختامية والمركز المالي للعميل والعمل على تطويرها.
- ج. نصيب العميل في القطاع الذي يعمل فيه.
- د. المركز المالي للعميل والتبوء به في المستقبل.
- هـ. كفاءة وخبرت العميل في إدارة نشاطه.
- و. الملاءة المالية ومصادر السداد للعميل.
- ز. تعاملات العميل السابقة في البنوك والسوق.

### ٣. الائتمان المصرفي قرار مصحوب بالمخاطر

هنالك علاقة طردية ومؤكده بين العائد والخطر فكلما زاد العائد المتوقع للعميل من الاستثمار كلما زادت درجة المخاطرة، ومن المعروف هنالك حقائق مسلم بها في النشاط الاقتصادي بكافة صورته واشكاله وأن تنفيذ أي استثمار يكون دائماً مصحوب بالمخاطرة وبدرجة، فعلى سبيل المثال فالاستثمار في الاوراق المالية يكون مصحوب بالمخاطرة بسبب خفض القيمة السوقية لهذه الاوراق في المستقبل ، وكذلك الاستثمار في العملات الأجنبية الصعبة يكون دائماً مصحوب بالمخاطرة الناشئة عن توقع انخفاض سعر الصرف العملات في المستقبل . وتأتي المخاطر الائتمانية من مصادر متعددة أهمها:

- أ. مخاطر ناشئة عن خطأ المصرف.
- ب. مخاطر ناشئة عن فعل الغير.
- ج. مخاطر ناشئة نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية السائدة.
- د. مخاطر لها ارتباط بالعميل المقترض.

(١) احمد عبد العزيز ، الائتمان المصرفي والتحليل الائتمان، مصدر سابق، ص ١٦-١٧

هـ. مخاطر مرتبطة بطبيعة العمل الممول.

و. مخاطر مرتبطة بالنشاط الاقتصادي للعميل

٤. الائتمان المصرفي وسيلة تمويلية مؤثره<sup>(١)</sup>

تعاين البلدان النامية وبصفة شاملة من قصور متزايد ومزمن للموارد التمويلية لغرض تمويل مشاريع التنمية المستدامة وخصوصاً الاستثمارات الأجنبية في هذه المشاريع، وعليه أدى إلى الاعتماد المتزايد لهذه الدول على الاقتراض من الخارج سواء كان من المؤسسات المالية الدولية او الحكومات فالائتمان المصرفي وسيلة تمويلية ومؤثرة جداً وفعالة حيث يساهم البنك في تحويل الأموال من المدخرين (المودعين) إلى المستثمرين (المقترضين) الذي يؤدي دورهم في توسع دائرة مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي بفضل الوظيفة التمويلية للائتمان المصرفي وزيادة النمو الاقتصادي وازدهار اعمال المصارف ومراكزها المالية، فالمصارف والمؤسسات المالية تتأثر بالإيجابي والسلبي في الازدهار والركود المناخي والكيان الاقتصادي التي تعمل فيه.

٥. الائتمان المصرفي يعمل في بيئة متداخلة ومتغيره<sup>(٢)</sup>

قرار منح الائتمان المصرفي يؤثر على النشاط الاقتصادي ويتأثر بالظروف الاقتصادية السائدة و يمنح الائتمان وفقاً للسياسة المتخذة وبحذر شديد ووفقاً للاولويات المرغوبة اقتصادياً والبنك المركزي غالباً ما يفرض على المصارف سياسات تحد من اتساع منح الائتمان مثل وضع سقف ائتماني او رفع نسبة الاحتياطي القانوني ، فالسياسة النقدية ترغب في أحياناً كثيرة في دعم بعض النشاطات الاقتصادية من خلال سعر الفائدة على الائتمان المصرفي الممنوح لهذه الأنشطة ، وتتحمل موازنة الدولة هذا الدعم ،ويؤثر الائتمان المصرفي على العرض النقدي بشكل مباشرة ،وعلى كمية النقود التي تم تداولها في الاقتصاد، وعلى خلق الودائع ،إضافة إلى الآثار المباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الكلية في الاقتصاد مثل (الاستثمار- الادخار- الواردات- الصادرات- الاستهلاك- العمالة ) الخ.

ويؤثر الائتمان المصرفي على العوامل المؤسسية و النظام القانوني السائدة في الحكومة والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع وتقدم الاقتصاد بشكل عام ، وتشكل الظروف الاقتصادية السائدة والمناخ الاقتصادي مع الظروف السياسية والعوامل المؤسسية البيئة التي يعمل بها الائتمان المصرفي وهذه البيئة لا تصف بالثبات او الاستقرار بشكل مطلق لأغراض التحليل الاقتصادي بل

(١) احمد عبد العزيز ، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ،مصدر سابق،ص٢٠-١٢

(٢) انظر الى:

-احمد عبد العزيز ،مصدر سابق ،ص ٢١-٢٢

هي متغيرة ومتشابكة ومتداخلة ويعكس هذا التغير والتشابك وتغير البيئة التي يعمل فيها الائتمان المصرفي على قرار منح الائتمان.

#### ٦. منح الائتمان المصرفي قرار قوامه الثقة<sup>(١)</sup>

من أساسيات العلاقة بين البنك والعميل هي الثقة المتبادلة بينها وفي المقام الاول وبالتالي البنك لا يمنح ائتمان ما لعميل ما إذا لم تتوفر فيه الثقة الكافية، والثقة في العميل هي ليست مقياساً شخصياً، بل لها مؤشرات من أهمها:

أ. المركز المالي للعميل وسمعته.

ب. خبرات ومهارات العميل وشخصية

ج. المركز الاجتماعي والادبي للعميل ووفاءه والتزامه بالتعهدات السابقة.

#### المطلب الثاني: أهمية وأنواع التمويل المصرفي والعوامل المؤثرة فيه وأهدافه<sup>(٢)</sup>

ظهرت أهمية الائتمان المصرفي على مستويين هما كالاتي:

##### اولاً: أهمية التمويل

#### ١. أهمية التمويل على مستوى المصرف.

يعد الائتمان المصرفي الأكثر قساوة على إدارة المصرف نظراً لما يواجهه من مخاطر متعددة تؤدي إلى افلاس المصارف وأنها، وفي نفس الوقت يعتبر الائتمان استثماراً الأكثر جاذبية لإدارة البنك من خلال حصوله على الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه يفقد المصرف دوره كوسيط مالي في الاقتصاد. وهي وظيفة رئيسة يقوم بدور الوساطة المالية من خلال قيام المصرف بتشجيع الأفراد على توجيه مدخراتهم نحو المصارف من خلال زيادة الفوائد على المبالغ المودعة وتشجيع القطاعات الاقتصادية أيضاً لأن لديها فوائض مالية نقدية، ثم توجه المصارف هذه المدخرات إلى الأفراد والمؤسسات التي تحتاجها للأغراض الإنتاجية والاستثمارية والأغراض الشخصية أيضاً، وتعمل المصارف أيضاً على أداء وظائفها المختلفة ومن أهم وظائفها كونها وسيط مالي تسعى إلى تحقيق أهدافها العامة وأهم هذه الأهداف هي كالاتي:

أ. هدف السيولة والربح والنمو لنشاط المصرف.

ب. هدف الحصة السوقية أي نصيب المصرف من حجم السوق المصرفي.

ج. هدف الامان عن طريق ممارستها السياسات الامنة التي تجنب المصارف من الحوادث العارضة او تهدد مركزها المالي.

#### ٢. أهمية التمويل المصرفي على مستوى الاقتصاد القومي:<sup>١</sup>

(١) احمد عبد العزيز، مصدر سابق، ص 23

(٢) محمد كمال كامل عفانه، إدارة الائتمان المصرفي، مصدر سابق، ص ١٢-١٣-١٥

أ. التمويل المصرفي هو نشاط اقتصادي بحد ذاته وله دور كبير على مستوى اقتصاد البلد، ويكون تأثير الائتمان تأثيراً متشابكاً وله ابعاد اقتصادية واسعة، وعليه فإن النمو الاقتصادي للبلد يتوقف في حالة عم ارتقائه ويعكس سلبياً على مجمل أهداف المجتمع.

ب. يعد التمويل المصرفي الأداة الحساسة قد تؤدي إلى الحاق الضرر بالغ الأهمية في الاقتصاد إذا لم يتم استخدامه بالصورة الصحيحة.

ج. أن عملية التمويل المصرفي هو نشاط لعرض النقد في الاقتصاد، ففي حالة الأنكماش يؤدي إلى الكساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وكلا الحالتين لها اثار اقتصادية واجتماعية تؤثر على مستوى اقتصاد البلد، وهذه الاثار تكون في غاية الخطورة قد تسبب اختلال في الهياكل الإنتاجية يصعب معالجتها، لذلك لا بد من اتباع سياسات تعمل على حسن استخدام المعروض النقدي من قبل المصارف.

د. تعد القروض والتسهيلات التي تمنح من قبل القطاع المصرفي مصدراً أساسياً لدعم القطاعات الاقتصادية من خلال مساهمتها لتمويل المشاريع الاستثمارية وتعزز الناتج المحلي الإجمالي وتؤثر على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تحقق تنمية اقتصادية متوازنة، تخدم السياسة الائتمانية من جهة والسياسة الاقتصادية من جهة أخرى<sup>(٢)</sup>

و تبرز أهمية التمويل المصرفي في الدول الأقل نمواً حيث تعاني هذه الدول من اختلال في الهياكل الاقتصادية ويمكن أن نوضح هذا الاختلال من خلال النقاط الآتية:<sup>٣</sup>

١. تعاني البلدان النامية من انخفاض الدخل الفردي والقومية بسبب انخفاض في معدلات الادخار والاستثمار.

٢. اعتماد البلدان النامية على الاستيرادات وتركيز هيكلية الطلب السلعي عليها وأن نسبة التجارة الخارجية تكون مرتفعة جداً إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP مما يجعل البلدان الأقل نمواً أكثر عرضة للصدمات الخارجية مثل تقلب أسعار سعر الصرف وأسعار السلع المستوردة، مما يجعلها عرضة لاستيراد التضخم نتيجة لاعتمادها على التجارة الخارجية.

٣. على اعتبار أن اقتصادات هذه البلدان هي اقتصادات ريعية وتكون أحادية الجانب من ناحية التصدير مما يجعلها تعتمد على مصدر واحد من الدخل قد يكون النفط او الزراعة، وأن هذه الاختلالات قد

(١) محمد كمال كامل عفانه، إدارة الائتمان المصرفي، مصدر سابق ص ١٥

(2) BerKeIMANS,L, Cerdit and monetary policy ; an Australian SVAR. Reserves Bank of Austalia, Research Discussion paper ,2005,p4

(٣) محمد احمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان-الأردن، ط١، 2018م، ص ١٣٨

تعكس على تخلف الجانب المصرفي وغياب او عدم التوسع في سوق الاوراق المالية والنقدية المتطورة، وبالتالي فإن ضعف الجهاز المصرفي يؤثر على النشاط الاقتصادي.

**ثانياً : أنواع التمويل المصرفي:**

هنالك عدة صور للتمويل المصرفي، حيث يتم تصنيفها وفقاً لمعايير مختلفة أهمها:

**١. التمويل وفقاً لمعيار الفترة الزمنية.**

**أ. تمويل قصير الاجل:** وهو التمويل التي لا تزيد مدته عن اقل من السنة، حيث يختص هذا النوع من التمويل المبالغ النقدية التي تدفع كأجور للعمال او شراء مدخلات لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديد الائتمان المصرفي من إيرادات تلك العمليات، وكذلك يستخدم هذا النوع من الائتمان في تمويل العمليات والأنشطة التجارية والصناعية التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات.

**ب. تمويل متوسط الاجل:** هذا النوع من التمويل تكون مدته ما بين السنة إلى خمسة سنوات وتستخدم لتمويل شراء الحاجات الدائمة للمشاريع كسواء أصول ثابتة او تمويل مشاريع تحت التنفيذ والتي تحتاج إلى سنين لغرض تنفيذها.

**ج. تمويل طويل الاجل:** هذا النوع من التمويل تكون مدته أكثر من خمسة سنوات، وبموجب هذا التصنيف تحصل الشركات على هذا التمويل لغرض عمليات الاستثمار الثابت وتشمل المشاريع العقارية والصناعية<sup>(١)</sup>

**٢. التمويل وفقاً لمعيار الغرض: يقسم هذا النوع من التمويل إلى ثلاثة أنواع وهي كالآتي .**

**أ. التمويل الاستثماري:** وهذا النوع من التمويل يحصل عليها الأفراد والمشاريع لتمويل العمليات الاستثمارية وخاصة مستلزمات الإنتاج مثل الاستثمار الزراعي والصناعي، ويكون هذا النوع من الائتمان طويل الاجل لذلك فإن المستفيد منه هم المزارعين لغرض القيام في عمليات الإنتاج الزراعي، و في الغالب أن نسبة الائتمان الزراعي ضئيلة جداً لأنها عادة تكون معرضة للمخاطر والتقلبات الموسمية في القطاع الزراعي. وكذلك رجال الأعمال في القطاع الصناعي يحصلون على القروض قصيرة الاجل لشراء مواد الخام او القروض متوسطة الأجل لشراء الآلات والمعدات لغرض تمويل عمليات رأسمال<sup>(٢)</sup>

**ب. التمويل التجاري:** وهو التمويل الذي تمنحه البنوك التجارية للأفراد ورجال الاعمال او جهات حكومية من اجل القيام في عمليات التجارة الداخلية والخارجية كعمليات الاستيراد والتصدير والتوزيع، ومن المعروف أن الائتمان التجاري يمثل الحصة الأكبر في المحفظة الائتمانية للمصارف التجارية، هذا

(١) محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة التمويل المصرفي، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة-مصر، ط١، ٢٠١٩، ص٢٢

(٢) موسى فاضل العبودي، إفلاس المصارف بمخاطر الائتمان دراسة مقارنة، ط١، مطبعة دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف -العراق، ٢٠١١م، ص٦١

النوع من النوع التمويل تكون مدتها أقل من السنة حيث يفضلها غالبية البنوك لأنه يتمتع بعوائد مالية كبيرة .

ج. التمويل الاستهلاكي: هذا النوع من التمويل الذي يحصل عليها الأفراد لغرض شراء السلع المعمرة بنظام الدفع بالأجل وبالتقسيم وخلال فترة زمنية معينة (١).

٣. التمويل وفقاً لمعيار القطاع المستفيد: حسب القطاعات الاقتصادية يمكن تصنيف أنواع الائتمان المصرفي ولا شك أن تصنيف الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية المستفيدة تصنيفاً جوهرياً جداً حيث يعكس مدى توجيه السياسة الائتمانية للمصارف للائتمان المصرفي لقطاع اقتصادي ما بدرجة أكبر من قطاع اقتصادي آخر .

٤. التمويل وفقاً لمعيار الضمان: هذا النوع يفرق بين نوعين من الائتمان هما

أ. التمويل الشخصي: وفي هذا النوع من الائتمان يكتفي المدين بالوعود التي يقدمها للدائن ويلتزم فيها لتسديد الدين بالتالي لا يطلب الدائن من المدين تقديم أية أموال ضماناً لتسديد دينه، وفي هذا النوع من الائتمان الشخصي يتطلب ثقة الدائن في ذات المدين من حيث القدرة على الدفع والنزاهة. وقد يتمثل الائتمان الشخصي في تعهد أكثر من شخص في تسديد الدين عندما يوجد كفيل للدائن (٢)

ب. التمويل العيني: يعتبر هذا النوع من الائتمان مفضلاً على غيره من التسهيلات لدى الدائنين لاستيفاء أموالهم التي قدموها للمدين، وفي هذا النوع من الائتمان يقدم المدين عيناً قد تكون (عقاراً- محاصيل زراعية- بضائع -اوراق مالية) ضماناً لتسديد دينه. (٣)

٥. التمويل وفقاً لمعيار طبيعته

أ. التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر بالعلاقة المباشرة بين المقرض والمستثمر، دون وجود أي تدخل من وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، أي يتم تحول الموارد النقدية والادخارية من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز في الموارد من أجل تلبية احتياجاته الاستثمارية وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة ومختلفة وهي كالآتي

١- السحب على المكشوف (الاعتماد البسيط): ويطلق عليه أيضاً في الحساب الجاري المدين هنا يسمح البنك للعميل بالسحب من الحساب الذي يفتح بأسمه ، ولا يسمح له بالسحب إلا في حدود معينة إذ يقوم العميل في التوقيع على عقد بينه وبين المصرف يسمى هذا العقد ( بعقد الجاري المدين ) ، ويتم وفق هذا العقد مقابل ضمانات يقدمها العميل تحفظ حق البنك من الأموال المسحوبة ، ويظل الحساب ساري المفعول لمدة سنة واحدة ويتم تجديد الحساب في حالة أنتهاء

(١) محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٣، ط١، ص٨٣  
(٢) نصر حمود مزناد، إثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء، عمان، ط١، ٢٠٠٩م، ص٥٧  
(٣) طارق الحاج، مبادئ التمويل، مصدر سابق، ص٤٤

السنة ، الا إذا كانت هنالك أمور تحتاج إلى التجديد ويتقاضى البنك على هذا الحساب عمولة او فائدة ، إذ يتم احتساب الفائدة على المبالغ المستغلة من هذا الحساب فقط ، ويجوز سحب المبالغ المسددة في هذا الحساب خلال فترة سريان العقد.

٢- **القروض والسلف:** وهي تلك الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، والتي يتم بموجبها على تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشات بالأموال ،على أن يتعهد المقترض على السداد مع الفوائد المترتبة عليه والعمولات المستحقها دفعة واحدة او على شكل أقساط حسب التواريخ المتفق عليها ومن اجل دعم هذه العلاقة لا بد من تقديم مجموعة من الضمانات إلى المصرف يضمن له استرداد أمواله في حالة عجز المدين عن السداد وبدون أي خسائر<sup>(١)</sup>.

٣- **خصم الاوراق التجارية:** يقوم البنك في خصم الكمبيالات التجارية قبل موعد استحقاقها لصالح الزبون مقابل حصول البنك على الفائدة والعمولة من تاريخ الخصم وحتى موعد الاستحقاق.

ب. **الائتمان الغير مباشر:** وينقسم هذا النوع كالآتي

١- **الكفالات المصرفية:** وهي الكفالات التي تمنح للزبون من قبل المصرف ويتعهد المصرف على سداد التزامات الزبون النقدية في موعد وتاريخ معين، ومن أبرز أنواع هذه الكفالات (الكفالات الجمركية - كفالات الدفعة المقدمة - كفالات حسن التنفيذ- الكفالات النقدية)<sup>(٢)</sup>.

٢- **الاعتمادات المستندية:** وهي من التسهيلات المهمة في المصارف التجارية التي تعتمد عليها في عملية منح الائتمان من خلال التزام المصرف في منح الأموال لدى العميل بعد قيام الأخير في فتح الاعتماد المستندي لدى البنك ،وتحديد قيمة الاعتماد حسب الاتفاق بين الطرفين، ومن أنواع الاعتمادات المستندية (الاعتماد القابل للإلغاء - الاعتماد الغير قابل للإلغاء - الاعتماد الدوار- الاعتماد المقابل للاعتماد الاخر) .

٣- **القبولات المصرفية:** هذا النوع يتمثل في قدرة الزبون على سحب مبلغ الائتمان من احدى المصارف التجارية التي يتعامل معها، على أن يتعهد البنك أن يسلم مبلغ السحب في موعد الاستحقاق.

٤- **بطاقات الائتمان:** هي بطاقة بلاستيكية او شريحة الكترونية تعطي لحاملها الائتمان الذي يحتاجه ولكن بشروط معينة وحصول الزبون على بطاقة الائتمان فإنه يستطيع أن يستخدمها في داخل

(١) عبد السلام لفته، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، دار الذاكرة للنشر، بغداد، ٢٠١٣م، ص٢٣

(٢) عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح ،دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار ،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ،العدد ٢، ٢٠١٣م، ص٦٢



البلد وخارجه ،ويمكن شراء سلع او قطع تذاكر الطائرة او الدخول إلى المطاعم دون أن يقوم في الدفع الفوري ولكن عليها يتم السداد خلال أيام محدودة من استلامه للفواتير و دون فوائد<sup>(١)</sup>

#### ٦. التمويل وفقاً لمعيار طبيعة العملية الائتمانية:

أ. الائتمان المالي: أن طبيعة هذا الائتمان نقدياً، فالدائن يقدم نقوداً للمدين الذي يلتزم الأخير بردها وتسديدها في الوقت المتفق عليه.

ب. الائتمان التجاري: هذا النوع من الائتمان يكون على شكل خدمة او سلعة تقدم بثمن مؤجل، ويطلق على هذا النوع من الائتمان أيضاً بالبيع الائتماني ، والذي هو في معناه الواسع كل بيعاً لا

يتلاقى فيه تنفيذ الالتزامين ، وهما التزام البائع في دفع السلعة والتزام المشتري في دفع الثمن<sup>٢</sup>

#### ٧. التمويل وفقاً لمعيار شخصية المتلقي للائتمان: وهنا يفرق بين الائتمان الخاص والائتمان العام.

أ. الائتمان الخاص: هذا النوع من الائتمان يكون متلقية اما فرداً او شركة او مؤسسة ويكون أحد افراد القانون الخاص، سواء كان فرداً طبيعياً او شخصية اعتبارية.

ب. الائتمان العام: هذا النوع من الائتمان يكون متلقية اما دولة او شخص معنوي من شخصياتها كالمجالس المحلية والبلديات والولايات.<sup>(٣)</sup>

### ثالثاً : العوامل المؤثرة في التمويل المصرفي

توجد مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة والمرتبطة والتي تؤثر على اتخاذ القرار التمويلي ومنها:

١. عناصر متعلقة في الزبون: الضمانات التي يقدمها العميل الى المصرف ، وراس المال قدرة العميل

على إدارة اعماله وتسديد الالتزامات التي عليه والظروف التي تحدث في العمل الذي يمارسه العميل

سواء كانت الظروف عامة او خاصة ،فجميع هذه العوامل تعطي أنطباعاً للمصرف عن العميل فيما

يخص حصوله على الائتمان ، وتحدد درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف عند منحه

للائتمان فعملية جمع المعلومات والبيانات وتحليلها الخاصة بالعميل تخلق تصوراً معيناً لإدارة

المصرف في اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة<sup>(٤)</sup>

(١) موسى فاضل العبودي، مصدر سابق ، ص ٦١

(٢) محمد كمال كامل عفانة، إدارة الائتمان المصرفي ، كلية العلوم المالية والإدارية ،جامعة البتراء الأردنية ، عمان-الأردن سنة ٢٠١٥ ، مصدر سابق ،ص ٢٦

(٣) إبراهيم المصري ، الاقتصاد النقدي في الوطن العربي ،كلية العلوم الإدارية ، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع ، سنة ٢٠١٦م، ص ٧٨-٨١

(٤) عبدالغفار الحنفي ، وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية الجوانب التنظيمية والتطبيقية البنوك العربية بدون طبعة ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣، ص ٢٧٩

٢. عناصر متعلقة بالمصرف: وتشمل هذه العناصر بالقضايا المتعلقة بأنشطة المصرف وهي:

أ. السيولة: ويقصد بها درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً ومقدرة على توظيفها، بمعنى قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات والتي تشمل على عنصرين هما تلبية طلبات المودعين من السحب من الودائع التي تكون في حوزة المصرف من جهة وطلبات الائتمان من جهة أخرى.

ب. الامان: ويقصد به الاطمئنان الذي يحصل عليه المصرف من الجهة التي تحصل على التمويل وسوف تتمكن من سداد القرض التي حصلت عليه مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق.

ج. الربح: تسعى المصارف التجارية إلى توجيه استثماراتها واموالها نحو المصادر التي تحقق اقصى ربح ممكن، بحيث يتمكن المصرف من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق الأرباح وبمعدلات مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لدعم المركز المالي للمصرف ولتوزيع الأرباح لأصحاب رأسمال البنك<sup>(١)</sup>

٣. عناصر متعلقة بالقرض: وتشمل تلك العناصر على ما يلي:

أ. مبلغ القرض: يجب على المصرف أن يحقق التوازن بين طلب الزبون للقرض وإمكانية نشاطه التجاري، وأن يدرس حاجة الزبون التمويلية وتحديد المبلغ المناسب، لأنه في حالة تمويل الزبون مبلغ يفوق حجم نشاطه التجاري فإن ذلك يؤدي إلى ضعف قدرته على خدمته دينه، وترتفع نفقات التمويل وكذلك في الحالة المعاكسة أي عندما يتم تمويله مبلغ اقل من نشاطه التجاري فإن ذلك يؤدي إلى حدوث عسر مالي ويدفعه إلى طلب قرض اخر.

ب. الغرض من القرض: يجب على المصرف أن يعرف هدف الزبون، من اجل تحاشي تقاطع القرض مع السياسة المالية والنقدية التي يسعى المصرف إلى تحقيقها إذ يجب أن يكون القرض مبني على ضمانات متفق عليها إضافة إلى الشروع القانوني.

ج. مدة القرض : من الأمور المهمة التي تسعى المصارف إلى تقليلها ويتم ذلك عن طريق (القروض قصيرة الاجل والمتوسطة) وتسمى بالتصفية الذاتية أي تسدد نفسها بنفسها وتكون نسبة المخاطرة في القروض القصيرة والمتوسطة اقل من القروض طويلة الاجل على الرغم من الأرباح والعوائد<sup>(٢)</sup>.

(١) صادق الشمري، إدارة العمليات المصرفية، مداخل وتطبيقات، عمان- الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ٩٠.

(٢) Diana bonfim and Banco potugal .Credit :evaluating the contribution of firm level in formation and of macroeconomic dynamucs.working paperJELclassification,no.41.2009,p1-

## رابعاً: أهداف التمويل المصرفي.

تتمثل أهداف التمويل في عدة جوانب أهمها:

١. **توفير التمويل للاستثمار والتجارة الخارجية** : تعد التجارة الخارجية والاستثمار من أهم أهداف الائتمان المصرفي لأن التجارة تعمل على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي دولة ، لأنها تمكن كل دولة من الأنتفاع والاستفادة في مزايا الدول الأخرى من أنتاج او تصدير سلعة معينة لذلك فإن التمويل المصرفي له أثر على الصادرات والواردات لكل بلد، وعلى الرغم من وجود عوائق للتصدير في البلدان النامية بسبب عدم وجود نظام مالي متقدم او سوق النقود متطور فإن الحكومات التي تعتمد استراتيجيتها للنمو الاقتصادي على تحفيز الصادرات تقوم بدور رئيسي في تمويل الصادرات (١).
٢. **توفير التمويل العقاري**: من أهم أهداف التمويل المصرفي هو تقديم القروض اللازمة لشراء المنازل والعقارات التجارية وعليه فإن التمويل العقاري له عدة وظائف أساسية هو توفير التمويل اللازم لبناء دور السكن هو من العوامل المؤثرة في رفاهية المواطن والاقتصاد ويعتبر ركيزة من ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية لدى كل بلد ويمكن المواطنين والشركات العقارية من شراء السكن وبناء الوحدات السكنية (٢).
٣. **يعزز الشمول المالي**: يساعد الشمول المالي في الحصول على التمويل المصرفي لكل فئات المجتمع سواء كانوا من الطبقات الفقيرة ام الغنية ويعتبر توفير التمويل اللازم للفقراء وأصحاب المشروعات الصغيرة ، أمر بمثابة متطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية وذلك لأنه يؤدي إلى تقليل نسبة الفقر والبطالة ويحقق الترابط الاجتماعي (٣).
٤. **توفير السيولة**: تعد السيولة من الأهداف الأساسية لمنشأة الاعمال بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص لاحتياجها إلى مستويات محددة من السيولة النقدية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في المواعيد حسب تواريخ الاستحقاق ومن خلال التخطيط الجيد للسيولة سيوفر الأموال اللازمة لسد احتياجات الزبائن من جهة، وتنفيذ السياسات الائتمانية والاستثمارية والخدمية من جهة أخرى وعليه فأهمية السيولة تعزز موقف المصرف ضد مخاطر سوق المال وقدرة على الوفاء لذلك تعمل السيولة على تعزيز ثقة عملاء المصرف من المودعين والمقترضين والعمل على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم في أي وقت، من أهداف السيولة أيضاً تقييم الوضع النقدي والمالي للبنك وتدقق

(١) عماد سليمان شريف محمد، سندس عاطف جلال صالح، أثر التمويل المصرفي على صادرات وواردت السلع المنظورة في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية – المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث جامعة بيشة السعودية، جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية السودان، المجلد الاول، العدد الاول، مارس ٢٠١٧

(٢) محمد غالي راهي، دور الائتمان المصرفي في تمويل سوق السكن في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد خاص بمؤتمر الإسكان ٢٠١٥، مجلد العاشر

(٣) محمد محروس سعدوني، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ص ٧

احتمالات الفشل الذي يواجه المصرف لذلك تعمل السيولة على تغطية الاحتياجات اليومية والطارئة وتجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث: - نظريات ومؤسسات وسياسات التمويل المصرفي

أن عميلة منح الائتمان المصرفي سواء كان قصير او طويل الاجل من قبل المصارف والاتجار بالقروض لم تأتي من فراغ بل أنسقت عدة نظريات في هذا المجال وسوف يتم توضيح هذه النظريات كالآتي:

#### اولاً: نظريات التمويل المصرفي

##### ١. النظرية التقليدية للائتمان (نظرية القروض التجارية)

هذه النظرية كانت سائدة في أنكلترا وتسمى بالنظرية الأنكليزية، وأهم ما استندت عليه هذه النظرية هو مبدأ السيولة، أي احتفاظ المصرف بقدر معين من السيولة من اجل الحفاظ على سمعته ومركزه المالي، مما يعني أنالمصرف يقوم بدور أساسي هو نظام التصفية الذاتية من خلال منح الائتمان قصير الاجل والتي تكون مدته اقل من السنة حتى يستطيع المصرف من استرداد القرض الائتماني، والائتمان تطبيقاً لذلك فإنه يتوجه إلى تمويل النشاطات الداخلية والخارجية وتمويل احتياجات راس المال العامل القصير الاجل للأفراد والمؤسسات بحيث يكون ارجاع مبلغ الائتمان من حصيله الإيرادات النقدية التي يحصل عليها المقترضين نتيجة مزاولة أنشطتهم الاقتصادية التي تم تمويلها من قبل المصارف.

٢. النظرية الحديثة للائتمان: أن ازمة الكساد الكبير التي حدثت في فترة الثلاثينات من القرن العشرين، والتي عانت منها الكثير من الدول الرأسمالية (أمريكا واوربا ) ضعف دور المصارف التجارية التقليدية في التأثير على هذه الازمة وفشلها في أنتعاش النظام الاقتصادي لهذه الدول، وعليه تعرضت هذه النظرية التقليدية للعديد من الانتقادات أهمها:

أ. تدني دور المصارف في النشاط الاقتصادي بسبب اعتمادها على مبدأ السيولة وبشكل مطلق، وبنفس الوقت الحفاظ على مبدأ السيولة لا يعد ضماناً أكيداً لسيولة المصرف والحفاظ على مركزه المالي.

ب. أن توفر الخبرات والقدرات الإدارية الكفوة لدى المصارف التجارية تستطيع أن تدخل في الائتمان طويل الاجل وتحقق الأرباح لأنمبدأ الربحية لا يقل أهمية عن مبدأ السيولة.

ج. أن تحقيق الأنتعاش الاقتصادي يتم من خلال توظيف أموال المصارف في الائتمان طويل الاجل في المشاريع الصناعية والزراعية وتحقق الأرباح المناسبة، ونتيجة للتطورات التي حدثت

(١) صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، اليازوري، ٢٠١٨م، ص ٢٣

أدى إلى اتساع نشاط المصارف الائتمانية وامتدت إلى منح الائتمان طويل الاجل من خلال أساليب مختلفة أهمها:

١- إنشاء مشاريع استثمارية وبشكل مباشرة او المشاركة في أنشائها.

٢- منح قروض طويلة الاجل لتمويل المشاريع الاستثمارية والتمويل التاجيري<sup>(١)</sup>

### ٣. نظرية المصرف الشامل<sup>(٢)</sup>

أن استمرار العمل وفق النظرية الحديثة قد مهدت الطريق لظهور نظرية المصارف الشاملة، أي البنوك التي تقدم الائتمان بأجال واغراض مختلفة وبالتالي تؤدي إلى تنوع أنشطتها، فهي عملت على تقديم الائتمان قصير الاجل لتمويل عمليات التجارة، والائتمان طويل الاجل لغرض المشاريع الصناعية والزراعية والخدمات، وعليها فكرت المصارف الشاملة ظهرت لأسباب مختلفة منها:

أ. ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة في تقلبات سعر الفائدة والناجئة عن ارتفاع في معدلات التضخم منذ سبعينات القرن الماضي ونتيجة لهذه التقلبات في سعر الفائدة أدى إلى ارتفاع كلفة الاقتراض طويل الاجل مقارنة بالاقتراض قصير الاجل، مما أدى هذا الامر مما أدى إلى عجز وافلاس عدد من البنوك بسبب عدم قدرة المقترضين على سداد الدين والفوائد المترتبة عليها كما حدثت في أزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ التي أدت إلى حدوث انهيار في الجهاز المصرفي.

ب. ظهور مؤسسات مالية غير مصرفية تعمل على إعطاء ائتمان بتكاليف قليلة وبشروط ميسره مما أدت إلى زيادة حدة المنافسة في تقديم الائتمان.

ج. حدوث تطور في الأدوات المالية وانتشار أسواقها.

كل هذه الأسباب أدت إلى أهمية تنوع الأنشطة البنكية وإلأهمية تقليل نسبة المخاطر الناتجة عن تخصص المصارف في ائتمان معين، وكانت ألمانيا اول دولة اوروبية عملت على نظام المصارف الشاملة، في نهاية القرن التاسع عشر وبعدها أنتقلت إلى بقية الدول (اوربا-أمريكا)<sup>(٣)</sup> وأخيراً فكرة المصارف الشاملة تنسجم مع طبيعة وعمل المصارف الإسلامية، لأن الأخيرة تقوم على تنوع أنشطتها وبرامجها الاستثمارية القصير وطويل الاجل لكن الاختلاف فيما بينهم أن المصارف الإسلامية لا تعمل بنظام الفوائد الربوية من ناحية الاخذ والعطاء.

(١) محمد احمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مصدر سابق، ص ١٢٥

(٢) عبد المجيد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، ٢٠٠١، ص ٥٢

(٣) Tilly, Richard Universal B anihg in Historical Perspective, journd of Institutional and theore tical, Economics .vol.154,no 1,1998,PP-7-32. L

متاح على الموقع [https:// WWW.jstor.org/stable/4075203](https://WWW.jstor.org/stable/4075203) Accessed19 July 2024

#### ٤ . نظرية الدخل المتوقع

تستند هذه النظرية في التركيز على الدخل المتوقع عندما يقوم المصرف في مزاولة نشاطه الاقراضي، جاءت هذه النظرية أنتقاداً للنظريتين السابقتين، تبين هذه النظرية بأن منح الائتمان يعتمد على دراسة مدى جدية الاستثمار او المشروع الممنوح له القرض، ومقدار دخلة المتوقع، والقرض القصير او الطويل الاجل لم يكن هو الضمان الكافي للمصارف في حال منح الائتمان، قد يكون منح القرض طويل الاجل لمشروع معين يتوقع نجاحه افضل من منح قرض قصير الاجل لمشروع يتوقع خسارته، وحسب راي هذه النظرية لم يكن هنالك سبب مقنع للبقاء على القروض التجارية<sup>(١)</sup>.

#### ٥ . نظرية إدارة الخصوم

تعد هذه النظرية من النظريات الحديثة اذ تتمحور حول إمكانية توفير السيولة المصرفية من خلال إدارة المطلوبات، وجاء التأكيد وفق هذا السياق على أنالمصارف تتمكن من توفير السيولة عن طريق القروض (الإقراض) والتي تحصل عليها من سوق النقد وتعد من ابرز اطراف السوق النقدي حتى تستطيع مواجهه التزاماتها اتجاه المودعين (المدخرين)، او لمواجهة طلبات المقترضين ، وأصبح للميزانية حسب هذه النظرية بنود مفصلة خاصة من جانب الخصوم من اجل حل مشكلة السيولة وبالتالي تتمكن المصارف من التوسع في الإقراض وتحقيق الأرباح، وعليه ظهرت المصارف المتخصصة في كل القطاعات منذ ذلك الوقت<sup>(٢)</sup>.

#### ٦ . نظرية إدارة الخصوم والأصول (النظرية الشاملة)

وفقاً لهذه النظرية لم تعد المصارف تتقيد بعمل مصرفي محدد، وإنما أصبحت توسع نشاطاتها في كل المناطق والاقاليم والمجالات وتحصل على الأموال من عدة مصادر وتوجيهها في النشاطات المختلفة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذه النظرية عملت على تسهيل عمل المصارف وتحولها من مصارف تجارية إلمصارف شاملة من خلال إدارة الأموال وتعزيز تفكير المدراء حول الأشياء المحيطة بالمصرف بكل مستجداته ومتغيراته وخاصة في تقديم القروض طويلة الاجل، والعمل بكفاءة عالية في سوق النقد وسوق المال ، وحسب هذه النظرية أصبحت الميزانية تتطور وتضيف بنود جديدة تتمثل في تملك البنك اسهم معدة للبيع بها، كاستثمارات للمصرف وأخرى محتفظة وبطاقات الائتمان ومنتجات التوريق للديون السيادية في الدول النامية<sup>(٣)</sup>.

#### ثانياً : مؤسسات منح التمويل المصرفي

(١) عبد الحسين جليل الغالبي، اساسيات النقود والبنوك، نجف، ط١، ٢٠١٦م ص١٦

(٢) عبد الحليم عمار غزي ، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات kie publication ، ٢٠١٨، ص٧٣-

٧٤

(٣) Rose . peters. Commercial Management. Irwin. Mcgraw.hill.Inc.4<sup>th</sup>.ed.1999 singapore.p18

يتأثر الائتمان المصرفي التي تمنحه المؤسسات المالية بطبيعة وتكلفته مصادر الأموال المتوفرة لها، والهدف التي قامت من آجلة المؤسسات المالية، يختلف هيكل الجهاز المصرفي باختلاف الغرض الذي نشأ من آجلة، هنالك مصارف متخصصة للقيام في اعمال معينة، وأيضا هنالك مصارف تؤدي وظائف واسعة وتقدم عدد كبير من الخدمات المصرفية المتنوعة، ويمكن تقسيم الهيكل المصرفي من البنوك الاتية:

١. **البنك المركزي (Central Bank):** - البنك المركزي هو المؤسسة التي تتولى الرقابة والاشراف على الائتمان وكذلك الرقابة على المصارف التجارية والمصارف الأخرى واصدار الاوراق البنكنوت، فهو العمود الفقري للنظام المصرفي والنقدي لأي دولة، فهو لا يسعى إلى تحقيق الربح، وإنما يكون هدفة الأساسي هو توجيه وضبط الأنشطة الاقتصادية والمتغيرات الكلية التي تؤثر فية ، فالبنك المركزي هو بنك البنوك لكونه يتولى المراقبة والاشراف على باقي المصارف ، وبنك الدولة لأن لديه السلطة في إدارة احتياطات الدولة ، وبنك الإصدار لأن له سلطة الإصدار .

#### ومن الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي

أ- القيام بوظيفة البنك للدولة يوفر احتياطات الدولة من العملات الأجنبية ويعمل على ادارتها.  
ب- يقوم في عملية تقنين النقد أي مصدرا للنقود.

ت- يعد الملجأ الأخير لاقتراض المصارف التجارية ويحدد سعر الفائدة وسعر الخصم.

ث- يحتفظ بالاحتياطات النقدية للمصارف التجارية ويقوم في اعمال المقاصة لها<sup>(١)</sup>

٢. **المصارف التجارية (Commercial Banks):** تعد المصارف التجارية من أقدم المؤسسات المالية في ممارستها للنشاط الائتماني، وما زالت لها الدور الكبير جدا في تمويل العمليات الجارية للمشاريع الاقتصادية المتنوعة، وذلك عن طريق منح الائتمان المصرفي لهذه المشاريع ، وتعد المصارف التجارية بأنها مؤسسة مالية متخصصة في منح الائتمان قصير الاجل ، ومع تطور البناء التنظيمي والهيكل للمصارف التجارية واتساعها اتخذت صور عدة أهمها(المصارف المحلية والمصارف الفردية ومصارف السلاسل ومصارف الفروع ومصارف المجموعات ) وعلى الرغم من اتساع نشاط المصارف التجارية في تقديم المنتوجات الائتمانية الكثيرة والمتنوعة منها الائتمان المتوسط وطويل الاجل، لأنه لا تمثل الصفة الغالبة للتسهيلات الائتمانية التي تمنحها للعملاء، فلا يزال الجزء الغالب من هذه التسهيلات هو الائتمان قصير الاجل، لذلك تعد من اكفا المؤسسات المالية في تقديم القروض قصيرة الاجل ويرجع السبب في منحها للائتمان قصير الاجل إلى مصدر الأموال في

(١) زكريا مهران ، البنك المركزي في العصور المختلفة ، مؤسسة هنداوي ، ٢٠١٧، ص ٣١-٣٥

هذه المصارف فهي معظمها أموال تأتي من مصادر قصيرة الاجل (كالودائع بأنواعها المختلفة على سبيل المثال).<sup>(١)</sup>

٣. **المصارف المتخصصة (Specialized Banks):** أهم ما يميز المصارف المتخصصة هو قيامه في تخصيص التمويل في نشاط اقتصادي معين او لقطاع معين، وهذا ما يميزها بينها وبين المصارف التجارية، مثلا المصارف العقارية تتخصص في تمويل العقارات، والمصارف الزراعية تتخصص في تمويل الزراعة، وهذه المصارف تقدم الائتمان متوسط وطويل الاجل للمشاريع التي ترغب في تمويلها، وتتميز مصادر الأموال في هذه المصارف بالمصادر طويلة الاجل وأهم مصادر الأموال في المصارف المتخصصة هي.(راس المال المدفوع والاحتياطيات والقروض المحلية التي تمنحها الدولة لها والقروض الأجنبية وتحصل عليها من المؤسسات المالية ولكن بضمان من الدولة وتصدر السندات وعادة تكون مضمونة من قبل الدولة)<sup>(٢)</sup>.

ويمكن تصنيف أنواع المصارف المتخصصة كالآتي  
١. **المصارف الصناعية : (Industrial Banks)**

الهدف الأساسي من منح الائتمان المصرفي للمصارف الصناعية هو النهوض بالقطاع الصناعي لدى الدول، ورأسمال هذه المصارف تكون حصتها قليلة من قبل الدولة او لا تساهم بها، كما توعد للجهاز المصرفي وشركات التأمين الاسهام في دعم هذه المصارف ،مساهمة هذه المصارف تتم من خلال سقي المنشأة الصناعية بالقروض متوسطة وطويلة الاجل ،عن طريق تمويل الأصول الرأسمالية من الآلات والمعدات وإدخال التكنولوجيا ،وبذلك تعمل على رفع الإنتاجية ،ويعمل أيضا في مشاركتها لإنشاء المشاريع او الصناعات الجديدة ،واغلب القروض الممنوحة تكون مضمونة ضمان عيني ،وتأتي أيضا مساهمة المصارف الصناعية في الاقتصاد القومي من دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المستجدة ،وعلى الرغم من أن هذه المصارف تتحمل المخاطر في منحها للائتمان للمشاريع المشكوك في نجاحها الا أنها تتبنى دراسات الجدوى الاقتصادية بحيث تعمل على توجيه رؤوس أموال لها في المشاريع الصناعية التي تعود بأعلى عائد ممكن وتجنب الاقتصاد المشاريع المشكوك في نجاحه<sup>(٣)</sup>.

(١) حسين جميل البديري ،البنوك ، مدخل محاسبي وأداري ، دار الوراق للطباعة والنشر ،عمان ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص١٦

(٢) محمد عبد العزيز عجمية ،مصطفى رجدي شيحة ،، النقود والبنوك والعلاقات الدولية ،دار الجامعة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٢٣٢

(٣) صلاح الدين حسن السيسي ، الادارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر ، دار الوسام للطباعة والنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧ ، ص١٤



## ٢. المصارف الزراعية. (Agricultural Banks)

تعد هذه المصارف من المؤسسات المالية المتخصصة التي تعمل في النهوض بقطاع الزراعة، عن طريق منح الائتمان المصرفي والقروض للمزارعين، لحصولهم على البذور والأسمدة وتسويق المحاصيل الزراعية من اجل تحقيق التنمية للقطاع الزراعي، ويتم تمويل الأنشطة الزراعية من خلال منح الائتمان بأجال مختلفة قد يكون قصير الاجل لتمويل المحاصيل الزراعية والائتمان متوسط الاجل لتمويل الأصول والآلات الزراعية مثل شراء الجرارات والآلات الري والحرث وتمويل طويل الاجل لغرض عمليات استصلاح الأراضي. منح الائتمان بأجال مختلفة قد يكون قصير الاجل لتمويل المحاصيل الزراعية والائتمان متوسط الاجل لتمويل الأصول والآلات الزراعية مثل شراء الجرارات والآلات الري والحرث وتمويل طويل الاجل لغرض عمليات استصلاح الأراضي<sup>(١)</sup>

## ٣. المصارف العقارية (Real-estate Banks)

تعد المصارف العقارية من المؤسسات المالية المتخصصة في منح الائتمان المصرفي ويتصف الائتمان المصرفي الذي تمنحه هذه المصارف بأنه ائتمان طويل الاجل في اغلب الأحيان لأنه يمول العقارات او الثروة العقارية مثل (مباني - أنشاءات - أراضي الخ) ويرافق منح الائتمان المصرفي في المصارف العقارية بالحصول على الضمانات أي الرهن العقاري<sup>(٢)</sup>

## ٤. مصارف التجارة الخارجية. (Foreign trade Banks)

تعد من المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل التجارة الخارجية ولا يقتصر التمويل على عمليات الاستيراد والتصدير فقط، وإنما يشمل ابعد من ذلك والهدف من نشوء هذه المصارف هو النهوض بالقطاع الخارجي من خلال منح التمويل المصرفي بأجال مختلفة للمصدرين والمستوردين وتعمل البنوك التجارية على تمويل الصناعات التصديرية و تأمين البنوك التجارية جميع المخاطر التجارية وغير التجارية لغرض ضمان مخاطر الصادرات تؤسس البنوك التجارية شركات لهذا الغرض و لخدمة المصدرين والمستوردين تعمل المصارف على انشاء مراكز معلومات للتجارة الخارجية.

## ٥. مصارف الاستثمار والاعمال. (Investment Banks)

يمتاز عمل مصارف الاستثمار والاعمال عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى بالطابع التمويلي الاستثماري، وقد اتسع نشاط مصارف الاستثمار ليشمل الأسهم والسندات في الدول المتقدمة كفرنسا وأجلترا وأمريكا حيث يشمل نشاط هذه المصاريف بإدارة الاستثمارات وتقديم الخدمات

(١) عبد الملك العاني، مبادئ الاقتصاد، بغداد، مطبعة دار السلام، ط٤، ١٩٧٣، ص٢٩٣

(٢) عبد الملك العاني، مبادئ الاقتصاد، مصدر سابق، ص ٢٩٤-٢٩٥

الاستشارية عند دمج الشركات وتلعب مصارف الاستثمار دور كبير في الأسواق المالية، ويختلف عمل مصارف الاستثمار من مصرف إلى مصرف اخر داخل الدولة ومن دولة إلى دولة أخرى<sup>(١)</sup>

#### ٦. المصارف الإسلامية (Islamic Banks)

تعد المصارف الإسلامية من المؤسسات ذات الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعمل وفق التعاليم الدينية للإسلام الحنيف، وهي تختلف الاختلاف الجوهرى والفلسفي والديني عن بقية المصارف الأخرى فهي لا تتعامل مع الفائدة وأما تعتمد على مبدأ المشاركة ووفق النظام المصرفي الإسلامي يتم التعامل مع المودعين وكانهم حملة الأسهم في المصرف، وبالتالي لم يعطي لهم الضمان في القيمة الاسمية، ولا معدل مسبقاً على ودائعهم، فإذا حقق المصرف ارباحاً فإن حاملي الأسهم في هذه المصارف تكون لهم حصة من الأرباح، وإذا حقق المصرف خسارة يكون من المتوقع أن يشارك المودعين في هذه الخسارة أيضاً، ومن ثم يحصلون على معدل سالب من العائد. والمصارف الإسلامية ما هي الا مؤسسة مالية مصرفية تعمل على مزاولة اعمالها وفق الشريعة الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

#### ٧. مصارف الادخار (Saving Banks)

وهي المصارف الصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم، اي تتعامل مع صغار المدخرين وتقوم في تقديم القروض قصيرة الاجل وتعمل على تجميع المدخرات الشعبية والصغيرة ولا تهدف هذه المصارف إلى تحقيق الربح بقدر ما تهدف إلى تجميع وتعبئة المدخرات القومية من المواطنين من خلال تشجيعهم على وضع مدخراتهم في حسابات ادخار خاصة وهي تعمل على استقطاب اكبر قدر من مدخرات المواطنين من خلال توفير سعر فائدة عالي يشجع الأفراد إلى تعبئة مدخراتهم وتوجيهها نحو الاستثمار من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.

#### ٨. المصارف الشاملة (Universal Banks)

وهي المصارف التي تكون خليط مشترك بين المصارف التجارية التقليدية ومصارف الاستثمار والاعمال، وقد بدا تحول المصارف العالمية الكبيرة كل من أمريكا واليابان إلى وظائف المصارف الشاملة أي تتضمن القيام بجميع الاعمال والأنشطة التي تزاولها كل أنواع المصارف والمؤسسات المالية وهو ما يطلق عليها بالمصرف الشامل<sup>(٣)</sup>

(١) بشير العلق، إدارة المصارف، جامعة التحدي، ليبيا، ٢٠٠١م، ص ١٧  
(٢) ضياء مجيد الموسوي، البنوك الإسلامية، منشورات مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٧٩م، ص ٣٨  
(٣) رضا صاحب أبو حمد، فائق مشعل قدوري، إدارة المصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل ٢٠٠٥م، ص ٢٢-٢٨

## المبحث الثاني

### الأساس النظري للقطاع الخاص

#### المطلب الاول: تعريف ومفهوم القطاع الخاص

لا يمكن إعطاء تعريف محدد وشامل يمكن الاستمرار عليها واستخدامه كمصطلح يصف القطاع الخاص بدقة، هنالك تعريفات كثيرة لها اعتبارات مختلفة وهذا ينشأ من طريقة تعاملها مع الوضع الاقتصادي او الاجتماعي لهذا القطاع، وقد تختلف التسميات حسب طبيعة الملكية وتسمى ملكية خاصة او قد تسمى ملكية فردية، او قد تكون حسب طبيعة النشاط الاقتصادي فتسمى نشاط خاص او فردي، ويسمى القطاع الذي يقوم به افراد او مجموعات غير مرتبطة بالدولة بالقطاع الخاص، ويختلف مفهوم القطاع الخاص بين النظم الاقتصادية المعاصرة ، حسب الموقف من قضايا الفردية والملكية والحرية الاقتصادية ودور الدولة (١).

ظهرت تعريفاتمتفاوتة تعكس الاختلافات الفكرية والأيدولوجية للاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين وغيرهم من المفكرين، ومن هذه التعاريف كالاتي:

١. تعريف الموسوعة الاقتصادية: القطاع الخاص على أنه (ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره او تملكه الشركات الخاصة والشركات المالية والأفراد)(٢)
٢. تعريف موسوعة المصطلحات الاقتصادية: (ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني يديره ويملكه افراد او شركات او اشخاص او شركات مساهمة)(٣)
٣. تعريف معجم المصطلحات الاجتماعية : تميزا عن القطاع العام ، تسمى الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد بالقطاع الخاص(٤)
٤. تعريف موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية: القطاع الخاص على أنه (ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية،فضلاً عن الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المنشآت الخاصة ، ويشمل القطاع الخاص أيضا الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمنظمات والتي تهدف إلى تحقيق الربح ،وتسمى هذه الأنشطة أحياناً بالقطاع الشخصي)(٥).

(١) حازم عبد العزيز البيلاوي ،النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ،مكتبة القاهرة الحديثة ، مصر ١٩٦٧م،ص ٢٢٥  
(٢) سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،بيروت ، ١٩٩٧م،ص ١٢٦  
(٣) حسين عمر ،موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مكتبة القاهرة الحديثة ،القاهرة ، ١٩٩٥م ،ص ٢٠٣  
(٤) احمد زكي بدوي ،معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية ،مكتبة لجان ، ١٩٧٧م،ص ٣٧٠  
(٥) عبد العزيز فهمي هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية ،دار النهضة العربية ،بيروت- لبنان، ١٩٨٧م،ص ٦٨٤

٥. تعريف دليل المصطلحات التنموية :عرف أيضا القطاع الخاص كمعنى اصطلاحي تنموي على أنه (ذلك القطاع التي لا تساهم فيه الحكومة في رأسمالها والتي تكون فيه المنشآت مملوكة بالكامل لشخص طبيعي او اعتباري وطني او أجنبي)<sup>(١)</sup>..

ومن الناحية الإجرائية ممكن النظر للقطاع الخاص على أنه(ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يملكه ويديره الأفراد أصحاب المشاريع الخاصة، وليس الدوائر الحكومية او الشركات العامة، أي أنها تشمل المؤسسات والشركات التي لا تمتلكها الحكومة، وتخضع بشكل مطلق لرقابة الأفراد والشركات)<sup>(٢)</sup> .وعرف أيضا بأنه (ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي لا يخضع لسيطرة الدولة بشكل مباشر ويتم إدارته من اجل تحقيق الأرباح) ويعتقد صندوق النقد الدولي أن القطاع الخاص يسأهم بأكبر حصة من التدفقات المالية الدولية ،ومن هنا تأتيأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في المساعدة على تجنب حدوث الازمات المالية والعمل على حلها في حالة حدوثها ، ويمكن أن يساعد في مواجهة حدوث الازمات والحد من مدى تقلب التدفقات الخاصة ،من خلال تحسين عمليات تقييم المخاطر والأنخراط من حوار اعمق واكثر تواتر بين البلدان<sup>(٣)</sup>،

ونستنتج من التعريفات السابقة أن القطاع الخاص هو: النشاط الاقتصادي الهادف للربح الذي يديره ويملكه الأفراد الطبيعيين والمعنويين وهو العمود الفقري لاقتصاد السوق، الذي له الدور الرئيسي في الأنتاج والاستخدام والابتكار والمبادرة، ويمثل الأساس القانوني الفردي والملكية الخاصة والإدارة الخاضعة للمبادرة الخاصة وتحمل مخاطر أهم العناصر التي تميزه عن القطاعات الاقتصادية الأخرى.

## المطلب الثاني:المدارس الخاصة للقطاع الخاص.

(١)مجيد مسعود ،دليل المصطلحات التنموية ، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع ،دمشق ،٢٠٠٤م ص٦٧  
(٢) استراتيجية تطوير القطاع الخاص للمدة (٢٠١٤-٢٠٣٠) جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، نيسان ٢٠١٤، ص٨  
(٣)إسماعيل علي شكر ،مجيد جواد مهدي ،مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة ، مركز الكتاب الاكاديمي عمان-الأردن ،٢٠١٦م، ط١، ص٢١-٢٢

شهد القطاع الخاص بشكل عام تغيرا مستمرا نظرا لارتباطه بنمط السياسة والظروف التي تنشأ او توجد فيها ولذلك فهو يتغير مع تغير السياسة الاقتصادية وعلى هذا الأساس يفسر الاختلاف الواضح في دورتها بين الأنظمة السياسية والاقتصادية المتعاقبة ، فالتغيرات الاقتصادية في الماضي كانت بسيطة وبدائية وتخضع لقيود العرف والتقاليد إلى حد كبير وليس العكس ، بينما نجد أن النظم الاقتصادية الحديثة تعرضت خلال تاريخها الطويل لتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة جعلت منها نظاما دائما للتغير خلال القرون الثلاثة الأخيرة . وسيتم مناقشة نظرة الأنظمة الاقتصادية للقطاع الخاص على النحو الآتي :

#### اولاً: القطاع الخاص في النظام الرأسمالي.

تقوم عقيدة النظام الرأسمالي على حرية النشاط الاقتصادي والملكية الفردية لوسائل الإنتاج وحق التصرف بها ، واعتبار العمل سلعة يتحدد سعرها في السوق ، كسائر السلع الأخرى على أساس قاعدة العرض والطلب ، ولا حدود للملكية الخاصة في هذا النظام ، باقتصار دور الحكومة في الامن الداخلي والخارجي ، وإرساء العدالة وتوفير النظام الذي ليس للقطاع الخاص مصلحة في امتلاكه والعمل على ادارته بكفاءة ، ولا تتدخل الدولة الا لدعم الحرية الاقتصادية وتقديم الخدمات العامة المناسبة<sup>(1)</sup> فهو نظام من المشاريع الفردية الخاصة تسود فيها المنافسة الحرة بين الأفراد من أجل كسب الدخل و الربح<sup>(2)</sup> والرأسمالية هي نظام اجتماعي يقوم على القطاع الخاص وملكية وسائل الإنتاج من خلال السعي وراء المصلحة الذاتية المادية في ظل الحرية ودافع الربح وحرية المنافسة الاقتصادية<sup>(3)</sup>.

وقد اعتمد هذا النظام منذ بدايته وفي مراحل تطوره اللاحقة على القطاع الخاص في ضوء قواعد أساسية تضمنت العديد من الاستثناءات دون أي تغير في جوهرها. والتي تشمل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والحرية الاقتصادية، والية السوق باعتبارها اليد الخفية التي تحقق التوازن في الاقتصاد والربح باعتباره حافزا ودافعا للمنتجين نحو عناصر الإنتاج للقيام بعملية الإنتاج<sup>(4)</sup>.

#### ثانياً: -القطاع الخاص في النظام الاشتراكي.

النظام الاشتراكي يتميز بالملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ، ويعتمد على أسلوب التخطيط المركزي الشامل في الإدارة الاقتصادية ، وهيمنة الدولة على الاقتصاد وهي المساهمة الرئيسية في عملية الإنتاج والتوزيع بسبب سيطرتها على وسائل الإنتاج من خلال الملكية العامة<sup>(5)</sup> والاشتراكية تقوم على

(1) حيدر غيبة، ماذا بعد اخفاق الرأسمالية والشيوعية ، ط ٢، المطبوعات للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٥، ص ١٥

(2) MDOBB, studies in the development of Capitalism, London, 1947, p3

(3) Georg Riesman, CAPITALISMA ,Treatist ,on Economics, Library of congress, Catalogue, United states of America, 1998, page19

(4) عدنان مناتي صالح، سيادة نظام السوق في البلد النامي تحدي التنمية الاقتصادية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٧، ٢٠١٣، ص ٦٧

(5) منذر محمد راضي ، النظم الاقتصادية في القرن العشرين ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٥، ص ٣١

إرساء نوع من المساواة بين الناس من خلال الغاء الملكية الخاصة وتنظيم الإنتاج الجماعي<sup>(١)</sup> ، وأن الاشتراكية نظام اقتصادي اجتماعي يتميز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وعدم استغلال الأنسان لأخية الأنسان ، وأن الإنتاج الاجتماعي يخضع للتخطيط على مستوى المجتمع ككل ،وبدلا من أن يكون هدف الإنتاج الربح لأصحاب وسائل الإنتاج فإن الهدف هنا هو تلبية احتياجات الناس وأنهاء الاستغلال<sup>(٢)</sup>؛ وأنتقد( برودان) الملكية الخاصة لدرجة أنه وصفها في الواقع بالسرقة التي تتم من خلالها ، فصاحب الأرض ورأسمال يملك موارد مالية ليست له ولم يبذل جهدا في الحصول عليها ولذلك فإن الملكية حسب رايه هي سرقة المالكين لحقوق الاخرين<sup>(٣)</sup>،وهو لا يعارض الملكية لذاتها بل الملكية الرأسمالية التي يراها مصدرا للاستغلال<sup>(٤)</sup>.

وفي النمادج التطبيقية للنظم الاشتراكية منذ بداية القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، اعيد النظر في الموقف من الملكية الخاصة وكان للقطاع الخاص دور تتفاوت أهميته وحدود وظيفته بحسب طبيعة المزج الحاصل بين الأفكار الاشتراكية واقتصاد السوق وهو الاتجاه الذي ظهر بشكل متنامي بعد أنهيار الاتحاد السوفيتي وتحول البلدان الاشتراكية نحو الاقتصاد المختلط<sup>(٥)</sup>.

### ثالثاً: القطاع الخاص في النظام الاقتصادي الإسلامي

لقد اعترف النظام الاقتصادي الإسلامي بالملكية الخاصة واحترمها ودعا إلى التناغم بين الملكية الخاصة والملكية العامة لأنها السبيل الوحيد إلى التوازن في المجتمع ، أي أن النظام الإسلامي يقوم على التنسيق بين حق الفرد في النشاط الاقتصادي وحق الجماعة في تنظيم هذا النشاط ،حيث يحصل الفرد على الملكية الخاصة بالطرق المشروعة كالعمل في الزراعة والتجارة والصناعة ، او عن طريق الميراث او الوصية ، وعدم التصرف في المال الخاص بما يؤدي إلى الاضرار بالآخرين<sup>(٦)</sup> . كما تقوم الملكية في الإسلام على أن الله تعالى اعطى الفرد حق الملكية الفردية وجعلها مرتبطة بالجهد والكسب الذاتي او بالحكم الإلهي كالميراث، الملكية عن طريق السرقة او الاغتصاب لا يجوز، ونظرا لأهمية الملكية الخاصة وقدسيتها، جعل الله تعالى درجة الشهادة لمن قاتل دون ماله<sup>(٧)</sup>فضلاً إلى حق الملكية، فإن للمجتمع حقوقاً في هذه الملكية تجعلها أداة لتحقيق مصلحة الجماعة بنفس الدرجة التي تتحقق

(١) إسماعيل محمود علي وإبراهيم جابر حسنين، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار غيداء للنشر والتوزيع ،عمان، ٢٠١١،ص٢٥

(٢) مدحت القرشي،تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل للنشر ،عمان، ٢٠٠٨،ص١٦٧-١٦٨

(٣) عبد علي كاظم المعموري،تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط١، دار وكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،عمان، ٢٠١٢،ص٣٧٩

(٤) عبد علي كاظم المعموري،تاريخ الأفكار الاقتصادية، ج٢،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،بغداد، ٢٠٠٧،ص٧٣

(٥)سمير امين و اخرون ، الاشتراكية و اقتصاد السوق ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٣،ص٥٠-٥١.

(٦) تقي الدين النبهاني ، النظام الاقتصادي في الإسلام ،دار الامة ،بيروت ، ٢٠٠٤،ص٧٤

(٧) فؤاد عبد الله العمر ،مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، ١٩٩٨،ص٣٢

بها مصلحة المالك الفرد وذلك لأن النظرة الشرعية الإسلامية للمال هي أنه ملك لله ويتخلف الناس في ادارته، والتصرف فيه والأنتفاع به في حدود ما يسمح به صاحبه الحقيقي، فهو ملك عقاري مجازيا كما يقول الفقهاء او ملك بالوكالة او الوكالة اولخلافه كما في قول الله تعالى ( وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه )<sup>(١)</sup> (واتوهم من مال الله الذي اتاكم)<sup>(٢)</sup>.

وفي الاقتصاد الإسلامي يتكامل دور الدولة مع القطاع الخاص في تحقيق أهداف المذهب الاقتصادي الإسلامي إذ يكون للدولة دور الموجه للنشاط الاقتصادي من خلال ملكيتها للموارد الطبيعية و تنظيم عمليات استثمار القطاع الخاص لهذه الموارد ،مع إمكانية إنشاء مؤسسات إنتاجية مملوكة للدولة عندما لا يفي القطاع الخاص بمتطلبات الإنتاج اللازم لمرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي المستهدف ، فضلاًلأن الدولة تكون مسؤولة عن ضمان تطبيق القطاع الخاص لقواعد المذهب الاقتصادي الإسلامي وكذلك تضطلع الدولة بمسؤولية حماية القطاع الخاص من الازمات و تمكينه من أداء دوره الاقتصادي التنموي<sup>(٣)</sup>

### المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

أن دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يظهر من خلال مكانته في النظام الاقتصادي ، من خلال ما يعطي النظام الاقتصادي للقطاع الخاص من دور في الفعاليات الاقتصادية المختلفة من إنتاج وتوزيع وتبادل وادخار واستثمار وغيرها من الفعاليات الاقتصادية المختلفة ، تظهر أهمية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، إضافة إلى ما يتعلق بالقطاع الخاص من عوامل ذاتية مثل درجة تطور إمكانات وقدرات هذا القطاع على القيام بالفعاليات الاقتصادية و هذا ما يتوقف على مستوى التنمية السائد في المجتمع ، و في ظل الاتجاه التنموي المتجه نحو اقتصاد السوق في الاقتصادات النامية ، تعمل سياسات الإصلاح الاقتصادي لدعم دور القطاع الخاص و تقليل الاعتماد على القطاع لعام ، و بدعم من الدول الرأسمالية المتقدمة ، و المنظمات الدولية المعنية بدعم التنمية و في اطار اقتصاد السوق فإن دورة النشاط الاقتصادي تقوم على دور القطاع الخاص في التشغيل و الإنتاج و التوزيع و الاستثمار والادخار و من ثم النمو و الرفاه الاقتصادي ، فضلاًإلى دور القطاع الخاص في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، والتطور التكنولوجي و تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والبشرية ،ودوره المتنامي في الحد من البطالة ، وخلق فرص العمل ، و منافسة القطاع العام والدولة والمؤسسات في توفير السلع والخدمات ، فضلاً إلى

(١) القرآن الكريم، آية (٧) ، سورة الحديد

(٢) القرآن الكريم، آية (٣٣) ، سورة النور

(٣) طالب حسين فارس ، دور الدولة في المذهب الاقتصادي الاسلامي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد \_ جامعة القادسية ، ٢٠٠٤م، ص ١٨٨- ١٩٥.

دور الطلب الفعال في زيادة الدخل القومي ، وتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات ، مما ينعكس على زيادة دخل الفرد (١)

كما تؤكد الدراسات والأبحاث أن هناك علاقة إيجابية قوية بين عمل وأنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، كما أن زيادة الإنتاجية ترتبط بقوة باستثمارات القطاع الخاص، وكان الاعتماد على القطاع الخاص المنسجم مع السياسات الاقتصادية للدولة في دعم اقتصاد السوق من اولويات تنفيذ برامج الخصخصة ، مما أدى إلى زيادة نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى اجمالي الاستثمارات ، وقد اكدت الدراسات أن الأثر الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير القطاع العام على واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويؤدي الاستثمار في القطاع الخاص إلى زيادة فرص العمل ، وزيادة الإنتاجية ، وزيادة مستوى أنفاق الاسرة على الصحة والإسكان والتعليم وزيادة مستوى الدخل (٢). للقطاع الخاص العديد من الآثار الإيجابية، فهو وسيلة فعالة لاستيعاب المدخرات المحلية واستثماره فضلا عن جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي زيادة الاستثمارات وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الأنتاج وزيادة معدلات النمو، كما يتميز أنتاج القطاع الخاص بزيادة الكفاءة وهذا يعني تحسين جودة المنتجات وربما تحسين الأسعار بالنسبة للمستهلك، خاصة إذا كان هنالك بيئة مواتية للمنافسة .

#### المطلب الرابع: السياسة التمويلية في مؤسسات القطاع الخاص

##### اولاً: تعريف السياسة التمويلية:

يكتسب نشاط التمويل في المؤسسة أهمية كبيرة لما له من دور في تغطية احتياجات المؤسسة الاستثمارية والاستغلالية بما يضمن تحقيق أهدافها من خلال توفير الأموال اللازمة في الاوقات المناسبة، كما يتيح لها مواجهة الظروف الطارئة والتغلب عليها بأقل التكاليف، يوجد العديد من التعاريف للسياسة التمويلية نذكر منها ما يلي:

**تعرف السياسة التمويلية على أنها (الخطوات التي يتبناها متخذو القرار التمويلي في المؤسسة من اجل اختيار الأسلوب الأمثل لتمويل أنشطة المؤسسة، حيث يجب أن يتناسب هذا الأسلوب مع المركز المالي للمؤسسة حتى تحقق أهداف المؤسسة التي حددتها استراتيجياتها المالية) (٣).**

(١) بودخدخ كريم وبودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول استراتيجية تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، ورقة

بحثية مقدمة الى الملتقى الوطني ،جامعة محمد الصديق بن يحيى ، ٢٠١١، ص ٣-٨

(٢) إسماعيل علي شاکر ومجيد جواد مهدي ،مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة ،مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط١، ٢٠١٦م، ص ٢٥، ٢٤

(٣) Steve Iumby ,Chris Jones ,corporate finance ;Theory and practice ,Homson ,London, (٣) 2003, p03.



وعرفت أيضا بأنها (عملية تتعلق باختيار نوع الهيكل المالي الذي ترغب المؤسسة في تحقيقه من خلال عملية المقارنة بين العديد من مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة من اجل تعظيم قيمة المؤسسة من خلال اختيار الهيكل المالي الذي يشكل أدنى تكلفة مالية وأكبر عائد ممكن)<sup>(1)</sup> ومن التعريفات السابقة يمكننا تعريف سياسة التمويل بأنها القرار المتعلق بنوع التمويل التي ستعتمده المؤسسة لتمويل أنشطتها الاستثمارية والاستغلالية المحددة في استراتيجية المؤسسة، وذلك بعد تحديد مختلف أنواع التمويل المتاح والممكن والعمل على المقارنة بين هذه المصادر باستخدام العديد من المعايير مع مراعاة الظروف التي يفرضها محيط المنظمة والوضع الداخلي للمنظمة يجب أن يحقق قرار التمويل هدف المنظمة المتمثل في تعظيم القيمة السوقية للمنظمة عن طريق خفض التكاليف وتعظيم العائدات وتقليل المخاطر.

### ثانياً: أهداف السياسة التمويلية

تتكامل أهداف السياسة التمويلية مع أهداف الاستراتيجية المالية والتي تعمل بالتنسيق مع بقية الأهداف الاستراتيجية لبقية الوظائف والتي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة للمؤسسة ومن أهم أهدافها<sup>(2)</sup>:

١. **ضمان مستوى السيولة:** حتى لا تتعارض لمخاطر التوقف عن الدفع، يجب أن تحافظ سياسة التمويل على مستوى معين من السيولة حتى تتمكن من الوفاء بالالتزامات المالية للمؤسسة، أن حالة التوقف عن السداد قد تكلف المؤسسة وتؤدي إلى افلاسها، بالإضافة إلى زيادة التكاليف خاصة اتجاه الدائنين في حالة التأخير في مواعيد الاستحقاق، من خلال الغرامات المتأخرة مما يضعف القدرة التنافسية للمنظمة.

٢. **تمويل الاستثمارات ودورة الاستغلال:** تولد كل من دورتي الاستغلال والاستثمار دفعات مقابل شراء المواد، ودفع أجور شراء الآلات وغيرها، والدخل المتمثل في مبيعات المنتجات، الا أن هذه الدخل لا تكفي لتمويل جميع احتياجات دورتي الاستغلال والاستثمار، التي يؤدي إلى البحث عن مصادر التمويل سواء من الأفراد أي المساهمين، او مصارف الدولة، اوادارات الدعم العام على شكل اعانات، وهذا هو الدور الأساسي لسياسة التمويل.

٣. **تعظيم المردودية:** تسعى سياسة التمويل إلى الحصول على مصادر تمويل مختلطة مع بعضها البعض، حيث يوجهها الخليط للحصول على الاستثمارات ذات عوائد عالية وفي نفس الوقت تقليل تكلفة التمويل التي يجب أن تكون اقل من العوائد المحققة من الاستثمارات التي كانت مكتسبة من

<sup>(1)</sup>Joel M. Stern ,Donaid H.chew , Jr.The revolution in Corporate finance ,Fourth edition , Blackwell publishing , London ,2003, p6

<sup>(2)</sup>احمد بوراس ، تمويل المنشأة الاقتصادية ،دار العلوم ،عناية -الجزائر ،٢٠٠٨م، ص٢٥

خلال سياسة التمويل لأنها حتى تتمكن. المؤسسة من تحقيق الامان وتقليل المخاطر المالية يجب تحقيق نسبة عالية على الأموال المستثمرة في الاستثمارات تزيد عن التكلفة المدفوعة للممولين، والا ستقع المؤسسة في دوامة العجز المالي.

٤. محاولة زيادة حجم المؤسسة واكتسابها قوة وتحقيق معدلات نمو عالية: حجم المؤسسة من الناحية المالية لا يقدر بعدد المبيعات او القيمة المضافة المحققة او حجم الاستثمارات، بل بالمجموع العام لهذه العناصر الذي يمثل قيمة المؤسسة ككل، لكن هذا التقييم يختلف بين مديري المؤسسة والمساهمين.

٥. التأقلم مع المحيط المالي للمؤسسة: تفرض البيئة المالية على المؤسسة مجموعة من القيود والتهديدات، كما يمكنها أن توفر مجموعة من الفرص، ولذلك فإن السياسة التمويلية يجب أن تأخذ بالاعتبار مكونات البيئة المالية، مما يسمح للمؤسسة بالتكيف مع مكونات هذه البيئة، وذلك من خلال التشخيص الجيد للبيئة المالية للمؤسسة ومكوناتها المختلفة، مما يتيح للمنظمة استغلال الفرص المتاحة والتغلب على التهديدات المحتملة.

### ثالثاً: محددات السياسة التمويلية:

من أهم العوامل التي تحدد السياسة التمويلية للمؤسسة هي:

١. التكلفة: تكلفة الأموال هي الحد الأدنى من العائد الذي تتوقعه المؤسسة مقابل الحصول على أموال الغير، وهو يمثل تكلفة الفرص البديلة لمقدمي الأموال، ويمثل تكلفة التنازل عن الأموال في الوقت الحاضر مقابل مخاطر الحصول على ارباح اضافية في المستقبل<sup>(١)</sup>. تؤثر تكلفة الأموال على سياسة التمويل باعتبارها من أهم العناصر التي تستند عليها القرارات المالية، باعتبار أن تكلفة التمويل هي اقل عائد لعائد استثماري مقبول، ويجب رفض الاستثمار الذي لا يحقق عائداً ولا يقل عن تكلفة المال، وقبوله سيؤثر سلباً على دخل المساهمين مما يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للأسهم، فضلاً إلى ذلك تعتمد تكلفة الأموال على نوع المزيج الذي يشكل الهيكل المالي ونسبة كل عنصر فيه، كلما أنخفضت تكلفة الأموال كلما كان ذلك أكثر إيجابية على قيمة المؤسسة ومن هنا فإن تأثير تكلفة الأموال على مصادر التمويل يعتبر من ضروريات سياسة التمويل.

٢. المخاطرة المالية: المخاطر من الاقتراض، وبالتالي ترتبط المخاطر المالية بالهيكل المالي للمؤسسة، وتعبر عن خطر تناقص أرباح أصحاب الأموال الخاصة نتيجة استخدام القروض في هيكل التزامات المؤسسة، ويحدد قرار الاستثمار المخاطر الأساسية على النشاط الاقتصادي للمؤسسة، في حين يحدد قرار التمويل الخطر المالي للمؤسسة، تختلف علاقات التفضيل بين المخاطر والعائد للأفراد من فرد

<sup>(١)</sup>Cleveland S. Patterson, The cost of capital: Theory and estimation, Greenwood, USA, 1995, P01,

إلى اخر وتؤثر علاقات التفضيل هذه على تحديد سياسات التمويل في المؤسسة ، فإذا تجنبت إدارة الشركة المخاطر بدرجة عالية فإنه ستلجأ إلى التمويل عن طريق الاقتراض الا في حدود ضيقة جداً، أما إذا تجنبت إدارة الشركة المخاطر بدرجة اقل فأنها ستكون مستعدة للتمويل بالديون بمعدلات أعلى سعياً لتعظيم الأرباح ، كما أن موقف مؤسسات التمويل تجاة تزايد المخاطر المالية للمؤسسة يعد من أهم العوامل التي تحدد السياسة التمويلية ، فقدرة المؤسسة على الاقتراض بشروط مناسبة تعتمد في المقام الاول على نسبة الدين في الهيكل المالي للمؤسسة (١).

٣. **المردودية** : يعد العائد من أهم عوامل تحديد سياسة التمويل في المؤسسة ، لأنه من أهم العوامل في تحديد قبول الاستثمار وقبول مصدر التمويل، إذ يجب أن يتجاوز العائد تكلفة الأموال ويجب أن يغطي المخاطر المالية ايضاً حتى يتم قبول الاستثمار واقتراح سياسة تمويل مناسبة للاستثمار، لأنه إذا لم يكن العائد اكبر من تكلفة الاستثمار ولم تمكن من تغطية المخاطرة المالية سيكون له التأثير السلبي على انخفاض الأرباح وبالتالي انخفاض قيمة السهم والقيمة السوقية للمؤسسة ، ولذلك يجب على سياسة التمويل أن تراعي هذا الجانب وتحاول الحصول على مصادر التمويل يمكن توظيفها وتحقق عائد مرتفع، فإن الاعتماد على مصادر التمويل الذاتي بشكل كبير وبدين قليل يزيد من نسبة الامان المالي لكنه لا يساعد في تحقيق مستوى عالي من الربحية والوضع المعاكس قد يؤدي إلى زيادة الربحية مع عدم تحقيق الامن المالي نتيجة زيادة المخاطر المالية ، وعليه يجب أن يشتمل الهيكل التمويلي مزيج متناسق من الناحية المالية مع حجم الاستثمارات في الأصول(٢).

(١) Josette Peyard, OP-CIT, 1999, P194

(٢) الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية، دار وائل للنشر، عمان ، ٢٠٠٦ م، ص٢٣٧-٢٣٨



## المبحث الثالث

## العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي.

## المطلب الاول: التعريف بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

## اولاً: المتغيرات الحقيقية

## ١- النمو الاقتصادي: Economic growth

تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي نتيجة لاختلاف آراء الاقتصاديين في هذا الشأن ، إذ يعد النمو الاقتصادي احد الأهداف الرئيسية للنشاط الاقتصادي ، والتي تحاول الدولة تحقيقها لتطوير اقتصادها وتحقيق مستوى اعلى من الرخاء للمجتمع ، ويقاس بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحقق ، نتيجة لزيادة القدرات الإنتاجية للمجتمع<sup>(١)</sup> ، كما يتم التعبير عن النمو الاقتصادي على أنه زيادة في متوسط حصة الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الوقت<sup>(٢)</sup> ، ويتحقق من خلال زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات مقارنة في فترة زمنية بفترة أخرى ، ويتم التعبير عن النمو الاقتصادي أيضا على أنه زيادة في قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها سكانها .

يؤمن الكلاسيك بوجود السوق الحرة ووجود يد خفية تعمل على تعظيم الدخل القومي ويعتقد الكلاسيك أن تراكم راس المال هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي والارباح هو المصدر الوحيد للادخار، وأن توسع السوق هو عامل مساهم في توسع الاقتصاد ويعتقدون كذلك أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن اجل الحصول على النمو الاقتصادي ايدوا سياسية عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي<sup>(٣)</sup>.

فيما ترى المدرسة النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي<sup>(٤)</sup> انه يعتمد على ما متاح من عوامل الإنتاج العمل ، الموارد الطبيعية ، التنظيم ، التكنولوجيا ، رأسمال ويعتبر النمو الاقتصادي عملية مترابطة ومتوافقة بعد التأثير الإيجابي المتبادل ، مما يجعل نمو قطاع معين يدفع قطاعات أخرى تحت ظله ، حيث أن فكرة مارشال تحقق الادخار الخارجي وأن يكون لها منفذ وطني يؤدي إلى نمو الدخل والأجور والارباح ، وترى النظرية مع التغيرات الديمغرافية أهمية التناسب مع زيادة السكانو التناسب مع حجم القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتوافرة ، واعتبرت عملية النمو الاقتصادي نتيجة للتفاعل بين تراكم راس المال وزيادة عدد السكان زيادة تكوين راس المال تعني الزيادة في عرضة يؤدي إلى خفض سعر الفائدة

(١) نزار سعد الدين العيسى وآخرون ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦م ، ص ٤٣

(٢) سحر عبد الرؤوف وآخرون ، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، ط ٢٠١٤م ، ص ١

(٣) فليح حسين خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، جدار للكتاب العالمي ، عمان-الأردن ، ٢٠٠٦م ، ص ١٢٢

(٤) واثق علي الموسوي ، موسوعة اقتصاديات التنمية ، الجزء ١ ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ٢٠١٨م ،

مما يزيد الاستثمار ويؤدي إلى زيادته مع التركيز على دور الادخار في توجيه الاستثمار، واعتبروا أن الادخار عادة في الدول التي تتجه نحو التقدم وتتولى عملية الاستثمار والنمو شكلا ليا ميكانيكيا، وعنصر التنظيم مشغول بالتطور التكنولوجي بشكل ينفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وقادر على التجديد والابتكار والنمو الاقتصادي وصفه مارشال بأنه نمو عضوي لا يحدث فجاءه، بل يحدث بشكل تدريجي وأخيرا يتطلب النمو الاقتصادي التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

وقداهتم كينز بتحليل الاستقرار الاقتصادي وتحفيز الطلب الفعال الذي يضمن تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والقوى العاملة العاطلة، وركز على ربط معدل النمو بالنتائج المحلي الإجمالي بحيث يصبح الطلب هو العامل الموجه للاستثمار والإنتاج والتوظيف، لكن مع غياب الية تلقائية تجعل من الضروري مساواة الاستثمار بالادخار عند مستوى التشغيل الكامل، وخلص كينز إلى أن الاقتصاد يمكن أن يتوازن في حالة عدم اكتمال العمالة ويستمر لفترة طويلة، كما يمكن أيضا أن يتوازن الاقتصاد تلقائيا على المدى الطويل وبتكاليف اجتماعية باهظة، وأنه يجب على الدولة التدخل لتحقيق ذلك، لاستعادة التوازن التلقائي والحفاظ عليه، وأن الطلب هو ما يحدد العرض المناسب له وليس العرض هو الذي يخلق الطلب واعتبر كينز أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة الطلب وليس الفائض في العرض والتعامل معها يتطلب تحريك الطلب ليتحرك العرض من خلاله مما يعيد النمو إلى حالته السابقة وأن الأمر يتطلب التعرف على محددات الطلب الكلي لمعرفة السياسات التي تناسبه (١).

### ١. الاستثمار الخاص Investment:

الاستثمار هو العنصر المحوري في النشاط الاقتصادي، فهو المسؤول عن تحفيز النمو الاقتصادي من خلال عملية إنتاج السلع والخدمات، حتى فيما يتعلق بالاستثمار الفكري أو ما يسمى باستثمار رأس المال البشري، وعليه يعرف الاستثمار ( أنه اقتناء أصل ما يهدف تحقيق منفعة اقتصادية) (٢)، كما عرف خبراء الاقتصاد الكلي الاستثمار بأنه (تدفق الانفاق على الأصول المعمرة التي تعمل اما على زيادة المقدرة على انتاج المنتجات في المستقبل، او الى خلق منافع للمستهلك في المستقبل ويحسب الانفاق الجاري على الأصول مثل التسهيلات الخاصة بالمصانع الجديدة والالات ومعدات النقل والأدوات فضلاً إلى مخزون الاستثمار، لانها تزيد من المقدرة على انتاج السلع

(١) انظر الى

- واثق علي الموسوي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٩-٢٣٠

- عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، دراسات تنموية، العدد ٧٣، ٢٠٢١م، ص ١٣-١٤.

(٢) حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط ١، ٢٠٠٦م، ص ١٠٩

والخدمات في المستقبل <sup>(١)</sup> وهناك علاقة مباشرة وكبيرة بين الاستثمار والائتمان لكنه يعتمد بشكل مباشر على التمويل وللاستثمار أهمية واسعة في الحياة الاقتصادية ومن أهمها :

- أ. السلع الاستثمارية التي تشكل جزءاً مهماً من اجمالي الطلب.
- ب. الطاقة الإنتاجية التي تتأثر بالأنفاق الاستهلاكي ويتم أنفاق الأموال للحصول على السلع الاستثمارية ولذلك فإن الأنفاق الاستثماري يعد عامل أساسي للنمو الاقتصادي، لذا فإن الزيادة الناتجة عن الأنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل الشخصي مما يؤدي إلى زيادة الأنفاق الاستهلاكي ومن ثم زيادة الطلب الكلي.

**هنالك العديد من الأهداف التي يسعى المستثمرون إلى تحقيقها في الاستثمار منها:**

- ١- تحقيق اعلى عائد او ربح او دخل مهما كان نوع الاستثمار ولا يمكن للفرد أن يستخدم أمواله في عمليات الاستثمار دون هدف تحقيق الربح او العائد.
- ٢- تنمية وتكوين الثروة ويتحقق هذا التطور مقابل تضحية الفرد باستهلاك النقود.
- ٣- توفير الأموال اللازمة للمستثمرين للقيام في العمليات الاستثمارية لأن المستثمر يحقق دخلاً حقيقياً للمستقبل.
- ٤- يسعى المستثمرون إلى خلق التنوع في مجال الاستثمارات أي الحفاظ على قيمة منتوجاتهم محمية من الانخفاض الذي قد يتعرضون له مع مرور الوقت بسبب التغيرات التي يشهدها المستوى العام للأسعار، وأهم مصادر تمويل الاستثمار هي اما عن طريق القروض المصرفية او الوثائق الصادرة عن السوق المالي او عن طريق حقوق الملكية أي عن طريق التمويل الذاتي او زيادة حصص راس المال، وأيضا هناك العديد من المصطلحات المرادفة لمفهوم الاستثمار، مثل تكوين راس المال الثابت او تراكم راس المال وتتطلب عملية تكوين راس المال ادخال جزء من الدخل الجاري او لا وتحويل ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الأغراض الاستهلاكية إلى شراء الآلات والمعدات وأدوات الإنتاج، فضلاً إلى المخزون السلعي بمعنى اخر تعني هذه العملية استثمار المدخرات او استخدامه لأغراض إنتاجية وأنفاقها على السلع الرأسمالية، أدأن الاستثمار الخاص يعكس كثافة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتقوم به وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية ام اجنبية او مشروع مشترك يسمى المشروع الاستثماري الخاص، ويتم تنفيذه من قبل الأفراد والمشاريع الخاصة لتعظيم الأرباح، بمعنى اخر إضافة أصول إنتاجية جديدة للاقتصاد الوطني ويعتبر أساساً مهماً لتحديد مستوى الإنتاج والدخل <sup>(٢)</sup>

(١) جيمس جاوتني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة: د. عبد الفتاح وعبد العظيم، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨م، ص ٢٥١

(٢) سالم صلال راهي الحسنوي، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية، مصر- القاهرة، ط١، ٢٠١٧، ص ١٨

## ٢. الطلب الكلي Aggregate demand

هو مقياس اقتصادي يمثل إجمالي الطلب على السلع والخدمات عند مستوى سعر معين وفي فترة زمنية محددة، وعلى المدى الطويل يكون الطلب مساوياً للنتائج المحلي الإجمالي، بعد التكيف مع مستوى الأسعار وأيضاً فإن القياسات يتم حسابها بنفس الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يمثل الحجم الإجمالي للسلع والخدمات التي يتم أنتاجها في النظام الاقتصادي في حين يمثل الطلب الكلي الطلب على هذه السلع او الرغبة فيها<sup>(١)</sup>.

و تتألف مكونات الطلب الكلي من الآتي:

- أ. **الانفاق الاستهلاكي:** ما تنفقه الاسر على المنتجات النهائية التي لا تستخدم في الاستثمار.
- ب. **الأنفاق الاستثماري:** أي ما تنفقه الشركات ويشمل المشتريات والمعدات والمباني والمخزون.
- ج. **الانفاق الحكومي:** ما تنفقه الحكومة على السلع والخدمات ولا يشمل المدفوعات التحويلية مثل خدمات الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية لأنها لا تزيد الطلب عليها بل تقوم المجموعة بتحويلها إلى مجموعة أخرى.
- د. **صافي التعامل الخارجي:** والتي يتم حسابها من خلال طرح الواردات التي تمثل إجمالي الطلب الذي لا تلبية المنتجات المحلية، بل يصبح طلباً خارجياً وهو ما يمثل الطلب من دولة اخرى<sup>(٢)</sup>.

## ٣. البطالة The unemployment

### أ. تعريف البطالة

يمكن تعريف البطالة على أنها حالة الأشخاص "الذين يرغبون في العمل و لا يستطيعون أن يجدوا أي فرصة عمل تتناسب مع طبيعة مؤهلاتهم العلمية و حتى الخبرة العملية " <sup>٣</sup> و يشمل مفهوم البطالة عدة فئات منهم .

- ١- العمال الذي لديهم وظائف دائمة ولكنهم لا يمارسونها بسبب المرض او الحوادث او المشقة او الاضطرابات بالأشخاص الذي يبحثون عن العمل ولا يجدون الفرصة المناسبة والتي تتوافق مع قدراتهم العقلية والبدنية او التي تتم مكافئتها بأجور مقبولة لديهم
- ٢- العاطلين عن العمل بشكل دائم لأسباب المرض او التقاعد او التسول.
- ٣- الأفراد الذي لا يقدمون أنشطة إنتاجية حقيقية خلال فترة عملهم، وبالتالي يحصلون على دخول ولكن دون أنتاج مقابل.

(١) مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة ، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر ، الرياض-السعودية ، ١٩٩٩ ، ص ٨٣-٨٤.

(٢) حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان -الأردن ، ط ١ ، ٢٠٠٦م ، ص ١٠٩

(٣) حربي محمد موسى ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل ، عمان -الأردن ، ط ١ ، ٢٠٠٦م ، ص ١٤٣.



## ب. أنواع البطالة

١. البطالة الدورية: يتأثر النشاط الاقتصادي ومتغيراته وخاصة الاقتصاد الرأسمالي بفترات تراجع وصعود تستمر ما بين ثلاث إلى عشر سنوات وهي ما تعرف بالدورات الاقتصادية وهي معروفة بخاصية التكرار والتواتر تتأثر البطالة الدورية بالوضع الذي يتجه اليه النشاط الاقتصادي ينخفض الطلب على السلع والخدمات خلال فترة الركود بسبب انخفاض عدد العمال من قبل أصحاب العمل ويكون عرض العمالة أكبر من الطلب وغالبا ما يختفي هذا النوع مع أنتعاش الاقتصاد<sup>(١)</sup>
٢. البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب التقلبات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة نتيجة عدم توافر معلومات الباحثين عن العمل اتجاه أصحاب العمل الذين لديهم فرص عمل وعندما ينتقل العامل إلى منطقة أخرى أو يغير مهنته إلى مهنة أخرى، أي أن المشكلة الأساسية في هذا النوع من البطالة هي أن العمال الذي يبحثون عن العمل وأصحاب العمل الذي لديهم فرص العمل يبحثون عن بعضهم البعض من خلال الصحف والاتصالات المباشرة ومكاتب التوظيف ويعني نقص المعلومات أنجانب الطلب وجانب العرض لا يلتقيان وأن الرابط بينهما مفقود<sup>(٢)</sup>.
٣. البطالة الهيكلية: هي اختلال أجزاء من قوة العمل بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف احتياجات هيكل الاقتصاد الوطني من حيث طبيعة ونوع العمالة المتاحة ويشبه هذا النوع من البطالة بالبطالة الاحتكاكية نتيجة تطور وسائل الإنتاج مما يؤدي إلى تسريح جزء من القوى العاملة والفرق بين النوعين هو أن البطالة الاحتكاكية مؤقتة اما بالنسبة للبطالة الهيكلية فالأمر مختلف لأن هناك شريحة من الموظفين بمؤهلاتهم وقدراتهم لم تعد مناسبة في المجتمع بسبب تغير البنية الاقتصادية مما يجعل بطالتهم طويلة الأمد<sup>(٣)</sup>
٤. البطالة الاجبارية: هو اجبار العامل على تعطيله رغم رغبته في العمل وقدرته واستعداده على العمل بمستوى الاجر السائد ينتشر هذا النوع من البطالة خلال فترة الركود ويتم فصل العامل او تسريحه قسرا ويظهر نتيجة ضعف تنظيم سوق العمل وعدم إدراك الأفراد لمجالات العمل الموجودة فعليا او عدم توفر مجالات عمل كافية على مستوى الاجر الذي يوفر للفرد مستويات المعيشة الضرورية، ويظهر هذا النوع أحيانا إذا أصيب العامل في العمل وفقد قدرته على العمل مرة أخرى<sup>(٤)</sup>

(١) وليد عبد الحميد عايب ، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، مكتبة حسين العصرية ، بيروت -لبنان

ط١، ٢٠١٠، ص٨٥-٨٦

(٢) رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ١٩٧٨ سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،ص٢٦

(٣) رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة ، مصدر سابق ، ص٢٧

(٤) محمد جلال مراد ،البطالة والسياسات الاقتصادية ،جمعية العلوم الاقتصادية السورية ٢٠١٩ ، ص١٥

## ثانياً: المتغيرات النقدية

## ١. التضخم Inflation

لقد أصبحت ظاهرة التضخم ظاهرة مزمنة في كافة الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء ، في اقتصادات السوق وخاصة الاقتصاد الأمريكي رافق التضخم النمو الاقتصادي منذ بدايات الاربعينيات بسبب الحرب العالمية الثانية وتفسيرها لنظام مارشال وغيرها من برامج إعادة اعمار الدول التي خسرتها خلال الحرب وتمويل الاستثمارات والعملات الأجنبية والمساعدات بشكل عام ، وكذلك بسبب الحرب الكورية في اوائل الخمسينات والحرب الفيتنامية في الستينات ، وصدمة امدادات النفط واسعاره في السبعينات ، وفي الاقتصادات النامية تعد التغيرات في المستوى العام للأسعار وخاصة معدلات التضخم اشد حدة من تلك التي تشهدها اقتصادات السوق المتقدمة ، وذلك بسبب تراكم المؤثرات الخارجية المستوردة بالإضافة إلى المؤثرات الداخلية ، التي يرسخها تشويه العلاقات الهيكلية لهذه الاقتصادات ، ويرجع ذلك إلى عوامل الترسخ الذاتي في العلاقات الهيكلية المتوازنة للاقتصادات الصناعية المتقدمة وتزايد اوجه التشابه في الإنتاج والتكنولوجيا وتكنولوجيا الأنماج بين هذه الاقتصادات على نقيض من تبعية الاقتصادات النامية وخضوعها المستمر لتقلبات الاعمال في البلدان الرأسمالية وعليه فإن معدلات التضخم في الدول المتقدمة تكون ادنى من البلدان النامية وعليه يمكن أن نعرف التضخم على أنه ( ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار وما يقابله من تدهور القوة الشرائية للعملة في أسواق السلع والخدمات ، ويحدث هذا غالباً عندما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي مستوى التوازن المقابل للقدرة الإنتاجية الرأسمالية الكامنة في اقتصاد السوق او عندما تنعكس التأثيرات الخارجية كالحروب وتقلبات السوق ) ، ومن ناحية أخرى عادة ما يتم التمييز بين عدم التضخم وهو انخفاض المعدل النسبي للمستوى العام للأسعار وبشكل يحد او يقلل من معدل التضخم السنوي خلال سنوات متتالية ، والأنكماش هو انخفاض المستوى العام للأسعار إلى ما دون المستوى التوازني المقابل. للأنتاج الحقيقي عند التوظيف الكامل، أي عندما يكون معدل التغيير السنوي في المستوى العام للأسعار لعدة سنوات سلبياً<sup>(١)</sup>.

(١) هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٥م ، ص ١٩٥-١٩٧

٢. أنواع التضخم: تتحدد أنواع التضخم من خلال عدة معايير وهي كالآتي:

#### المعيار الاول من حيث شدة التضخم وحدته

أ. **التضخم الجامح:** يعد من أخطر أنواع التضخم في الاقتصاد الوطني ويحدث نتيجة للزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة في السوق ويقابله انخفاض في كمية السلع المعروضة والذي يتميز بارتفاع حاد في معدلات الأسعار ومن ثم ارتفاع في مستوى الأجور والتكاليف مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مرة أخرى، مما يجعل المال غير قادر على أداء وظائفه الرئيسية كونه مخزن للقيمة ووسيلة للتبادل نتيجة تدهور قيمتها وفقدان قدرتها الشرائية<sup>(١)</sup>.

ب. **التضخم الزاحف او التدريجي:** من خلاله تميل الأسعار إلى الارتفاع ببطء وتدرجي حتى لو لم يرتفع الطلب الكلي بنسبة كبيرة ويعتبر النوع الأكثر أهمية لجميع الاقتصادات وخاصة الاقتصاد الرأسمالي المتقدم حيث تميز هذا النوع من التضخم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية<sup>(٢)</sup>.

#### المعيار الثاني: من حيث مصدره

أ. **التضخم المحلي:** ويحدث نتيجة عوامل داخلية محلية للاقتصاد في فترة زمنية معينة ويرتبط بالاختلالات الوظيفية والهيكلية للنشاط الاقتصادي المحلي لذلك الاقتصاد.

ب. **التضخم المستورد:** يحدث في الدول النامية نتيجة لاعتمادها الكامل على السلع المستوردة لتنفيذ برامجها التنموية واحتياجاتها الغذائية، حيث تتميز هذه السلع بارتفاع أسعارها وينتقل هذا الارتفاع المستمر إلى اقتصادات الدول النامية بسبب اعتمادها على اقتصادات الدول المتقدمة.

#### ج. المعيار الثالث: من حيث السلطات النقدية<sup>(٣)</sup>

أ. **التضخم المكبوت:** عند حدوث هذا النوع من التضخم تتدخل الحكومة لمنع ارتفاع الأسعار من خلال سياساتها في وضع الضوابط وتعليمات التقنين، مما يحد من الأنفاق الإجمالي ويمنع هذا الارتفاع خاصة السلع الاستهلاكية الضرورية خلال فترة من الزمن، أي اثناء الحرب بما في ذلك سياسة التسعير القسري ونظام البطاقات والتراخيص لبعض المواد الأولية.

ب. **التضخم الظاهر:** هو ارتفاع الأسعار بحرية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب الكلي دون تدخل الدولة استجابة للفائض في الطلب، وهناك نوع اخر من التضخم يسمى التضخم الركودي والذي

(١) كاظم جاسم العيساوي، محمود الراوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٠م ص ١٢٥

(٢) Paterson, W.C income employment and Economic Growth(New York:W.W,Norton and Co ,Inc,1967)p384

(٣) حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر، عمان، ط٣، ص ١٦٣

يحدث خلال فترة ركود الطلب ويؤدي إلى انخفاض الإنتاج مما ينعكس سلباً على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وخاصة البطالة والتضخم.

### المطلب الثاني: - العلاقة بين التمويل المصرفي والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

ولاً: - العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي.

تؤكد الدراسات أهمية دور التطور المالي والذي يعد الحافز الكبير للنمو الاقتصادي وتحقيق معدلات عالية منه ، إلا أن هذه العلاقة قد تتغير مع مرور الوقت بسبب التقدم الذي يحدث في اقتصاد البلد وأن النمو الاقتصادي يعد عاملاً محفزاً لتطور النظام المالي ، أي أن الضعف الذي يحدث في النظام المالي يكون سببه انخفاض الطلب على الخدمات المالية والمصرفية والعكس صحيح ، فإذا حدث تطور في الجانب الحقيقي من الاقتصاد فأن الطلب على الخدمات المالية سيزداد نتيجة التطور المالي الذي حدثه والذي ستمنحه البنوك ، ولذلك يلاحظ أن النمو الاقتصادي يدعم التنمية المالية وبالتالي التوسع في التسهيلات المالية يعمل على تحفيز الطلب على الخدمات والتسهيلات المالية وفي المراحل المتعاقبة من التنمية الاقتصادية يكون النظام المالي هو المحفز للنمو الاقتصادي عندوفرة الخدمات المالية بكمية بالاقتصاد<sup>(1)</sup>.

ولزيادة أهمية المصارف في الاقتصاد لا بد من أنها أن توفر الائتمان المصرفي من خلال السياسة الائتمانية التي تتبعها السلطات النقدية إذا كانت توسيعية تسهم في التأثير على النمو الاقتصادي، أي أنه يجب عليها تقديم التسهيلات الائتمانية للمستثمرين في المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، ومن خلال ذلك سيتم تحقيق تقدم واضح في النمو الاقتصادي، والسياسة التوسيعية تتمثل في زيادة الاحتياطات للمصارف التجارية وتخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمستثمرين، مما يزيد الاستثمارات ويجعل الاقتصاد الوطني موجهاً نحو النمو الاقتصادي وقيام الدولة بتقديم القروض الاستهلاكية من خلال المصارف التجارية لتأمين احتياجات المستهلكين الضرورية، وبسبب انخفاض دخولهم ، فهم غير قادرين على تلبية هذا الإجراء يزيد من الطلب في السوق على تلك السلع مما يزيد من إنتاج هذه السلع الاستهلاكية لتلبية الطلب الاستهلاكي مما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي مع مراعاة أن يكون نظام الإنتاج مرناً أي يزيد الإنتاج مع زيادة الطلب، إلا أن البلدان النامية تعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ، ويعد دور المصارف التجارية وسيطاً مالياً يخدم التنمية الاقتصادية بشكل كبير لأنها تمتلك القدرات المالية تفوق على أي مؤسسة مالية أخرى.

وتقوم المصارف التجارية بنقل أثر السياسة النقدية إلى القطاعات الاقتصادية، وهناك تأثير الائتمان المصرفي في الاقتصاد إذا كان هناك ارتفاع في أسعار الفائدة فأنكلفت الائتمان سوف ترتفع أيضاً

(1) خلف عمار حمد ، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد ١٧ ، العدد ٦٤ ، ٢٠١١م ، ص ١٨٣

، مما يؤدي إلى التضخم ، لأن الودائع المصرفية تمثل أهم المعروض من الأموال المتاحة للجمهور ، كما أن التغيرات في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو النقدي ، حيث يعتبر النظام المصرفي حجر الزاوية من خلال وظيفته بالعملية التنموية (١). وقد بحثت العديد من الدراسات، ومن بينها دراسة الاقتصادي هو فرمان hofrman في وجود علاقة طردية ومباشرة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي ، أي أنه كلما زاد الائتمان المصرفي زاد النمو الاقتصادي (٢)، وتظهر هذه العلاقة عندما تستخدم الدولة سياسة تسعى من خلالها إلى زيادة عرض النقد مما يزيد الائتمان البنكي الذي يقدم التسهيلات الائتمانية للمشروعات والأفراد من الأنتاج وتحسين جودته مما يزيد من حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي يزداد تلقائياً عندما يتقدم النمو الاقتصادي ، وأن الإدارة المصرفية تضع السياسات والاستراتيجيات والإصلاحات على شكل قواعد تنطلق منها للنمو الاقتصادي (٣).

وتساهم السياسة النقدية في تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي من خلال جذب المدخرات وتشجيع الاستثمارات، وهي قادرة من خلال ادواتها على تجنب التضخم والأنكماش وتحقيق الأنتعاش الاقتصادي ويعمل البنك المركزي على توفير الشروط التنظيمية والقانونية للهيكل المصرفي الذي يوفر الائتمان للاستثمار من خلال مراقبته بأدوات السياسة وتشجيع إنشاء البنوك المتخصصة في كافة المجالات الاقتصادية لذلك تمارس البنوك الدور الأساسي في تحقيق النمو الاقتصادي (٤).

### ثانياً - العلاقة بين التمويل المصرفي والاستثمار الخاص

من أهم المؤسسات المالية الوسيطة هي (المصارف - شركات التامين - صناديق الادخار - صناديق التامين) تقتصر هذه المؤسسات من الوحدات ذات الفائض ثم تضع هذه المدخرات تحت تصرف المستثمر ، وتقوم هذه المؤسسات بأصدار أصول مالية، والتي تسميها أصول مالية غير مباشرة او وسيطة لصالح المقترضين تقدم المؤسسات المالية الوسيطة خدمات مهمة لزيادة كفاءة التمويل للاستثمار وبالتالي تمول الاقتصاد ومن ثم زيادة حجم الاستثمار والادخار فمن ناحية ونظرا للحجم الإجمالي وتنوع عمليات هذه المؤسسات فأنها قادرة على توزيع المخاطر وبالتالي تؤدي إلى تقليل المخاطر لكل وحدة على حدة. كما أن المؤسسات المالية نظرا لحجم معاملاتها الكبيرة فهي قادرة على القيام بعمليات تحويل

(١)sergeant. The role of commercial banks in financing growth and economic development in Trinidad and Tobago and the caribbean: A perspective form the royal bank of Trinidad and Tobago, 2001, p2

(٢) كدور الرقيب، البنوك التجارية في تمويل النمو والتنمية الاقتصادية ،في ترينيداد وتوباغو والكاريبين: منظور البنك الملكي لترينيداد وتوباغو، ٢٠٠١م ص ٢

(٣) the deerminants of private sector credit in ln .2001.boris. hofrman .dustrialized countries :property prices matter

(٤) عبد النافع عبد الله الزرري ،النجفي ،عماد حسن ،دراسة تحليله لبيان أثر الائتمان المصرفي على الأسعار ،تقرير

لفائض الأصول المالية فتستطيع على سبيل المثال زيادة مدة الأصول المالية، وأيضاً تحويل القروض قصيرة الاجل إلى قروض متوسطة او طويلة الاجل ضمن حدود معينة. وهكذا نجد أن نمو وكفاءة الاستثمار في اقتصاد معين يرتبط بتنوع مؤسسات التمويل من جهة ومن حيث تنوع الأصول المالية التي تصدرها من جهة أخرى .

يتركز الأنفاق الاستثماري في السنوات الاولى من عمر المشاريع الجديدة ، ولا تبدأ المشاريع عادة في تحقيق العوائد الا في سنوات لاحقة لذلك يجب تمويل المشاريع بالعملة المحلية والأجنبية ، سواء كانت تدار من مصادر داخلية او خارجية للمنشأة على عكس ما هو الحال في الدول المتقدمة ، حيث تعتمد الشركات الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم الجديدة لكن في البلدان النامية أن المؤسسات تعتمد على تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها او معظمها على التمويل المصرفي ، لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص في الدول النامية

وخلص البنك الدولي في دراسته إلأن ما تنعكس في نتائج العديد من الدراسات التي أجريت على الدول النامية هو أن توفير التمويل يمثل العائق الرئيسي امام الاستثمار الخاص وهذا يعكس استمرار أسعار الفائدة الحقيقية عند مستوى اقل من توازن السوق مع ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار تأثير مستوى ونضج البيئة الاستثمارية بكافة محدداتها ومستوى تطور البنى التحتية ومستوى كفاءة وأنتاجية عوامل الإنتاج والتي تعمل على التداخل والترابط والتأثير المتبادل بين هذه الجوانب بحيث تظهر في هذا الخضم سياسات الائتمان المصرفي وتدفقات راس المال الأجنبي ، والارباح المحتجزة كعوائق رئيسية امام الاستثمار الخاص ، مما يؤكد أهمية السياسة النقدية في خلق الحلول لهذا الواقع التي تعاني منه هذه البلدان فضلاً إلى وجود المزاحمة المالية التي تزداد حدتها مع لجوء الدولة إلى النظام المصرفي الاقتراض العام المحلي للحد من اتاحة الائتمان للقطاع الخاص او من اجل الاقتراض لتمويل ناجم من سوء تخصيص الموارد بالإضافة إلى ذلك الاستثمار الحكومي الذي يسبب المزاحمة الحقيقية<sup>(١)</sup> .

### ثالثاً - العلاقة بين التمويل المصرفي والطلب الكلي

#### ١ . علاقة التمويل المصرفي بالنتائج المحلي الإجمالي.

يشير الناتج المحلي الإجمالي إلى القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة<sup>(٢)</sup> ، محددة ويقاس بالسعر الثابت ، وهو قياس القيمة الحقيقية للسلع والخدمات

(١) محمد عبد الحميد شهاب ، التحليل الاقتصادي الكلي ، الناشر كلية إدارة الاعمال ، جامعة الطائف ، ط ١٤٤١  
(٢) خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان -الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٦م، ص١٠٧

المنتجة بعد إزالة تأثير مستوى التضخم العام للأسعار وذلك لمعرفة قمة الإنتاج الحقيقي للبلاد، أما المقياس الآخر للناتج فهو الأسعار الحالية وسعر السوق وهو قياس القيمة النهائية للسلع والخدمات بسعرها الحالي في السوق، أي مع تقلبات الأسعار ولذلك فإن هذا المقياس مفضل فيما يتعلق بالحجم الحقيقي للإنتاج بسبب تقديرات الأسعار وغالبا ما يلجأ الباحثون إلى قياس الإنتاج بالأسعار الثابتة<sup>(1)</sup> وللإئتمان المصرفي دور فعال في تنمية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، كما أن العلاقة بين الائتمان المحلي والناتج القومي الإجمالي علاقة إيجابية لأن زيادة منح الائتمان والقروض من قبل المصارف للأنشطة التجارية والقطاعات الاقتصادية المختلفة يؤدي إلى تحفيز إجمالي الطلب نتيجة للزيادة كل من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري، أي أن الخدمات التي يقدمها المصرف تساعد في تنفيذ المشاريع الإنتاجية والاستثمارية، مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني<sup>(2)</sup>.

أن اعداد القروض والتسهيلات من أهم طرق التمويل وخاصة في البلدان النامية، فعند حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة (الإيرادات العامة اقل من النفقات العامة)، تلجأ الحكومة لتمويل ذلك العجز عن طريق الاقتراض من البنوك، ويؤدي ذلك إلى زيادة عرض النقد وزيادة طلب الأفراد على السلع والمنتجات، أو تلجأ الحكومة إلى الاقتراض لمعالجة تراجع الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن حالة الركود مما يؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي والإنتاج والاستخدام، لكن في حالة كان العرض الكلي اقل من الطلب الكلي فإن عملية الاقتراض تعمل على التوازن، أي أن الاقتراض يعمل على امتصاص الزيادة في الطلب الكلي وخاصة في الدول المتقدمة<sup>(3)</sup>.

## ٢. علاقة التمويل المصرفي بالاستهلاك.

يلجأ الأفراد من تلبية احتياجاتهم الضرورية الائتمانية الذي تمنحه المصارف لشراء السلع الاستهلاكية، ويحصلون على هذا الائتمانية على شكل نقد أو السحب على المكشوف<sup>(4)</sup> يعمل المصرف على تنظيم الائتمانية الاستهلاكية للمستهلكين من خلال وضع قواعد خاصة تتضمن الحد الأقصى لمدة الائتمانية وطريقة الدفع فيما يتعلق بشراء أنواع معينة من السلع الاستهلاكية، ويحدد المصرف المبلغ الذي يجب دفعه مقدما كجزء من قيمة البضاعة المشتراة لأن انخفاض قيمة السلعة يرتبط برفع مستوى الطلب الائتمانية لهذا الغرض والعكس صحيح، ويحدد

(1) سامر عبد الهادي واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط١، ٢٠١٣م، ص٦٥

(2) Mansoor maitah and etal, The Utilizing of financial Analysis in Credit Decision in palestinion commercial Banks, Journal of money ,Investment and banking ,NO (12) ,2012,p114-122

(3) فليح حسن خلف، المالية العامة عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط١، ٢٠٠٨م، ص٢٤٣-٢٥٢

(4) علي محمد شلهوب، شؤون النقود واعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، ط١، ٢٠٠٧م، ص٢٩٢-٢٩٣

المصرف فترة الاستحقاق أي عند تخفيض فترة استحقاق دفع الأقساط تقل الفوائد المستحقة والعكس بالعكس صحيح<sup>(١)</sup> ومن ثم فإن التأثيرات الديموغرافية للسكان لها تأثير على الاستهلاك حيث أن الزيادة السكانية ستؤدي إلى رفع مستوى الاستهلاك، مما يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى الاقتراض لغرض تلبية احتياجاتهم في حالة انخفاض الدخل المتاح، ويرتبط الطلب على الائتمان في المجتمعات ذات الاستهلاك العالي وخاصة ما تشهده الدول النامية<sup>(٢)</sup>.

والائتمان الاستهلاكي يعالج العديد من المشاكل التي تمر على المجتمع ولها الأثر الكبير عليه، ومن هذه الآثار هي ما يأتي:

أ. زيادة القدرة الشرائية للأفراد عند حصولهم على تمويل الائتمان الاستهلاكي، مما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد ومن ثم نمو النشاط الاقتصادي لدى المجتمع.

ب. يتم توجيه التمويل لمعالجة حالات الطوارئ مثل الكوارث غير المتوقعة أو سد فجوة المدخرات الشخصية.

ج. يلجأ طالب القرض إلى هذا النوع من اجل شراء السلع المعمرة التي تساهم في توفير فوائد على المدى الطويل في بعض الأحيان<sup>(٣)</sup> ويكون الائتمان المصرفي على الأنفاق الاستهلاكي كبيراً في المجتمعات التي يتسم نظامها الإنتاجي بعدم المرونة ولن يصل إلى مستوى العمالة الكاملة، وخاصة في البلدان النامية يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال دون أن يقابله زيادة في الكمية المعروضة من السلع والخدمات ومن ثم الارتفاع في المستوى العام في الأسعار مما يؤدي إلى حدوث التضخم<sup>(٤)</sup>.

### ٣. علاقة التمويل المصرفي بالاستثمار

تختلف الودائع حسب رغبة العميل منها ودائع تحت الطلب التي يستطيع المودع سحبها متى شاء والایداعات التي تخضع لأجل يستطيع المودع سحبها قبل أنتهاء أجلها، مثل الودائع الزمنية، يتم توجيه هذا النوع من الودائع نحو تمويل المشاريع الاستثمارية، وتحقق هذه الایداعات عائداً

(١) علي حاتم القرشي، السياسة النقدية في العراق (بين ضخامة الدور وحدودية الأدوات) دار الكتب والوثائق، بغداد، دط ٢٠١٦م، ص ٦٥

(٢) خالد واصف الوزني وحسين احمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط١، ٢٠٠٦م، ص ١٦٩

(٣) محمد نجيب غزالي خياط، دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة دراسة اقتصادية وقياسية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٦م، ص ٨

(٤) محمد طاقة وهدي العزاوي، اقتصاديات المالية العامة دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ط١،

٢٠٠٧م، ص ١٥٨



لأرباح المصرف والمودعين<sup>(١)</sup>، وعلى هذا الأساس يتم إنشاء مصارف متخصصة للاستثمار وتعتبر وسيطاً بين الباحثين عن هذه الأموال وعرضها وهو ما يسمى (نظرية الأموال القابلة للاقتراض). توجه الأموال المودعة لتمويل الاستثمار في الأوراق المالية أو جزء من الورقة أو كامل المبلغ عند التعاقد في بعض الأحيان تدخل بنوك الاستثمار للبيع في السوق الأول، حيث تخصص في إصدار وبيع الأوراق المالية لأول مرة في الأسواق<sup>(٢)</sup>، لأن هذه المصارف تعمل على اقراض المؤسسات والمشاريع الإنتاجية بهدف توفير متطلبات الإنتاج والاستثمار من العقارات والأراضي والتجهيزات الفنية والمنشآت وغيرها من المتطلبات، وهذه الأنشطة والقطاعات الاستثمارية التي تتطلب الائتمان تستوجب الكثير من الوقت حتى تحقق عائداً مالياً، ولذلك فإن الطلب على الأنفاق الاستثمارية يكون طويل الأجل<sup>(٣)</sup>، كما أن الائتمان المصرفي له التأثير المباشر على عملية الاستثمار باعتباره أداة ضخ الأموال للاقتصاد بشكل عام والاستثمار بشكل خاص ويلعب دوراً مهماً في توفير الأموال اللازمة للمشاريع الاستثمارية.

وتوفير الموارد اللازمة للإنتاج من خلال قيام المصارف في توفير بتوفير الأموال وتوجيهها نحو الاستثمارات مما يحد من الطاقة الاستهلاكية، كما أن تدخل الدولة في الأوضاع الاقتصادية للبلاد وفي النشاط الاقتصادي له تأثير على منح الائتمان، سواء للأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية. والدولة التي تهدف إلى تحقيق النمو السريع تخصص الجزء الأكبر للقروض الاستثمارية وتخفيض النفقات الجارية باستثناء الضرورية منها<sup>(٤)</sup>، وعليه فالاستثمار مهم للبلاد ككل بسبب مساهمته في زيادة الثروة الوطنية، وزيادة الدخل القومي، وتوفير فرص العمل واستغلال العمالة والقضاء على البطالة، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة والحديثة التي تؤدي إلى زيادة السلع والخدمات وخفض التكاليف<sup>(٥)</sup>.

#### ٤. علاقة التمويل المصرفي بالأنفاق الحكومي .

زادت حاجة الدولة لتمويل نفقاتها لذا اتجهت نحو الاقتراض العام، لأن زيادة الضرائب القائمة وفرض الضرائب الجديدة قد يسبب مشاكل للاقتصاد الوطني، نتيجة فرض هذه الضرائب على أفراد المجتمع ولما لها آثار سلبية على الاقتصاد، فضلاً عن جباية الضرائب والإيرادات العامة أصبحت

(١) حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف مصدر سابق، ص ١٧٤-١٧٥

(٢) رائد عبد الخالق عبد الله العبودي وخالد احمد فرحان المشهداني، النقود والمصارف، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، د. ط، ٢٠١٣م، ص ٦٣

(٣) ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط ١، ٢٠١٠م، ص ١٢٣-١٢٤

(٤) زكريا النوري ويسرى السامرائي البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان -الأردن، ط عربية، ٢٠٠٦م، ص ١٥١

(٥) مايح شبيب الشمري وآخرون، تقييم قرارات الاستثمار النظرية والتطبيقات، دار الكتب والوثائق، بغداد، ط ١، ٢٠١٧م، ص ١٨

غير كافية لتمويل نفقات الدولة المتزايدة وخاصة الأنفاق على المشاريع الاستثمارية الحكومية. ذلك فأن السبب الرئيس للجوء الحكومات إلى الاقتراض هو العجز في الموازنة العامة للدولة (الإيرادات اقل من النفقات) او لمواجهة التكاليف الباهظة الناجمة عن الحروب (1)، او الحاجة إلى تمويل كافة مشاريع التنمية الاقتصادية، أي إقامة المشاريع الاستثمارية او البنى التحتية للبلد مثل (كمشروع الماء والكهرباء - الصحة والتعليم - وأنشاء الطرق والجسور -قنوات الري والسدود) او بسبب حالة الركود التي يعيشها النشاط الاقتصادي والانتاج والاستخدام، فضلاً عن المؤثرات الخارجية على الاقتصاد المحلي، فأن عملية الاقتراض تعمل على تحقيق التوازن بين اجمالي الطلب واجمالي العرض، أي أن الاقتراض يعمل على وضع حد لمشكلة التضخم من خلال امتصاص الزيادة في الطلب الكلي والتخلص من الاثار السلبية الناجمة عن التضخم وخاصة في الدول المتقدمة، فأن حصول الدولة على القروض سيساعدها على زيادة الانتاج وتنويعه، ومن ثم زيادة العرض (2)، وتلتزم هذه الحكومات باسترداد المبالغ التي اقترضتها ودفع الفوائد واستهلاك الدين في مواعيد استحقاقه ما يسمى بالخدمة في الفترات المتفق عليه وفقاً لشروط الاقتراض التي يتم الاتفاق عليها (3). أن الطلب على الائتمان هو طلب نابغ من حاجة ضرورية وهي تنمية الاقتصاد، وهناك علاقة مباشرة بين مختلف أنواع الخدمات او التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك ومتطلبات التنمية الاقتصادية للبلد، ويؤدي نمو النشاط الاقتصادي إلى زيادة أصول المصرف بسبب الطلب عليهما من قبل القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ويشكل هذا الاقتراض مزاحمة القطاع الخاص حيث يعيد توجيه ذلك الائتمان نحو المشاريع العامة، وهو ما يتطلب تنفيذها في القطاع الخاص، لذلك فرضت المؤسسات الدولية شروطاً صارمة على الحكومات لإيجاد منافذ تمويل أخرى قبل اللجوء إلى الاقتراض، حتى لا ينافس الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (4).

#### ٥. علاقة التمويل المصرفي وصافي الصادرات .

تعد التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الدولية، أدتساهم في تزويد الاقتصاد بالخدمات والسلع من خلال الاستيراد والتصدير، وتقوم الدول بتصدير فائض أنتاجها الذي له ندرة نسبية مقارنة بالدول الأخرى وتستورد ما تحتاجه، وبناءً على ذلك تتشكل العلاقات الاقتصادية بين حكومات البلدان

(1) محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، مصدر سابق، ص ١٤٧، عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات

المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥م، ص ٢٩٣

(2) فليح حسن خلف، المالية العامة عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، مصدر سابق، ص ٢٤٣-٢٥٢

(3) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مصدر سابق، ص ٢٩٣

(4) إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، الاثار الاقتصادية للتمويل بالعجز (من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي

دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط ١، ٢٠١٠م، ص ٢٢٣

المختلفة كلما كانت اقوى كلما زادت فرصة الاستيلاء على الائتمان المصرفي او القروض الأجنبية، وأن حصول البلدان المتضررة على القروض يمكنها من رفع مستوى النشاط الإنتاجي (١).  
وبما أن التجارة الخارجية تتحدد بالعديد من المحددات المختلفة مثل الناتج المحلي الإجمالي، والاسعار النسبية والائتمان المصرفي للصادرات والواردات، فأن احدى العقبات التي تتعرض لها هو الافتقار إلى التمويل اللازم للصادرات والواردات ويمكن تعويض ذلك من خلال النظام المصرفي الذي يوفر الائتمان المصرفي للمصدرين والمستوردين، كما يقوم في عملية الوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي والوحدات ذات العجز المالي. وتمنح الائتمان وتؤدي هذه العملية إلى تسهيل الصادرات من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية الموجهة للتصدير وتوفير التمويل اللازم لاستيراد السلع الوسيطة والنهائية، تعتبر القروض الخارجية في غاية الأهمية إذا تم استخدامها بالشكل الصحيح، وهذا ينعكس إيجابياً في ميزان المدفوعات (٢) وفي الدول النامية تعاني من عدم وجود أسواق مالية متطورة وأنظمة مالية متقدمة، تعمل حكوماتها على تحفيز الصادرات والعمل على تمويلها، اما بشكل مباشر مثل (تقديم القروض و ضمان القروض او تمويل التجارة ) ، او بشكل غير مباشر مثل ( توفير المعلومات لمؤسسات الإقراض ، ومن ناحية أخرى يحتاج المستوردين ايضاً إلى توفير الأموال من اجل شراء السلع والخدمات الأجنبية لبيعها داخل حدود البلد ، وأهم عائق امام التجارة الخارجية هو التوازن بين مدفوعات و إيرادات التجارة الخارجية ، فاستعملت الكثير من الدول العديد من أساليب التمويل لتمويل حركة الصادرات والواردات للقطاع الخاص ،وبما في ذلك زيادة حركة الاعتماد المستندي بين المصارف المحلية والأجنبية (٣).

#### رابعاً: - العلاقة بين التمويل المصرفي والبطالة

تكمن أهمية الائتمان المصرفي في خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، مما يرفع مستوى المعيشة من خلال توسيع الأنشطة الاقتصادية وزيادة الدخل القومي وتقليل حجم البطالة كما تساهم التسهيلات المالية في زيادة عرض النقد لدى الجمهور وأن العلاقة بين عرض النقد والبطالة علاقة مباشرة لذلك فإن تأثير الاعتماد المصرفي على البطالة يعتمد على حجم الائتمان وقدرته على تنمية المجتمع ، ويعتبر الائتمان المصرفي عاملاً مهماً في إنشاء المشاريع المتوسطة والصغيرة والتي توفر فرص عمل للعاطلين عن العمل وتدعمهم ، وأن الائتمان المصرفي له ابعاد عديدة

(١) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، ٢٠٠٥م، ص ٣٠٩

(٢) عزازي فردة، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة اقتصادية قياسية (١٩٧٠-٢٠٠٦) مجلة الأبحاث الاقتصادية ، جامعة سعد دحلب البلدية، العدد ٤، ٢٠١٠م، ص ٤٢

(٣) خالد بن حمد بن عبد القدير، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات في المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٢، ٢٠٠٥م، ص ٢٠٨

منها ما يؤثر على البطالة ومنها لا يؤثر فالقروض التي تمنح لغرض توسيع الاستثمارات القائمة، قد تكون في اتجاه كثافة راس المال كما في عملية الاحلال والاستبدال لا تحقق تأثيراً على البطالة، ولكن قد تحقق البطالة في حالة الاستثمارات الجديدة لأنها لا يمكن خلقها دون وجود عنصر العمل، ومن هذا المنطق يمكن أن تظهر اثار الائتمان المصرفي على البطالة من خلال العمالة الجديدة في هذه المشاريع مما يقلل من نسبة البطالة في المجتمع، واي تغير في الإنتاج والعمل سيؤثر على الأنتاجية بشكل كبير وعميق، لأن نمو الأنتاجية يؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة الدخل، وتقليل تكاليف الأنتاج وزيادة عوائد الاستثمار، وبعضها يتم تحويلها إلى دخل لأصحاب المشاريع وغيرها إلى أجور، وقد ينمو الاستهلاك وتنخفض الأسعار وتنمو البطالة وفي بعض الأحيان قد تؤثر الأنتاجية على العمالة من خلال التطور التكنولوجي وتراكم راس المال، وتحسين نوعية العمالة مما يهدف إلى تنمية الأنتاجية وتوفير المزيد من فرص العمل<sup>(١)</sup>.

### خامساً - العلاقة بين التمويل المصرفي ومعدل التضخم

يعود حدوث التضخم إلى زيادة عرض النقود مقابل عدم مرونة الجهاز الأنتاجي لمواجهة زيادة الطلب على السلع والخدمات وتؤدي زيادة الائتمان المصرفي إلى زيادة عرض النقد وتأثيرها على السيولة الموجودة في الاقتصاد الوطني لذلك فإن العلاقة طردية بين تطور وزيادة حجم الائتمان المصرفي مع زيادة القروض من جهة وزيادة التضخم من جهة أخرى ومن ناحية أخرى بافتراض ثبات العوامل الاقتصادية الأخرى<sup>(٢)</sup>، لذلك تسمى النظرية الكلاسيكية بنظرية كمية النقود والتي تؤكد على وجود علاقة تناسبية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود المعروضة في السوق، المتغير الاول المستوى العام للأسعار بالمتغير التابع والمتغير الثاني كمية النقود بالمتغير المستقل بافتراض ثبات سرعة تداول النقود وحجم الأنتاج، لذا يجب على السلطات النقدية التأثير على كمية النقود بتخفيضها او زيادتها، وهو ما ينعكس تلقائياً على مستوى الأسعار وبالتالي يؤثر على التضخم، وكان رأي النقوديين واولهم فريدمان مطابقاً للرأي الكلاسيكي، أي أن زيادة كمية النقود المعروضة هي السبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم، اما المدرسة الكينزية فقد اوضحوا أن حالة التضخم هو أساس تضخم الطلب، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار أي أن الزيادة في الطلب تؤدي إلى حدوث زيادة في الأسعار التي تسبب الزيادة في معدلات التضخم<sup>(٣)</sup>، ومن خلال ذلك تظهر العلاقة بين الائتمان والتضخم بافتراض أن

(١) انتصار عباس حسون المعموري، أثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة

٢٠٠٤-٢٠١٩، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠٢١م، ص ٤٥

(٢) باري سيجيل، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور، وعبد الفتاح عبد الرحمن

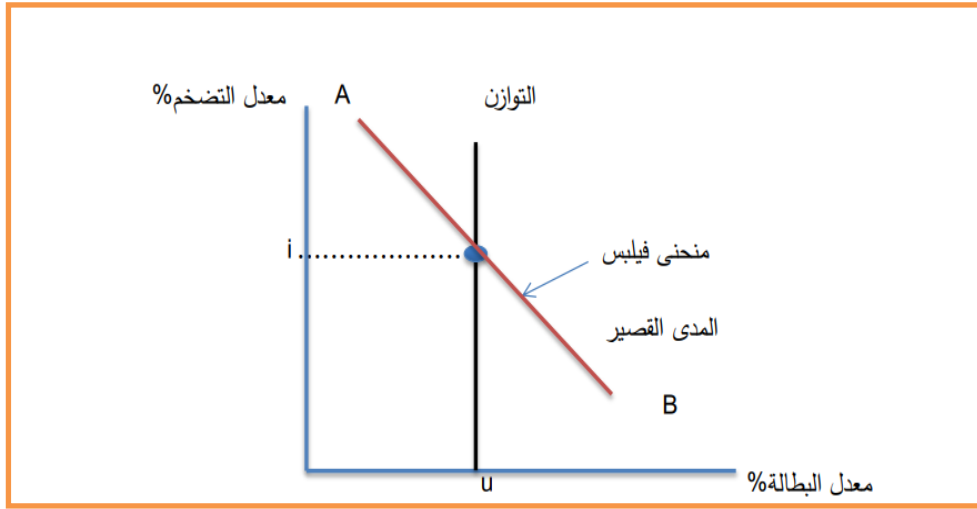
عبد المجيد، ط١، دار المريخ للنشر، الرياض - السعودية، ١٩٨٧، ص ٢٠٨

(٣) عبد الحسين جليل الغالبي، وآخرون، أثر مقياس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من

الدول المتقدمة، مجلة الغري العلجوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ٢، العدد ١٢، ٢٠٠٩م، ص ١٠

العوامل الأخرى ثابتة وهي علاقة مباشرة وتؤدي الزيادة في منح الائتمان إلى الزيادة في عرض النقد مما يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار مما يحدث ارتفاع في معدلات التضخم خاصة في الدول النامية التي تتميز بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، أما الدول التي يكون نظام إنتاجها مرناً فلا يؤثر عليها كثيراً، ولقد أوضح لنا الخبير الاقتصادي الأنكليزي (فيلبس) إلى وجود علاقة عكسية وخطية بين التضخم والبطالة من خلال مقالته التي نشرها حول التغيير في مقدار الأجور الاسمية في الولايات المتحدة الامريكية من عام 1957-1961<sup>(1)</sup>، وأصبحت هذه العلاقة على شكل منحني يمكن توضيحها من خلال الشكل الآتي:

شكل (1)  
منحنى فيلبس



من خلال الشكل البياني (1) أنه في المدى القصير تؤدي الزيادة في كمية الأموال إلى تحفيز الأنفاق مما يؤدي إلى رفع مستوى الأسعار وكمية الإنتاج ، وتتطلب الزيادة في الإنتاج زيادة مقابلة في التوظيف الامر الذي يقلل من حجم البطالة ، وهكذا فإنه في المدى القصير تؤدي الزيادة في التضخم إلى الحد من البطالة (2)

(1) احمد الأشقر ، الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط1، عمان ، 2010 م، ص 326  
Manfred Gartner, Macroeconomics, University of St Gallen, Switzerland, Second Edition, 2006, 410

## الفصل الثاني

تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومتغيرات كلية مختارة في

العراق

المبحث الاول

واقع القطاع المصرفي والقطاع الخاص في العراق

المبحث الثاني

التمويل المصرفي للقطاع الخاص في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)

المبحث الثالث

العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومتغيرات الاقتصاد الكلي

## الفصل الثاني

### تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومتغيرات كلية

#### مختارة في العراق

#### تمهيد:

يهدف الفصل الثاني إلى تسليط الضوء على نشأة وتطور القطاع المصرفي للقطاع الخاص في العراق وتحليل أهم مؤشرات ومدى انعكاسها في مؤشرات المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١) من خلال استعراض البيانات لمؤشرات القطاع المصرفي للقطاع الخاص ، بما في ذلك حجم الودائع المصرفية وأجمالي الائتمان المصرفي وأسعار الفائدة على الودائع طويلة الأجل، ومؤشرات المتغيرات الاقتصادية الكلية (نقدية-حقيقية) مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم والبطالة، والاستثمار الكلي والاستهلاك الكلي والادخار الكلي والطلب الكلي. وعليه تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث ، تناول الأول واقع القطاع المصرفي والقطاع الخاص في العراق والمبحث الثاني التمويل المصرفي للقطاع الخاص في العراق والمبحث الثالث العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومتغيرات اقتصادية كلية .

## المبحث الاول

## واقع القطاع المصرفي والقطاع الخاص في العراق

المطلب الاول: التطور التاريخي للقطاع المصرفي في العراق.

## اولاً: نشأة القطاع المصرفي في العراق

يمكن تقسيم جذور نشأة النشاط المصرفي في العراق إلى مرحلتين أساسيتين:

- **الاولى: مرحلة النشاط غير المنظم:** وهي المرحلة التي عرف فيها الإقراض لدى بعض الأفراد كحرفة والحفاظ على ما يؤتمنون عليه من ودائع نقدية وعينية مملوكة لغيرهم كوسيلة عيش لهم من خلال استخدامها لدى الآخرين يمولون أعمالهم التجارية.
  - **الثانية: مرحلة النشاط المصرفي المنظم:** وهي مرحلة ممارسة العمل المصرفي على شكل مؤسسات مصرفية ويعود تاريخها إلى عام ١٨٩٠ ، إذ افتتح المصرف العثماني اول فرع له في العراق لغرض المساهمة في تسهيل معاملات الاستيراد والتصدير ، ثم افتتح فرعين لهذا البنك في البصرة وبغداد عام ١٨٩٢ واغلقا عام ١٨٩٣ ، ثم اعيد فتحها عامي ١٩١٦-١٩١٨ على التوالي ، وفي عام ١٩١٢ افتتح بنك الشريقي المحدود اول فرع له في بغداد ، كما افتتح بنك شاهنشاهي الايراني اول فرع له في البصرة عام ١٩١٦ ، كما أنشأ بنك روما الإيطالي لممارسة الاعمال المصرفية في ٣ أيلول عام ١٩٣٨ ، وتوقف عن ممارسة أعماله عام ١٩٤١ ، تم إنشاء اول فرع للبنك عربي في بغداد عام ١٩٣٨ ، كانت الضوابط للعمل المصرفي عرفية حتى ظهور اول تشريع بقانون خاص بالرقابة على البنوك عام ١٩٣٨ ويمكن اعتبار هذه المرحلة بداية العمل المصرفي المؤسسي الذي مرت به البنوك ، ثم أعقبت هذه المرحلة بصدور قانون تعديل للقانون أعلاه برقم ٤٥ لسنة ١٩٣٩ ، احتكرت هذه البنوك وفروعها المدن العراقية الرئيسية عمليات الصيرفة الحديثة مثل منح الائتمان ، بيع الاوراق التجارية والمالية ، فتح الاعتماد للتجار ، بيع وشراء العملات الأجنبية ، وبما أن رؤوس أموال هذه البنوك كانت اجنبية فقد هدفت في المقام الاول إلى مراعاة المصالح التجارية لبلدانها<sup>(١)</sup>
- ثانياً- مراحل تطور القطاع المصرفي في العراق:** يمكن تقسيم مراحل تطور القطاع المصرفي إلى مرحلتين هما:

## ١- مرحلة قبل عام ٢٠٠٣ :

شهد القطاع المصرفي في العراق قبل ٢٠٠٣ تطورات كبيرة وتنوعت ادواره تبعاً للتغيرات والتطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها، وشهدت بداية ظهور المصارف في العراق سيطرة المصارف الأجنبية، وكانت هذه المصارف وفروعها نشطة في العراق وتوزعت في المراكز

(١) منذر محمد راضي، النظم الاقتصادية في القرن العشرين ، ط١، الجنادية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦م ، ص١٤٦



الرئيسية في (بغداد والبصرة والموصل) ولم يكن هناك دور رقابي مهم للحكومة المركزية والمصارف الحكومية، وكانت المصارف الأجنبية تمارس كافة الأنشطة المصرفية الحكومية.<sup>(١)</sup> اعلن عام (١٩٣٥) عن إنشاء اول مصرف حكومي في العراق هو المصرف الزراعي والصناعي والذي أنقسم فيما بعد إلى مصرفين هما المصرف الزراعي والمصرف الصناعي وفي عام (١٩٤١) تم إنشاء مصرف الرافدين وكذلك نشوء الصيرفة المركزية في العراق وتأسس المصرف الوطني العراقي بموجب قانون (٤٣) لسنة (١٩٤٧) لغرض تنظيم البنك المركزي بدا عمله عام (١٩٤٨) وفي عام (١٩٥٦) تم تغيير اسمه إلى "البنك المركزي العراقي" بموجب قانون رقم (٧٢) وايضاً تم إنشاء المصرف العقاري عام (١٩٤٨) ليصل عدد البنوك الحكومية إلى (٥) بنوك بما في ذلك البنك المركزي العراقي، اما المصارف الأجنبية فكانت (٨) والأهلية (٥) .

شهد عقد الستينات والسبعينات من القرن الماضي تطورات كبيرة في القطاع المصرفي، حيث صدر قانون تأميم البنوك رقم (١٠٠) لسنة (١٩٦٤) وصدور قانون رقم (٥٢) الخاص في شأن تأسيس مصرف الرشيد عام (١٩٨٨) حيث أنقسم مصرف الرافدين إلى قسمين هما الرشيد والرافدين<sup>(٢)</sup>. وعليه قد نص قانون البنك المركزي رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦ على أن تكون المصارف العاملة في العراق مملوكة حصراً بيد الدولة ، ومنع القطاع الخاص من تأسيس المصارف الخاصة في العراق ، وعليه تم القضاء على راس المال المحلي وراس المال الأجنبي<sup>(٣)</sup>.

مع بداية التسعينات جرى السماح للقطاع الخاص في ممارسة العمل المصرفي بموجب قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩١، والذي ينص على تأسيس مصارف بموجب قانون الشركات رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٣، واصبح الجهاز المصرفي يتكون من (٢٥) مصرفاً تعمل في المجال المصرفي منها (٦) حكومية ، (١٨) مصرفاً خاصاً تجارياً ، منها مصرف إسلامي واحد ومصرف مختلط ،<sup>(٤)</sup> وفي عام ١٩٩١ تم إنشاء سوق بغداد للاوراق المالية ، الذي عهد للمصارف دور الوساطة في السوق من خلال إنشاء مكاتب للقيام في عمليات بيع وشراء الاوراق المالية، وتم منح اجازات ممارسة الاستثمار المالي لشركات مساهمة استناداً للقانون نظام شركات الاستثمار المالي رقم (٥) لسنة ١٩٩٨<sup>(٥)</sup>.

(١) عبد الحسين جليل الغالبي، احمد حسن عطشان ، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق ،مجلة الاقتصاد الخليجي ،مجلد ٢٦، العدد ١٧، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩م، ص ٢٠.

(٢) عمار ياسر عبد الكاظم العابدي ،النشأة الحديثة للنظام المصرفي العراقي في مئة عام ، ٢٠٢٠م، ص ١-٢.

(٣) سنان الشيببي، ملامح السياسة النقدية في العراق ،صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، ٢٠٠٧م، ص ٣.

(٤) وليد عيدي عبد النبي ،الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية ،البنك المركزي العراقي المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، ٢٠١١م، ص ٢.

(٥) وليد حميد الاميري، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في اطار العلاقة بين راس المال الفكري وراس المال التمويلي ،دار البازوري للنشر، ط ١، ٢٠٢٢م، ص ٧٣.

## ٢- مرحلة بعد عام ٢٠٠٣.

شهد العراق بعد أحداث عام ٢٠٠٣ تحولات اقتصادية مهمة، غيرت النشاط المصرفي عما كان معروف سابقاً وبأشراف السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي العراقي الذي اكتسب استقلالية في عمله كمشرف على النشاط المصرفي، حيث سمح للمصارف العربية والأجنبية بممارسة الاعمال المصرفية في العراق، في عام ٢٠٠٤ تم الغاء قانون البنك المركزي رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته وإصدار قانون جديد للبنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والذي يهدف وفقاً للمادة رقم (٣) منه إلى السعي إلى تحقيق الأهداف والحفاظ على الاستقرار النقدي، واستمرار العمل المحلي والقدرة التنافسية في السوق.

كما شهدت هذه المرحلة صدور قانون المصارف التجارية رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ و صدور قانون سوق الاوراق المالية رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤، وقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، من اجل بناء نظام مالي يعمل وفق المعايير الدولية ويعد المصرف العراقي للتجارة من أبرز المصارف التي أنشأت في تلك الفترة، يتكون رأسماله من (١٠٠) مليون دولار من صندوق تنمية العراق، ويسعى إلى مساعدة العراق على استعادة وتعزيز جدارته الائتمانية الدولية وتدعيم العلاقات الدولية تعويضاً عما عانى منه العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي<sup>(١)</sup>.

## ثالثاً: واقع القطاع المصرفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أن واقع القطاع المصرفي في العراق يتسم بعدد من المؤشرات العامة أهمها:

١- يتكون الجهاز المصرفي في العراق من سبعة مصارف حكومية إضافة إلى ٣٦ مصرف خاص أذ يهيمن مصرف الرافدين والرشيد والمصرف العراقي للتجارة على ٩٧% من موجودات الجهاز المصرفي، مقابل ٣% من مصارف القطاع الخاص.

٢- تعاني المصارف الحكومية من محدودية رؤوس أموالها وخدماتها من المديونية الخارجية والركود الإداري وضعف التكنولوجيا وأنظمة الاتصالات وغياب الاستراتيجية المصرفية وخطط الطوارئ.

٣- بلغ عدد المصارف الحكومية السبعة وفروعها (٤٠٧) فرع كما بلغ عدد المصارف الخاصة بفروعها (٤٥٩) فرعاً ليصل عدد المصارف وفروعها إلى (٨٦٦) مصرف.

٤- في ظل الفلسفة الاقتصادية والسياسية الجديدة في العراق وتحسين مناخ الاستثمار، ومع صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، بدأ نشاط الصيرفة الخاصة بالتطور والتسارع ضمن بيئة سوق نشطة ومتجددة، حيث وصل عددها إلى ٣٦ مصرفاً في عام ٢٠١٠، بما في ذلك فروع ٦ مصارف

(١) سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، مصدر سابق، ص ٣.

- اجنبية (بيلوس، المؤسسة العربية المصرفية، المصرف الزراعي التركي، مصرف ملي إيران، أنتركونتننتال، بيروت والبلاد العربية، مصرف أبو ظبي الإسلامي) فضلاً إلى عدد من المكاتب التمثيلية للمصارف الأجنبية ليصل عدد فروع المصارف إلى ٨٧٤ فرعاً ومكتباً.
- ٥- هنالك سبعة مشاركات من المصارف الأجنبية في رأسمال المصارف العراقية الخاصة وتراوح نسبة المشاركة بين ٤٩% إلى ٧٥% من راس المال.
- ٦- بلغ اجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة (٤٧١٣٢) مليار دينار عراقي لغاية ٢٠١٠/٩/٣٠.
- ٧- تنفرد المصارف الحكومية من حيث اجمالي الودائع بنسبة ٨٩%، حيث شكلت الودائع الحكومية نسبة ٧٥% منها، في حين بلغت حصة المصارف الخاصة (٥٣٨٥) مليار دينار ونسبة ١١% من اجمالي الودائع.
- ٨- لا تزال الودائع الخاصة لا تشكل الأنسبة ٤% من (GDP) العراقي مما يعني أن العمق المالي المطلوب لا يزال في بداياته البسيطة في بناء قطاع مالي محلي قوي ومتين ويؤثر في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي.
- ٩- تطبيقاً لأهداف السياسة النقدية وسعي المصرف إلى استقطاب السيولة المتوفرة لدى المصارف من خلال فسخ المجال امامها للقيام في عمليات الاستثمار الأسبوعي والشهري لدى المصرف، وكذلك الدخول في مزاد حوالات الخزينة وشراء الدولارات، ليصل اجمالي استثمارات المصارف حوالي (١٠٠٥٩) (١)

### المطلب الثاني: اتجاه تطور القطاع المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

#### اولاً: تطور هيكل القطاع المصرفي العراقي

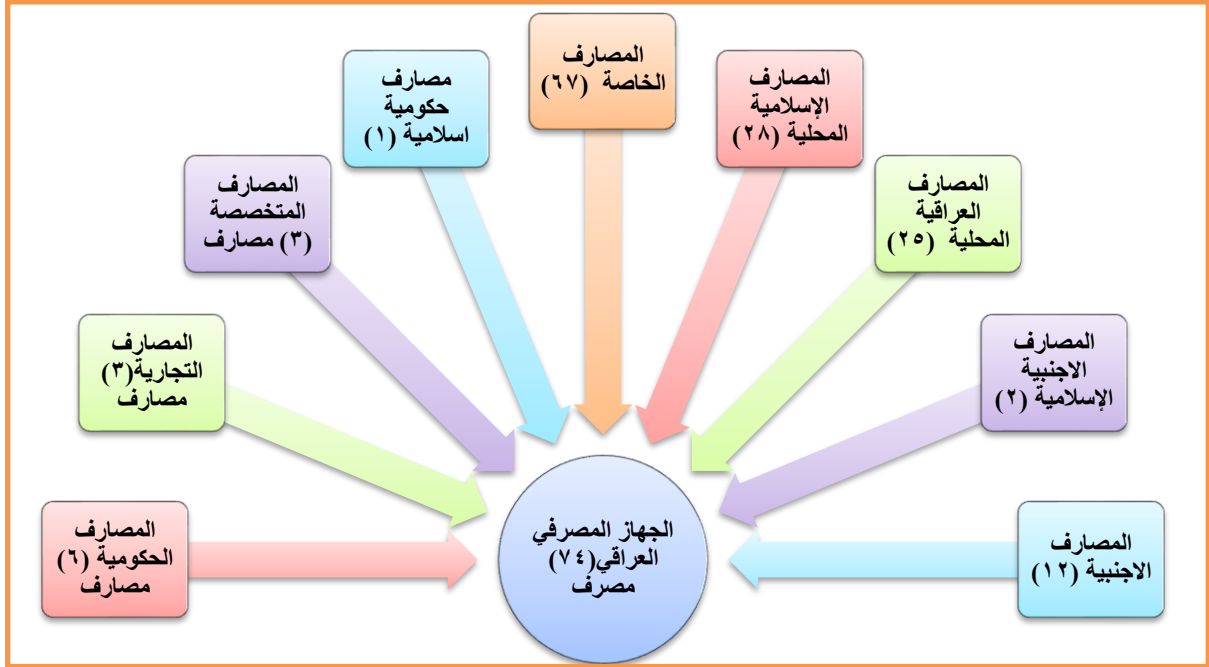
بعد تطورات بيئة العمل المصرفي بعد ٢٠٠٣ اصبح عدد البنوك العاملة في العراق (٧٤) مصرفاً منها (٦) مصارف حكومية موزعة ما بين (٣) مصارف مختصة و(٣) مصارف تجارية ومصرف إسلامي واحد ، في حين بلغ عدد المصارف الخاصة(٦٧) مصرفاً يتضمن (٢٥) مصرفاً تجارياً محلياً و(٢٨) مصرفاً اسلامياً محلياً و(٢) مصرفاً اسلامياً اجنبياً و(١٢) مصرفاً اجنبياً ، وبذلك احتلت المصارف الخاصة الحصة الأكبر من حيث عدد المصارف إذ بلغت نسبتها (٩٠,٥%) مقارنة بالمصارف الحكومية التي شكلت نسبة (٩,٥%) ومن حيث تصنيف المصارف إلى تجارية وإسلامية ومختصة ، فتشكل المصارف التجارية ما نسبته(٤٥%) والمصارف الإسلامية نسبة

(١) وليد عبيدي عبد النبي، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية ، البنك المركزي العراقي ،المديرية العالمية لمراقبة الصيرفة والائتمان ، ٢٠١١، ص ٥-٦

(١,٨٤%) والمصارف المختصة (٤%) من اجمالي المصارف العاملة في العراق والمخطط البياني الاتي يوضح تطور هيكل الجهاز المصرفي في العراق عام ٢٠٢١<sup>(١)</sup>.

### مخطط (١)

#### هيكل الجهاز المصرفي العراقي ٧٤ مصرف لعام ٢٠٢١



المصدر: الشكل من أعداد الباحثة بالاعتماد على بياناتالبنك المركزي العراقي / النشرة الإحصائية السنوية، دائرة

الإحصاء والأبحاث لعام ٢٠٢١، ص ١١٩

واتسم عمل البنوك الخاصة منذ بداية تأسيسها من عقد التسعينات وحتى وقتنا بالسمات التالية:

١. نقص الملاكات الفنية ذات الخبرة والمهارة في مجال الصيرفة الاهلية. ووجود فجوة معلوماتية كبيرة بين المصارف الاهلية والخارجية الامر الذي أدى إلى محدودية التفاعل مع المصارف الخارجية.
٢. نتيجة محدودية مواردها المالية أدى إلى عدم قدرتها على امتلاك التكنولوجيا المصرفية الحديثة، خاصة في ضوء زيادة التقنيات الحديثة المتاحة قياساً بالقيم الحقيقية لموارد هذه المصارف.
٣. التقاطع في اولويات ادارتها الفنية من جهة، والاولويات التي يستهدفها الاساسين في رؤوس أموال هذه المصارف وأنعكاسات ذلك في أداء المصارف والتزامها بالسياقات والضوابط المصرفية النافذة من جهة أخرى.<sup>(٢)</sup>

(١) اتحاد المصارف العربية ، تطور القطاع المصرفي العراقي ، سياسات ناجحة للبنك المركزي العراقي وحاجة لتفعيل دور المصارف الامانة العامة ، إدارة الأبحاث ، ٢٠١٩، ص ٨

(٢) قيس صالح البدري ، تقويم نشاط الصيرفة الخاصة في العراق ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة للفترة من ٢٢-٢٣/١٢/٢٠٠١، بغداد ٢٠٠٢، ص ١٨٤

### ثانياً: المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق.

يعاني القطاع المصرفي في العراق من مشاكل و تحديات عديدة برزت في الفترة بعد ٢٠٠٣ منها (١):

١. تراجع الكثافة المصرفية التي تبلغ حالياً بحدود فرع وبنك واحد لكل (٣٢٠٠٠) نسمة، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمعايير العالمية التي تبلغ بنك واحد لكل (١٠٠٠) نسمة.
٢. غياب الاستراتيجيات المصرفية الفعالة والخطط التفصيلية السنوية لدى غالبية البنوك المنصوص عليها في قانون البنوك المادة السادسة والعشرون.
٣. غياب المؤسسات الداعمة للجهاز المصرفي مثل شركة تأمين الودائع والتأمين على القروض الكبيرة، وشركة لدراسة مخاطر السوق.
٤. عدم اتساق الخدمات المصرفية مع المتطلبات والاحتياجات الاقتصادية للعراق في ظل توجه نحو اقتصاد السوق، حيث يبلغ عدد الخدمات ما يقارب (٢٠) خدمة مقارنة بما سمحت به المادة (٢٧) من قانون البنوك والتي بلغت أكثر من (٥٠) خدمة مصرفية، وهي اقل مما تقدمه البنوك العربية والأجنبية.
٥. أضعاف التقنية المصرفية وعدم استخدامها على نطاق واسع في عدد كبير المصارف، وضعف الهيكل الإداري في كثير من البنوك وخاصة في البنوك الحكومية.
٦. سياسة التمييز الحكومي في التعامل مع البنوك الخاصة والتي تتمثل في منع دوائر الدولة وشركات القطاع العام من أيداع أموالها في تلك البنوك وعدم قبول الصكوك المصدقة والعادية وخطابات الضمان الصادرة عنها الا ضمن حدود معينة.
٧. الإجراءات الروتينية التقليدية التي تعتمدها إدارة سجل الشركات، والتي يسبب تأخير المصادقة على القراءات التي اتخذتها الهيئات العامة للبنوك بما في ذلك زيادة راس المال.
٨. تأخير في اعادة تداول أسهم المصارف الخاصة في جلسات التداول الحالية في البورصة العراقية مما يسبب أضراراً او خسائر للمساهمين والمستثمرين على حد سواء.
٩. تأخر المصارف الحكومية وبعض المصارف الخاصة في الحصول على الأنظمة المصرفية الشاملة او ربط فروعها بشبكة اتصالات مع اداراتها العامة وعدم اتخاذها التدابير المناسبة لتطبيق الصيرفة الالكترونية بما في ذلك الصكوك.

ومن الواضح أن أداء المصرف الحكومي يتعرض العديد من المشاكل، لا سيما المشاكل التي يواجهها المصرفين (الرافدين-الرشيد) باعتبار أن النشاط المصرفي مخصص لتمويل النشاط العام المتمثل في عدم الكفاءة والخسائر المتركمة بينما يحرم القطاع الخاص من التمويل اللازم للتراكم الرأسمالي، فضلاً إلما

(١) منتظر فاضل سعد ،التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، جامعة البصرة ،العدد٣، ٢٠١٥م، ص٣١-٣٣

سبق فإن (٩٠%) من استثمارات الجهاز المصرفي الحكومي هي عبارة عن استثمارات في حوالات الخزينة.

مما يعني أن القاعدة الاستثمارية ضعيفة ولا تزال محدودة، كما أن الخدمات المصرفية لدى الجهاز المصرفي محدودة للغاية في عملية الإقراض والتمويل البسيط، حيث لا يمتلك الجهاز المصرفي الحكومي الإمكانيات الكافية لتقديم المنتجات المصرفية الحديثة، وقد وقع العبء على المصرفين (الرافدين، الرشيد) وهو جزء من عبء الدين العراقي، حيث بلغت الفوائد المتراكمة عليه (٢٣) مليار دينار، وهذه الديون أكبر بأضعاف من رأسمال مصرف الرافدين، كما أن (٦٦%) من موجودات مصرف الرافدين و(٥٠%) من موجودات مصرف الرشيد هي من حوالات الخزينة الصادرة عن الحكومة العراقية لتمويل عجز الموازنة.

### ثالثاً: تطور مؤشرات القطاع المصرفي العراقي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١)

بهدف التعرف على أداء القطاع المصرفي العراقي لا بد من تحليل أهم المؤشرات المصرفية والمالية في هذا القطاع ومن أبرزها:

١- تحليل تطور نسبة مساهمة حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق: يتم تحليل نسبة حجم الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال بيانات الجدول الآتي:

#### جدول (١)

نسبة مساهمة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١) مليون دينار عراقي

السنوات	إجمالي الودائع المصرفية	معدل نمو الودائع المصرفية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة إجمالي الودائع المصرفية/GDP
٢٠٠٤	٧٩٣٦١٣٣	-	٥٣٢٣٥٣٥٩	١٥%
٢٠٠٥	١٠٧٦٩٩٩٥	٣٥,٧١	٧٣٥٣٣٥٩٩	١٥%
٢٠٠٦	١٦٩٢٨٢٩٥	٥٧,١٨	٩٥٥٨٧٩٥٥	١٨%
٢٠٠٧	٢٦١٨٨٩٢٦	٥٤,٧١	111455813	٢٣%
٢٠٠٨	٣٤٥٢٤٩٥٩	٣١,٨٣	١٥٧.٢٦.٦٢	٢٢%
٢٠٠٩	٣٨٥٨٢٤٧٧	١١,٧٥	١٣٠.٦٤٣٢٠٠	٣٠%
٢٠١٠	٤٧٩٤٧٢٣٢	٢٤,٢٧	١٦٢.٦٤٥٦٦	٣٠%
٢٠١١	٥٦١٥٠.٠٩٤	١٧,١١	٢١٧٣٢٧١.٧	٢٦%
٢٠١٢	٦٢.٠٥٩٣٥	١٠,٤٣	٢٥٤٢٢٥٤٩١	٢٤%
٢٠١٣	٦٨٨٥٥٤٨٧	١١,٠٥	٢٧٣٥٨٧٥٢٩	٢٥%
٢٠١٤	٧٤.٧٣٣٣٦	٧,٥٨	266332655	٢٨%
٢٠١٥	٦٤٣٤٤.٦١	-١٣,١٣	١٩٤٦٨.٩٧٢	٣٣%
٢٠١٦	٦٢٣٩٨٧٣٣	-٣,٠٢	١٩٦٩٢٤١٤٢	٣٢%
٢٠١٧	٦٧.٤٨٦٣١	٧,٤٥	٢٢١٦٦٥٧١.٠	٣٠%
٢٠١٨	٧٦٨٩٣٩٢٧	١٤,٦٨	٢٦٨٩١٨٨٧٤	٢٩%
٢٠١٩	٨٢١.٦٤٢٥	٦,٧٨	٢٧٦١٥٧٨٦٨	٣٠%
٢٠٢٠	٨٤٩٢٤١٦٨	٣,٤٣	٢١٥٦٦١٥١٧	٣٩%
٢٠٢١	٩٦.٧١٣٧٨	١٣,١٣	٣٠.١٤٣٩٥٣٤	٣٢%
٢٠٢١-٢٠٠٤				

		المتوسط	٥٤,٣ %
		النمو المركب	١٤,٨٦ %

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على المصادر الآتية:

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة

▪ تم احتساب معدلات النمو السنوية المركبة بموجب الصيغة الآتية:  $R=(q1/q0)^{1/n}-1*100$

▪ تم احتساب معدلات النمو السنوية من قبل الباحثة، بموجب الصيغة الآتية:  $(Yt-Yo)/Yo*100$

يمكن ملاحظة التطور في حجم الودائع المصرفي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) بالاستعانة بالبيانات من الجدول (١) إذ نلاحظ أن حجم الودائع المصرفية قد ارتفعت من (٧٩٣٦١٣٣) مليون دينار عراقي عام ٢٠٠٤ إلى (٩٦٠٧١٣٧٨) مليون دينار عراقي عام ٢٠٢١ بمعدل مركب (١٤,٨٦%)، ولكن يتضح أن هنالك تذبذب في نسبة مساهمة المؤشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن سجل في عام ٢٠٠٤ بحدود (١٥%) ارتفع في عام ٢٠١٠ ليسجل ما نسبته (٣٠%) بسبب تحسن الوضع الاقتصادي في العراق، ومن خلال تتبع السلسلة الزمنية طول فترة الدراسة يلاحظ أن معدل نمو حجم الودائع في العراق قد تذبذب بشكل واضح إذ بلغ ما يقارب (١١,٧٥%) في عام ٢٠٠٩ أنخفض ليسجل معدلات سالبة في عامي ٢٠١٥-٢٠١٦ إذ بلغت (١٣,١٣)- (٣,٠٢%) والسبب في ذلك تداعيات الازمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد العراقي في تلك الفترة (انخفاض أسعار النفط - الحرب ضد الإرهاب) في عامي ٢٠١٨-٢٠١٩ ارتفع نسبة المؤشر إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٢٩%) إلى (٣٠%) وجاءت هذه الزيادة بسبب التوجيهات الرامية إلى توطيد رواتب الموظفين لدى المصارف التجارية الحكومية والأهلية، وزيادة ثقة الافراد والشركات بالمصارف وكذلك انتقال جزء من العمليات المالية الى القنوات الرسمية، وهذه الزيادة ما هي الا مؤشر لانخفاض احتمالية تعرض الجهاز المصرفي لازمة في الاجل القصير، نتيجة ارتفاع الودائع، لكن سرعان ما أنخفض معدل حجم الودائع المصرفي لتبلغ (٣,٤٣%) عام ٢٠٢٠ وهي نسبة منخفضة مقارنة بعام ٢٠١٩، وأن سبب هذا التراجع في حجم الودائع المصرفية يعود إلى جائحة كورونا والتباعد الاجتماعي وانخفاض أسعار النفط إضافة إلى توقف العديد من المشاريع الاقتصادية، أما في عام ٢٠٢١ كانت نسبة المؤشر إلى الناتج (٣٢%)، وهي نسبة منخفضة مقارنة بعام ٢٠١٩، مما يدل على قصور فاعليه المصارف التجارية في جذب الودائع ورفع نسبتها بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي ويعزى ذلك إلى جملة من العوامل، منها عدم ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي والناجم عن ضعف الوعي المصرفي وتفضيل الاحتفاظ بالنقود لسد المتطلبات اليومية، العامل الديني الذي يحرم التعامل بأسعار الفائدة، انخفاض معدلات الفائدة الممنوحة من قبل المصارف، مما يؤثر

ضعف قدرتها في اعتماد الوسائل المناسبة لتعبئة وجذب هذه المدخرات او استخدامها في تراكم الأصول ، ومن ثم عدم القدرة في المساهمة لتحفيز ودعم الأنشطة الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي (١).  
٢. تحليل تطور نسبة حجم الائتمان المصرفي العراقي إلى الناتج المحلي الاجمالي: يتم تحليل نسبة حجم الائتمان المصرفي من خلال بيانات الجدول الآتي:

### الجدول (٢)

نسبة مساهمة حجم الائتمان الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١) مليون دينار عراقي

السنوات	اجمالي الائتمان المصرفي	معدل نمو الائتمان المصرفي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الائتمان المصرفي/GDP
٢٠٠٤	620812	٠	٥٣٢٣٥359	1.17
٢٠٠٥	950287	53.07	٧٣٥٣٣599	1.29
٢٠٠٦	1881014	97.94	٩٥٥٨7955	1.97
٢٠٠٧	2387433	26.92	111455813	2.14
٢٠٠٨	3978301	66.64	١٥٧٠٢٦062	2.53
٢٠٠٩	17362146	٢٣٦,٤٢١	١٣٠٦٤3200	13.29
٢٠١٠	20952613	20.68	١٦٢٠٦٤566	12.93
٢٠١١	20849303	-٠,٤٩	٢١٧٣٢٧107	9.59
٢٠١٢	28122743	34.89	٢٥٤٢٢٥491	11.06
٢٠١٣	32257136	14.70	٢٧٣٥٨7529	11.79
٢٠١٤	32928634	2.08	٢٦٦٣٣٢٦٥٥	12.36
٢٠١٥	32220460	-٢,١٥	١٩٤٦٨٠972	16.55
٢٠١٦	31119752	-٣,٤٢	١٩٦٩٢٤١٤٢	15.80
٢٠١٧	29530500	-٥,١١	٢٢١٦٦٥٧١٠	13.32
٢٠١٨	29232374	-١,٠١	٢٦٨٩١٨٨٧٤	10.87
٢٠١٩	30023945	2.71	٢٧٦١٥٧٨٦٨	10.87
٢٠٢٠	34871932	16.15	٢١٥٦٦١٥١٧	16.17
٢٠٢١	40382293	15.80	٣٠١٤٣٩534	13.40
٢٠٢١-٢٠٠٤				
المتوسط	٢١٦٥%			
النمو المركب	٢٦,١١%			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المصادر الآتية:

أ. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي للأعوام (٢٠٠٥ - ٢٠١٩).

ب. التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (٢٠٠٥ - ٢٠١٩).

ج. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي للأعوام (٢٠١٥ - ٢٠٢٠).

د. البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الرابط <https://data.albankaldwali.org/indicator>

يوضح هذا المؤشر قدرة المؤسسات المصرفية على أداء وظائفها المتعلقة بتقوية الوساطة المالية على نحو يجعل وحدات الفائض (مدخرون) قريبة من وحدات العجز المالي (المستثمرون) عن طريق نظام مصرفي متين وسليم ، والتسهيلات الائتمانية تعد نشاطاً في غاية الأهمية والخطورة لما لها من تأثير

(١) بيانات البنك المركزي العراقي ، تقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، ٢٠٢١ ، ص ٣٠



متشابه وممتد ومتعدد الجوانب إلى كافة الأنحاء بالنسبة للمصارف والاقتصاد القومي، فالقضية الأساسية التي تحكم على مدى نسبة سلامة الجهاز المصرفي فأنها لا ترتبط بشكل كبير بحجم الائتمان الممنوح بقدر ما ترتبط بكفاءة ومدى حسن إدارة وتوظيف الودائع وقدرتها على تحقيق النمو المتوازن لقطاعات البنين الاقتصادي كافة. وللوقوف على مدى التطور الذي شهده مؤشر إجمالي الائتمان المصرفي خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١) يلاحظ من خلال البيانات الواردة في جدول (٢) والذي وضع العلاقة بين إجمالي الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٤ مع ارتفاع الائتمان المصرفي نتيجة اصدار العملة الجديدة وكذلك اعلان استقلالية البنك المركزي مما يؤدي إلى وجود علاقة طردية بين حجم الائتمان المصرفي وGDP أي كلما زاد الائتمان زاد الناتج المحلي الإجمالي ، وقد استمر الائتمان المصرفي بالازدياد مع زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ زاد معدل نمو GDP من (١,٢٩%) عام ٢٠٠٥ إلى (١٣,٢٩%) ٢٠٠٩ وعلى الرغم من استمرار الائتمان المصرفي بالارتفاع مما نتج عن وجود علاقة عكسية بينهما نتيجة انخفاض أسعار النفط واستمرار الازمة المالية ، استمر الارتفاع لكلاهما وعودة العلاقة الطردية بين الائتمان والناتج المحلي حتى عام ٢٠١٢ ، واستمر معدل نمو إجمالي الائتمان المصرفي بالانخفاض مقابل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ، نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية وزيادة النفقات العسكرية للحرب على العصابات الإرهابية عام ٢٠١٤ ، أن التذبذب في الائتمان والناتج المحلي الإجمالي نتيجة الاقتصاد الريعي الذي يتسم به الاقتصاد العراقي وبالنظر الى الاستقرار الأمني والاقتصادي المتحقق لعام (٢٠١٩-٢٠٢٠) إذ سجل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ارتفاعا في معدل النمو السنوي إذ زاد معدل نمو حجم الائتمان من (٢,٧١%) عام ٢٠١٩ إلى (١٦,١٥%) عام ٢٠٢٠ وأن المدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١ نلاحظ أن الائتمان ذات تأثير ضعيف على متغيرات الاستقرار الاقتصادي لكونه هناك أنعدام للمتابعة بالقروض وتوجيهها نحو الأهداف التي منحت من أجلها (١).

### ٣. تحليل تطور نسبة مؤشر حجم الموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي

نلاحظ من خلال الجدول (٣) أن إجمالي الموجودات المصرفية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٠) في ارتفاع مستمر فبعد أن كانت (١٦٦٨٠٠٥٧١) مليون دينار عام ٢٠٠٤، زادت لتصبح (٢٨٢١٨٠٠٨٧) مليون في عام ٢٠٠٧ جاء هذا الارتفاع نتيجة دخول ستة مصارف في القطاع المصرفي، واستمر إجمالي الموجودات في الزيادة وبنسب متفاوتة، أما في عام ٢٠١١ أنخفض إجمالي الموجودات إلى (١٤٣٨٧٧٨٩٦) عن العام السابق، وسبب الانخفاض يرجع إلى تراجع الموجودات في مصرفي (الرافدين - الرشيد) من ( 302375 ) مليون دينار و(٢٨٤٢٨) مليون دينار على التوالي إلى

(١) محسن إبراهيم احمد، تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨) ، المجلة العلمية لجامعة جيهان ، السليمانية، العراق ، المجلد الرابع ، العدد ٣ ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٩٧

(٨٦١٩٦) مليون دينار لمصرف الرافدين، و(١٧٨٦٦) مليون دينار لمصرف الرشيد لعام ٢٠١١، بعد إعادة تقييم الموجودات لديهما إذ تم تنفيذ قيود الخاصة بالقسم الدولي التي تمثل تقييم فرق الدائن والمدين وفق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مذكرة التفاهم بإعادة هيكلية مصرفي الرافدين والرشيد<sup>(١)</sup>، وارتفعت في عامي (٢٠٢٠-٢٠٢١) من (١٣٨٤٦٨٩٤٧) إلى (١٥٩٤٢٤٤١٧) ، وبمعدل نمو من (٤,٠٤%) إلى (١٥,١٣%) وأن تفسير هذا الارتفاع في الموجودات المصرفية على أساس قيام المصارف التجارية بتنويع استثماراتها وتوظيفها لأموالها في مجالات عدة أبرزها قيام المصارف بشراء سندات وحوالات خزينة على أساس الحصول على عائد من خلال أسعار الفائدة إضافة إلى نشاط المصارف في الوقت الحاضر حيث تقوم في بيع وشراء الدولار من خلال مزاد العملة الذي يديره البنك المركزي ، نلاحظ أن إجمالي موجودات المصارف الخاصة تمثل نسبة (٩,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي حيث تعتبر هذه النسبة متواضعة مقارنة بالقطاعات المصرفية في البلدان العربية والأجنبية، وكذلك تفسر هذه الزيادة قيام المصارف التجارية والخاصة بالاستثمار بالأوراق حتى حقق لها عائد من خلال أسعار الفائدة التي تتقاضاها المصارف من البنك المركزي<sup>(٢)</sup>.

### جدول (٣)

نسبة مساهمة حجم الموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

(٢٠٢١) مليون دينار عراقي

السنوات	اجمالي الموجودات المصرفية	معدل نمو الموجودات المصرفية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الموجودات المصرفية/GDP
٢٠٠٤	١٦٦٨٠٠٥٧١	-	٥٣٢٣٥٣٥٩	31333%
٢٠٠٥	٢١٣٢٠٣٠٠٨	27.82	٧٣٥٣٣٥٩٩	٢٨٩٩٤%
٢٠٠٦	٢٥٣٤٥٣٦٢٥	18.88	٩٥٥٨٧٩٥٥	٢٦٥١٥%
٢٠٠٧	٢٨٢١٨٠٠٨٧	11.33	111455813	٢٥٣١٨%
٢٠٠٨	٣٠٧١٩٤٩٤٧	8.865	١٥٧٠٢٦062	١٩٥٦٣%
٢٠٠٩	٣٣٤٢٣٥٩٢٧	8.803	١٣٠٦٤3200	٢٥٥٨٤%
٢٠١٠	٣٦٣٣٦٠١٩٩	8.714	١٦٢٠٦٤566	٢٢٤٢١%
٢٠١١	١٤٣٨٧٧٨٩٦	-60.4	٢١٧٣٢٧107	٦٦٢٠٣%
٢٠١٢	١٢٨٢٠٠٣٢٥	-10.9	٢٥٤٢٢٥491	٥٠٤٢٨%
٢٠١٣	١٤٢١٤٠١٠١	10.87	٢٧٣٥٨7529	٥١٩٥٤%
٢٠١٤	١٥٠٢٠٦٨٧٨	5.675	266332655	٥٦٣٩٨%
٢٠١٥	١٣٦٢٣٣٥٩٩	-9.3	١٩٤٦٨٠972	٦٩٩٧٨%
٢٠١٦	١٣٢٦١٣٩٧٥	-2.66	١٩٦٩٢٤١٤٢	٦٧٣٤٣%
٢٠١٧	١١١٢٨٥٢٧١	-16.1	٢٢١٦٦٥٧١٠	٥٠٢٠٤%
٢٠١٨	١٢٢٩٩٤٨٣٥	10.52	٢٦٨٩١٨٨٧٤	٤٥٧٣٧%
٢٠١٩	١٣٣٠٨٩٨٠٦	8.208	٢٧٦١٥٧٨٦٨	٤٨١٩٣%

(١) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، ٢٠١١م، ص٤

(٢) ارکان عباس بطي البديري، الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٧، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، كلية الامارة للعلوم التربوية، المجلد/ العدد٤٧، ٢٠١٩م، ص٢٢٦

٢٠٢٠	١٣٨٤٦٨٩٤٧	4.042	٢١٥٦٦١٥١٧	٦٤٢٠٧%
٢٠٢١	١٥٩٤٢٤٤١٧	15.13	٣٠١٤٣٩534	٥٢٨٨٨%
٢٠٢١-٢٠٠٤				
المتوسط	١٨٩,٩%			
النمو المركب	٠,٢٥%			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المصادر الآتية: (تم احتساب النسب في العمود (٣,٥) من قبل الباحثة) أ. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي للأعوام (١٩٩١-٢٠١٩).

ب. التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (٢٠٠٥ - ٢٠١٩).

ج. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي للأعوام (٢٠١٥ - ٢٠٢٠).

د. البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة

تعكس الموجودات المصرفية قوة وسلامة الجهاز المصرفي، إذ أن التعدد في الموجودات يؤثر على راس مال وسيولة وإيرادات البنوك، وكلما كانت الموجودات جيدة كلما كانت القدرة الإقراضية ومنح الائتمان أكبر، وبالتالي يكون ردها في التأثير على النشاط الاقتصادي أكبر.

#### ٤. تحليل تطور نسبة مساهمة إجمالي رؤوس الأموال للمصارف العراقية إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعد النمو في رؤوس الأموال من أحد أهم المؤشرات الإيجابية في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي كونه يزيد من الرافعة المالية ويعزز قدرتها لمواجهة المخاطر ويضمن سلامة ومثانة المصارف التجارية، ويوفر الأمان الأكبر للمدخرين، ولرصد مسار تطور رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١)، فمن بيانات الجدول (٤) الذي يجسد تلك المؤشرات يتضح أن إجمالي راس مال المصارف التجارية بعد أن سجلت في نهاية عام ٢٠٠٤ (٢٤٣٦٠٤) مليون دينار عراقي وهي موزعة بين المصارف (الحكومية والأهلية) لتشهد من عام ٢٠٠٥-٢٠١٩ زيادة في رؤوس أموالها وزيادة معدل النمو لرؤوس الأموال وتعود هذه الزيادة في رؤوس أموال المصارف التجارية وخاصة الأهلية إلى استجابة المصارف لتعليمات ولوائح البنك المركزي والمتضمنة زيادة رؤوس أموالها ليكون الحد الأدنى (٢٥٠) مليار دينار بهدف توسع أعمال المصارف التجارية بما يؤهلها للحصول على تصنيف ائتماني وتحقيق الأرباح وضمان حقوق المساهمين، وزيادة القدرة على منح الائتمان والتمويل للنشاط الاقتصادي.

#### جدول (٤)

نسبة مساهمة حجم اجمالي رؤوس الاموال إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة  
(٢٠٠٤-٢٠٢١) مليون دينار عراقي

السنوات	اجمالي رؤوس الاموال للمصارف العراقية	معدل نمو رؤوس الاموال للمصارف العراقية	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي رؤوس الاموال المصرفية / GDP
٢٠٠٤	2436٠٤	-	٥٣٢٣٥359	%0.46
٢٠٠٥	658٧٣٢	170.4	٧٣٥٣٣599	%0.9
٢٠٠٦	898٧١٦	36.43	٩٥٥٨7955	%0.94
٢٠٠٧	1209٨١٧	34.62	111455813	%1.09
٢٠٠٨	١٨٣٠٢٧٣	51.29	١٥٧٠٢٦062	%1.17
٢٠٠٩	٢٣١١٤٤٩	26.29	١٣٠٦٤3200	%1.77
٢٠١٠	٢٨٤٨٤٩٣	23.23	١٦٢٠٦٤566	%1.76
٢٠١١	٤٠٥٤٢٤٦	42.33	٢١٧٣٢٧107	%1.87
٢٠١٢	٥٨٧٥٨٩١	44.93	٢٥٤٢٢٥491	%2.31
٢٠١٣	٧٦٦٢٨٤٥	30.41	٢٧٣٥٨7529	%2.8
٢٠١٤	٩٠٨١٢٧٤	18.51	266332655	%3.41
٢٠١٥	١٠١٤٧٨٩٨	11.75	١٩٤٦٨٠972	%5.21
٢٠١٦	١١٧٣٩٢٨١	15.68	١٩٦٩٢٤١٤٢	%5.96
٢٠١٧	١٤٣٤١٣٢٠	22.17	٢٢١٦٦٥٧١٠	%6.47
٢٠١٨	١٥٠٠١٣٠٦	4.602	٢٦٨٩١٨٨٧٤	%5.58
٢٠١٩	15351٢٧٦	2.333	٢٧٦١٥٧٨٦٨	%5.56
٢٠٢٠	١٦٧٧٨٢٦٤	9.296	٢١٥٦٦١٥١٧	%7.78
٢٠٢١	١٧٦٩٦٥١٣	5.473	٣٠١٤٣٩534	%5.87
٢٠٢١-٢٠٠٤				
المتوسط	%٧,٦٥			
النمو المركب	%٢٦,٨٨			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المصادر الآتية:

أ. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات سابقة.

ب. العمود (٣) و(٥) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (٢) و(٤).

في حين ما زالت المصارف الحكومية في مستوياتها ولم تصل إلى سقف الزيادة المقررة من قبل السلطات النقدية. مما تقدم يتضح أن المصارف العاملة في العراق قد شهدت ارتفاعاً في رصيد رؤوس الأموال الا أنها لم توجه لسد متطلبات التنمية الاقتصادية نظراً لارتباط الحدود العليا للإقراض والاستثمار براس مال المصرف واحتياطاته التي تضمن سلامة واستدامة العمل السليم للمصارف بجانب ذلك فالمشاريع التنموية الكبيرة تحتاج إلى قروض وتسهيلات نقدية لتدخل وبشدة في السوق ولتساهم بشكل فعال في دعم وتطوير الاقتصاد العراقي ، والذي يستدل عليه تدني نسبة مساهمة الجهاز المصرفي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث أن نسبة المؤشر إلى GDP متذبذبة، وهذا يعكس ضعف العمق المالي للجهاز المصرفي في العراق ومن ثم لا تساعد في بناء قطاع مالي ومصرفي قوي ومتين . توجه

المصارف لزيادة فروعها في كافة أنحاء العراق مما أدى إلى تحسين الكثافة المصرفية واعطاء المزيد من الخدمات وبشكل أفضل.<sup>(١)</sup>

### ٥. تحليل تطور نسبة مؤشر اجمالي الاستثمارات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي

توظف المصارف جزء من ارصدها النقدية الفائضة عن حاجتها في شراء الأسهم والعقارات والسندات والمشتقات المالية وغيرها، أي ينتج عنها عائد يحقق لها هدف الربحية، يبين الجدول (٥) تطور حجم الاستثمارات المصرفية في الاقتصاد العراقي ونسبة مساهمتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

#### الجدول (٥)

نسبة مساهمة حجم اجمالي الاستثمارات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١) مليون دينار عراقي

الاستثمارات المصرفية/GDP	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الاستثمارات المصرفية	اجمالي الاستثمارات المصرفية	السنوات
2.02%	٥٣٢٣٥359	—	١٠٧٦٢٢٥	٢٠٠٤
1.91%	٧٣٥٣٣599	30.71	١٤٠٦٧٨٠	٢٠٠٥
2.51%	٩٥٥٨7955	70.81	٢٤٠٢٩٣٧	٢٠٠٦
3.47%	111455813	60.83	٣٨٦٤٧٣٧	٢٠٠٧
1.95%	١٥٧٠٢٦062	-20.9	٣٠٥٥٨٠٣	٢٠٠٨
2.53%	١٣٠٦٤3200	8.132	٣٣٠٤٣٠٨	٢٠٠٩
3.84%	١٦٢٠٦٤566	88.5	٦٢٢٨٦٣٥	٢٠١٠
2.18%	٢١٧٣٢٧107	-24	٤٧٣٣٦٥٧	٢٠١١
1.69%	٢٥٤٢٢٥491	-9.08	٤٣٠٣٧٤٠	٢٠١٢
1.14%	٢٧٣٥٨7529	-27.4	٣١٢٢٩٥٨	٢٠١٣
2.06%	266332655	75.92	٥٤٩٤٠٥١	٢٠١٤
5.2%	١٩٤٦٨٠972	84.31	١٠١٢٦٣٠٧	٢٠١٥
5.75%	١٩٦٩٢٤١٤٢	11.78	١١٣١٩١٨٠	٢٠١٦
6.69%	٢٢١٦٦٥٧١٠	31.01	١٤٨٢٩٠١٢	٢٠١٧
4.92%	٢٦٨٩١٨٨٧٤	-10.8	١٣٢٢٤٠٦٣	٢٠١٨
4.32%	٢٧٦١٥٧٨٦٨	-9.79	١١٩٢٩٧٥٦	٢٠١٩
3.29%	٢١٥٦٦١٥١٧	-40.6	٧٠٨٥٨٩١	٢٠٢٠
3.09%	٣٠١٤٣٩534	31.37	٩٣٠٨٤١٧	٢٠٢١
				٢٠٢١-٢٠٠٤
			٦,٤٨%	المتوسط
			١٢,٧٣%	النمو المركب

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المصدر الاتي:

أ. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات سابق

ب. العمود (٣) و(٥) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (٢) و(٤).

(١) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للاستقرار المالي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق، ٢٠١٥، ص ٢١

من خلال البيانات المدرجة في الجدول (٥)، نلاحظ أن حجم الاستثمارات المصرفية في عام (٢٠٠٤) بلغت (١٠٧٦٢٢٥) مليون دينار عراقي، بعدها اخذت الاستثمارات المصرفية بالزيادة التدريجية لغاية عام (٢٠١٠) إذ بلغت (٦٢٢٨٦٣٥) مليون دينار، ثم عادت بالانخفاض خلال الأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ إذ أنخفضت من (٤٧٣٣٦٥٧) إلى (٣١٢٢٩٥٨) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب من (٢٤-%) إلى (٢٧,٤-%) بالمقابل أنخفضت معها نسبة مساهمتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٢,١٨%) إلى (١,١٤%)، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى أزمة العقارات التي حصلت، وبعدها أخذت هذه الاستثمارات بالارتفاع حتى وصلت إلى (١٠١٢٦٣٠٧) مليون دينار عراقي في عام ٢٠١٥ وبمعدل نمو بلغ (٨٤,٣١%) عن عام ٢٠١٤، كما ارتفعت نسبة مساهمة المؤشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (٥,٢%)، واستمر الارتفاع في حجم الاستثمارات المصرفية حتى عام ٢٠١٧ إذ بلغ حجمها (١٤٨٢٩٠١٢) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (٣١,٠١%)، ثم عادت بالانخفاض عام ٢٠٢٠ إذ بلغت (٧٠٨٥٨٩١) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (٤٠,٦-%)، ويعود سبب الانخفاض إلى أزمة جائحة كورونا التي اجتاحت العالم بأكمله مما أدى إلى حدوث هذا الانخفاض، ثم عادت الاستثمارات بالارتفاع عام ٢٠٢١ إذ بلغت (٩٣٠٨٤١٧) وبمعدل نمو بلغ (٣١,٣٧%)، كما نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى ارتفاع حققته الاستثمارات خلال السلسلة الزمنية هو عام ٢٠١٧ إذ بلغ (١٤٨٢٩٠١٢) وأدنى قيمة عام ٢٠٠٤ . وبمعدل نمو مركب بلغ (١٢,٧٣%).

#### ٦. تحليل تطور نسبة مؤشر الاحتياطي الإلزامي إلى الناتج المحلي الإجمالي العراق

يمثل الاحتياطي الإلزامي إحدى الأدوات الرقابية التي يستخدمها البنك المركزي للرقابة على البنوك، يستخدم الاحتياطي القانوني باعتباره أحد أدوات السياسة النقدية لتحقيق هدفين هما، السيطرة على قدر كبير من السيولة من خلال التحكم بقدرة المصارف على منح الائتمان، والهدف الآخر هو مواجهة مخاطر السيولة وحماية ودائع الجمهور، وأنسجاماً مع توجيهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة في إرساء التنمية الاقتصادية ولغرض دعم السيولة المصرفية، ولرصد التطورات في قيمة هذا المؤشر تم اعتماد نسب الاحتياطي الإلزامي فمن خلال بيانات الجدول (٦) يتم تحليل أثر الاحتياطي الإلزامي على النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

## جدول (٦)

نسبة مساهمة حجم اجمالي الاحتياطي الالزامي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة  
(٢٠٠٤-٢٠٢١) مليون دينار عراقي

الاحتياطي الالزامي/GDP	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الاحتياطي الالزامي	اجمالي الاحتياطي الالزامي	السنوات
3014%	٥٣٢٣٥	-	1604537	٢٠٠٤
403٣%	٧٣٥٣٣	84.821	2965526	٢٠٠٥
4266%	٩٥٥٨٨	37.517	4078106	٢٠٠٦
1083٨%	١١١٥٠٤	196.32٥	12084441	٢٠٠٧
١٢٧٣٣%	١٥٧٠٢٦	65.45١	19993802	٢٠٠٨
7208%	١٣٠٦٤٢	-52.90٢	9416761	٢٠٠٩
441٥%	١٦٢٠٦٤	-24.017	7155093	٢٠١٠
359٦%	٢١٧٣٢٧	9.22١	7814853	٢٠١١
3392%	٢٥٤٢٢٥	10.354	8624023	٢٠١٢
351٩%	٢٧٣٥٨٨	11.62٩	9626882	٢٠١٣
39٧٠%	٢٦٦٤٢٠	9.860	10576103	٢٠١٤
482٤%	١٩٤٦٨٠	-11.210	9390493	٢٠١٥
442٢%	١٩٦٩٢٤	-7.27٣	8707551	٢٠١٦
٢,٩%	٢٢١٦٦٥	-25.29٣	6505171	٢٠١٧
٣,٩%	٢٦٨٩١٨	60.021	10409660	٢٠١٨
3,5%	٢٧٦١٥٧	-7.966	9580388	٢٠١٩
٤,٣%	٢١٥٦٦١	-4.039	9193395	٢٠٢٠
٣,٧%	٣٠١٤٣٩	19.81٤	11٠١٤٩٤١	٢٠٢١
				٢٠٢١-٢٠٠٤
			٨,٨١%	المتوسط
			١١,٣٠%	المركب

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المصدر الآتي:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات سابقة.
- العمود (٣) و(٥) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (٢) و(٤).
- البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة

إذ يوضح الجدول (٦) زيادة قيمة الاحتياطي القانوني حيث بدأ بالارتفاع التدريجي منذ عام ٢٠٠٤ وبلغ (١,٦٠٤٥٣٧) مليون دينار عراقي واستمر بالارتفاع لغاية عام ٢٠٠٨ حيث بلغ (١٩,٩٩٣٨٠٢) مليون دينار عراقي، وارتفعت نسبة المؤشر إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد زاد نسبة الناتج المحلي من (٣,٠١٤%) إلى (١٢,٧٣٣%) ، ففي عام ٢٠٠٨ تم شمول (٧٥%) من الودائع الحكومية بالاحتياطي القانوني لغرض امتصاص السيولة من السوق المالي، ولغرض تشجيع الاستثمار ولتحسين النشاط الاقتصادي للبلاد قام البنك المركزي بشمول (٢٥%) فقط من الودائع الحكومية بالاحتياطي الالزامي في عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت النسبة في الأعوام السابقة (٧٥%) وأنخفض الناتج المحلي الإجمالي إذ تناقص بمعدل نموه (٧,٢٠٨%) وهذا ما يفسر انخفاض قيمة الاحتياطي بالرغم من بقاء نسبته على ما كانت عليه في الأعوام السابقة، وفي عام ٢٠١٠ قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي إلى (٢٠%) بسبب

السياسة النقدية التي ينتهجها لتشجيع الاستثمار ، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو (٤,٤١٥) واستمر بتخفيض نسبة الاحتياطي إلى (١٥%) في الأعوام اللاحقة حتى عام ٢٠٢٠ حيث أنخفضت النسبة في هذا لتصل إلى (١٣%) لتوفير السيولة لمواجهة الازمة التي تشهدها البلاد ، وتم إعادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى (١٩,٨%) في عام ٢٠٢١ نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية بعد زوال وباء كورونا ، واستمر الاحتياطي الالزامي والناتج المحلي الإجمالي بالتذبذب بمعدلات سالبة وموجبة لنهاية مدة البحث.

#### ٧. تحليل تطور نسبة مؤشر هامش الفائدة

من خلال بيانات الجدول (٧) نلاحظ أن تطورات نسبة هامش الفائدة شهدت تغيرات محدودة نسبيا مما يعكس الثبات النسبي في أهم متغيرات السياسة الاقراضية في القطاع المصرفي، وبالتالي محدودية تأثير سعر أداة سعر الفائدة في العلاقة بين التمويل المصرفي والاستثمار وما يترتب عليها من تأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي.

#### الجدول (٧)

#### تحليل تطور نسبة مساهمة هامش الفائدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١) %

السنوات	فائدة الإقراض	فائدة الايداع	هامش الفائدة
٢٠٠٤	١٢,٢٧	٧,١	5.17
٢٠٠٥	١٣,٤٢	٦,٥٦	6.86
٢٠٠٦	١٤,٣٨	٦,٦٢	7.76
٢٠٠٧	١٨,٧٨	١٠,٤٣	8.35
٢٠٠٨	١٩,٢٢	١٠,٥٤	8.68
٢٠٠٩	١٦,١٦	٧,٨٢	8.34
٢٠١٠	١٤,٣٥	٦,٠٦	8.29
٢٠١١	١٤,١٣	٥,٩١	8.22
٢٠١٢	١٣,٨٧	٥,٨٧	8
٢٠١٣	١٣,٥٨	٥,٧٥	7.83
٢٠١٤	١٢,٦	٥,١٦	7.44
٢٠١٥	١٢,٢٩	٤,٨٦	7.43
٢٠١٦	١٢,٣٦	٤,٧٨	7.58
٢٠١٧	١٢,٣٦	٤,٧٨	7.58
٢٠١٨	١٢,٣٦	٤,٧٨	7.58
٢٠٢٠	١٢,٣٦	٤,٧٨	7.58
٢٠٢١	١٢,٣٦	٤,٧٨	7.58

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الاتية:

- أ. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات سابقة.  
ب. العمود (٣) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (١) و(٢).



## المطلب الثالث : اتجاه تطور القطاع الخاص في العراق.

اولا - مؤشرات تطور القطاع الخاص في العراق.

لغرض تحديد حجم القطاع الخاص هنالك عدة مؤشرات يمكن الاعتماد عليها واجمالها كالآتي:

## ١. تحليل نسبة مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي

من خلال بيانات الجدول رقم ٨ نجد أن في عام ٢٠٠٤ أنتكس القطاع الخاص بسبب توقف العديد من المشاريع الخاصة واغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الأجنبية المستوردة، واستهداف رجال الاعمال وأندام الامن، فكانت النتيجة خروج رؤوس الأموال إلى الدول المجاورة، بدلالة ارتفاع حجم الاستثمارات في دول الجوار، إذ بلغ عدد العراقيين المستثمرين في الأردن نحو (٣٩٢٧) في عام ٢٠٠٥،

## جدول رقم (٨)

نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١

السنوات	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٤	%0.7	%4.67
٢٠٠٥	%0.6	%13.3
٢٠٠٦	%0.94	%16.8
٢٠٠٧	%0.6	%6.16
٢٠٠٨	%0.5	%14.3
٢٠٠٩	%1.06	%9.25
٢٠١٠	%1.28	%14.9
٢٠١١	%1.16	%11.8
٢٠١٢	%1.91	%13.1
٢٠١٣	%3.64	%16.5
٢٠١٤	%5.24	%15.7
٢٠١٥	%8.64	%17.4
٢٠١٦	%5.75	%8.83
٢٠١٧	%6.69	%7.9
٢٠١٨	%4.24	%9.93
٢٠١٩	%4.15	%15.6
٢٠٢٠	%4.31	%3.46
٢٠٢١	%3.77	%٤,٤٧

المصدر: جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، استراتيجية تطور القطاع الخاص ٢٠١٤-٢٠٣٠، ص ٤٦.

▪ وزارة التخطيط والتعاون الأثماني، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، المجموعات الإحصائية للسنوات متفرقة.

▪ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الاقتصاد العراقي ٢٠٢٠.

وقدر حجم استثماراتهم بنحو (٣٤٥,٧) مليار دينار عراقي للعام نفسه، ولعل غياب المناخ الاستثماري المناسب وعدم الاستقرار السياسي والأمني من الأسباب المبطنة وراء ضمور دور القطاع

الخاص في الاقتصاد العراقي<sup>(١)</sup> وأن نسبة مساهمة القطاع الخاص في (GDP) لم تتجاوز (٨,٦٤%) خلال المدة ، وهي نسبة قليلة ، ويعود انخفاض النسبة الى ضعف التشريعات الخاصة بدعم القطاع الخاص ، وعدم وجود إرادة حكومية حقيقية لتطوير ودعم القطاع الخاص ، فضلاً الى ضعف التمويل الحكومي والخاص الموجه للقطاع الخاص ، إذ ارتفعت النسبة من (٠,٧%) عام ٢٠٠٤ إلى (٨,٦٤%) عام ٢٠١٥ ، وهو أعلى مستوى وصل اليه القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ، وقد يعود ذلك إلى تحسين الوضع الأمني الذي انعكس وبشكل إيجابي في تحقيق النمو لبعض القطاعات الاقتصادية، وفي عام ٢٠١٦ أنخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى (٥,٧٥%) وأخذت بالتذبذب في الأعوام اللاحقة ، بسبب الاعمال الإرهابية ، ثم اخذت النسبة بالارتفاع عام ٢٠١٧ بعد الاستقرار الأمني والسياسي إذ بلغت نحو (٦,٦٩%) ، وما لبثت إذ أنخفضت بسبب مجموعة من العوامل أهمها سوء البيئة الاقتصادية وعدم الاستقرار الأمني والقوانين التشريعية التي طالت القطاع الخاص، حتى وصلت عام ٢٠٢١ ما نسبته (٣,٧٧%). أما زيادة نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فيتوقف على انخفاض وارتفاع أسعار النفط فقط كونه المكون الرئيسي ل (GDP) أما بقية القطاعات نسب مساهمتها ضعيفة جداً.

## ٢. تحليل نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين راس المال الثابت

من خلال بيانات الجدول رقم ٩ نجد أن حجم تكوين راس المال شهد انخفاضاً ما بين المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) بسبب الزيادة في تكاليف الإنتاج وتوقف المشاريع الصناعية الخاصة.

### جدول رقم (٩)

اجمالي تكوين راس المال الثابت للقطاعات العام والخاص بالأسعار الجارية للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١

مليون دينار عراقي

السنوات	القطاع العام	نسبة مساهمة القطاع العام %	القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع الخاص %	اجمالي تكوين راس المال الثابت
٢٠٠٤	٢٤٨٧٧١٨,١	٨٧,٠٥	٣٧٠٠٨٨,٩	١٢,٩٥	٢٨٥٧٨٠,٧
٢٠٠٥	٩٧٤٣٤٧٧,١	٩٥,٦٩	٤٣٨٨٨٥,١	٤,٣١	١٠١٨٢٣٦٢,٢
٢٠٠٦	١٦٠١٣٣٩٥,٤	٩٤,٦٩	٨٩٧٧٥٩,٢	٥,٣١	١٦٩١١١٥٤,٦
٢٠٠٧	٦٨٦١٠٣٩,٩	٩١,١١	٦٦٩٣٦٤,٦	٨,٨٩	٧٥٣٠٤٠٤,٥
٢٠٠٨	٢٢٤٥٥١٠٣,١	٩٦,٦٢	٧٨٥٤٣٦	٣,٣٨	٢٣٢٤٠٥٣٩,١
٢٠٠٩	١٢٠٨٣٥٦٠	٨٩,٧٠	١٣٨٧٦٨٢	١٠,٣٠	١٣٤٧١٢٤٢
٢٠١٠	٢٤١٧٣٤٨٦,٢	٩٢,٠٨	٢٠٧٩٢٩٠,٥	٧,٩٢	٢٦٢٥٢٧٧٧
٢٠١١	٢٥٧٢٣٠٨٤,٧	٩١,١٠	٢٥١١٩٠٧,٩	٨,٩٠	٢٨٢٣٤٩٩٢,٦
٢٠١٢	٣٣٢٧٤٣٦٣,٥	٨٧,٢٤	٤٨٦٥٥٠٧,٥	١٢,٧٦	٣٨١٣٩٨٧١

(١) ياسر رضا هادي الحجار ، القطاع الخاص ودوره في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي والاثار التنموية المحتملة للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٣٠ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٢١م ،

٥٥.٣٦٦٧٦	١٨,٠٨	٩٩٥.١٢٩,٩	٨١,٩٢	٤٥.٨٦٥٤٦,٢	٢.١٣
٥٥٨٣٧٤.٣	٢٤,٩٨	١٣٩٤٧٧٨٧,٤	٧٥,٠٢	٤١٨٨٩٦١٥,٥	٢.١٤
٥.٦٥.٥٧٣	٣٣,١٩	١٦٨١٢.٠٠٨,٨	٦٦,٨١	٣٣٨٣٨٥٦٣,٩	٢.١٥
٢٨٧.٣٢٠.٩	٣٩,٤٢	١١٣١٣٦٢٦,٤	٦٠,٥٨	١٧٣٨٩٥٨٢,٨	٢.١٦
٣٢٣٣.٢٧٦	٤٥,٨٦	١٤٨٢٦٧٣٤,٤	٥٤,١٤	١٧٥٠.٣٥٤١,٣	٢.١٧
٣٨١.٧١٨٧	٢٩,٩٠	١١٣٩٣١٣٦,٤	٧٠,١٠	٢٦٧١٤.٥٠,٢	٢.١٨
<b>54580010</b>	٢٠,٩٩	١١٤٥٥٤.٠١	٧٩,٠١	٤٣١٢٤٦٠.٩,٢	٢.١٩
<b>16754906</b>	٥٥,٤٥	٩٢٨٩٩٦٣	٤٤,٥٥	٧٤٦٤٩٤٣,٤	٢.٢٠
٢٤٨٢٥٣١٩	٤٥,٧٥	١١٣٥٧٢٢٩	٥٤,٣	١٣٤٦٨.٩٠,٤	٢.٢١

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الباب الرابع عشر الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

-العمود ٢,٤,٥ من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود ١,٣

إذ يلاحظ من خلال جدول (٩) مساهمة القطاع الخاص في اجمالي تكوين راس المال الثابت، بالرغم من التوجيهات الإصلاحات التي تبعتها الحكومة في التحول نحو اقتصاد السوق والانفتاح وتشريع قوانين الاستثمار، لم يحصل القطاع الخاص منها الا مجالاً متواضعاً، والسبب هو عدم توفر البيئة المناسبة والتخبط في السياسات بعد عام ٢٠٠٣، إذأنخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص في اجمالي تكوين راس المال إلى (٤,٣١%) في عام ٢٠٠٥، بعد أنكانت في عام ٢٠٠٤ (١٢,٩٥%)، ثم شهدت اقل نسبة مساهمة للقطاع الخاص إذ بلغت (٣,٣٨%) عام ٢٠٠٨ بسبب التدمير وارتفاع التكاليف واغراق السوق المحلي بالسلع المستورة . ثم اخذت النسبة بالتذبذب بالصعود والنزول حتى أصبحت تشكل نسبة نحو (٨,٩٠%) في عام ٢٠١١ من اجمالي تكوين راس المال، وهذا يدل على أن الدولة ما زالت مسيطرة على النشاط الاقتصادي والاستثمار ، في ظل أنحسار دور القطاع الخاص، إذ شهدت مساهمة القطاع الخاص بتكوين راس المال زيادة تدريجية خلال الأعوام التي تلت عام ٢٠١٣ لتبلغ (٤٥,٨٦%) في عام ٢٠١٧، الا أن سياسة الاستثمار للقطاع الخاص تميزت بعدم الثبوت والتعدد على أنواعها التقليدية على الرغم من سعي خطة التنمية الوطنية (٢٠٢٢-٢٠١٨) إلى فتح مجالات الاستثمار في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية ، ويلاحظ أن الإضافات الرأسمالية ما زال يهيمن عليها القطاع العام في الاقتصاد العراقي ، بسبب استمرار القطاع النفطي بوصفه محورا تنموياً ومصدراً للعملة الأجنبية.

٣. تحليل نسبة مساهمة القطاع الخاص في تشغيل الايدي العاملة: ومن خلالبيانات الجدول رقم ١٠ يمكن تحليل نسبة مساهمة القطاع الخاص في تشغيل الايدي العاملة.

جدول رقم (١٠)

الأهمية النسبية لعدد الايدي العاملة في القطاعين العام والخاص من اجمالي قوى العمل في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١) ألف عامل

السنوات	العاملون في القطاع الخاص (١)	العاملون في القطاع العام (٢)	اجمالي الايدي العاملة (٣)	الأهمية النسبية لعدد الايدي العاملة في القطاع العام من اجمالي قوة العمل (٣/٢) %	الأهمية النسبية لعدد الايدي العاملة في القطاع الخاص من اجمالي قوة العمل (١/٣) %
٢٠٠٤	٤٢٠٢٩	٢٨٨٤	٤٤٩١٣	٦,٤	٩٣,٦
٢٠٠٥	٤١٤٠١	٣٠٤٨	٤٤٤٤٩	٦,٩	٩٣,١
٢٠٠٦	٧٣٥٠	٦٠٤٨	١٣٣٩٨	٤٥,١	٥٤,٩
٢٠٠٧	٢٤٢١٠	١٠٦٥٨	٣٤٨٦٨	٣٠,٦	٦٩,٤
٢٠٠٨	١٤٥١٢	٢١٩٠٢	٣٦٤١٤	٦٠,١	٣٩,٩
٢٠٠٩	٣٨٢٢٧	٢٠٤٤٤	٥٨٦٧١	٣٤,٨	٦٥,٢
٢٠١٠	٣٦٣٤٦	٥٦٥٣٣	٩٢٨٧٩	٦٠,٩	٣٩
٢٠١١	٣٦٨٩٨	٢٤١٨٢	٦١٠٨٠	٣٩,٦	٦٠,٤
٢٠١٢	٦٦٣٩١	٢٢٨٢٥	٨٩٢١٦	٢٥,٦	٧٤,٤
٢٠١٣	٦١٥٥٨	٤١٤٠١	١٠٢٩٥٩	٤٠,٢	٥٩,٨
٢٠١٤	٣٦٢٩١	٢٧٢٠٨	٦٣٤٩٩	٤٢,٨	٥٧,٢
٢٠١٥	٣٦٦٥٥	٢٦٥٨٨	٦٣٢٤٣	٤٢,٠	٥٨,٠
٢٠١٦	٣٧٩٧٣	١٤٦٢١	٥٢٥٩٤	٢٧,٨	٧٢,٢
٢٠١٧	٤١٨٨٥	١١٥٦٩	٥٣٤٥٤	٢١,٦	٧٨,٤
٢٠١٨	٣٦٣٧٩	١٤٩١٢	٥١٢٩١	٢٩,١	٧٠,٩
٢٠١٩	٣٥٩٦٦	١٧٦٤٥	٥٣٦١١	٣٣	٦٧
٢٠٢٠	٢٩,٣٥٥	٢٣,٨٥٠	٥٣,٢٠٥	٤٤,٨٢٦	٥٥,١٧٣
٢٠٢١	٥١,٤٧٧	٤٧,٨٣٦	٩٩,٣١٣	٤٨,١٦٦	٥١,٨٣٣

المصدر: (١,٢) وزارة التخطيط والتعاون الأثمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، قطاع البناء والتشييد المجموعة الإحصائية للأعوام (٢٠٠٤-٢٠١٩).

إذ وفرت مشاريع القطاع الخاص النسبة الأكبر من فرص العمل، أن نسبة العمالة في القطاع الخاص بلغت نحو (٩٣,٦%) عام ٢٠٠٤، ثم أنخفضت هذه النسبة إلى (٣٩,٩%) في عام ٢٠٠٨، في حين ارتفعت نسبة الأفراد العاملين في القطاع الحكومي من (٦,٤%) عام ٢٠٠٤ إلى (٦٠,٩%) في عام ٢٠١٠، بسبب تغير الوضع في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وفي هذا السياق نلاحظ المفارقة المهمة وهي تضخم عدد العاملين في القطاع الحكومي بمعدلات تفوق النمو الاقتصادي<sup>(١)</sup>، والذي يعزب إلى غياب القوانين التي تنظم عمل القطاع الخاص، وعدم وجود تشريع قانوني يحمي العاملين وينظم العلاقة بين أصحاب العمل والعمال، فضلاً إلى عدم وجود الحقوق التقاعدية والضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص، مما جعل فرصة العمل التي يوفرها تتصف بكونها غير امنة مما يقلل الرغبة للعمل في القطاع الخاص مقارنة بالعمل في القطاع العام، إذ أصبح توجه الباحثين عن فرص العمل نحو القطاع الحكومي بشكل أكثر تركيزاً، لأن المزايا التي يتمتع بها الموظف الحكومي تفوق تلك الموجودة في القطاع الخاص، إذ أن استمرار التخبط الحكومي بإقرار القوانين وتحديد المزايا المالية لموظفي القطاع الحكومي من شأنه أن يكون سبباً لعزوف المواطنين عن العمل في القطاع الخاص<sup>(٢)</sup>، أما خلال الأعوام من ٢٠١١-٢٠٢١ أخذت النسب بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض للعاملين في القطاع الخاص خلال السلسلة الزمنية.

(١) نبيل جعفر عبد الرضا، بيداء رزاق حسين، دور القطاع الخاص في تطوير الاقتصاد العراقي، شركة الغدير للطباعة والنشر، البصرة، ٢٠١٥، ص ٥٠.

(٢) حنان عبد الخضر هاشم، أسامة نزار جبار، القطاع الخاص في العراق الواقع وسبل النهوض، المجلد ١، العدد ٥٨، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة/النجف الأشرف، ٢٠٢٠، ص ١٨٤.

## المبحث الثاني

## التمويل المصرفي للقطاع الخاص في العراق للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١

## تمهيد

يعد التمويل المصرفي من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها كلها البنوك التجارية في العراق إلى القطاع الخاص (الجمهور -الوحدات الاقتصادية -الشركات) ويعد الائتمان من أهم النشاطات المصرفية التي تدرج ضمن التمويل المصرفي للقطاع الخاص ، من خلال قيام البنوك التجارية في استلام الودائع من المدخرين، ومن ثم تقوم في تشغيلها لكونها الوسيط بين (المدخرين والمستثمرين)، كما يسهم الائتمان المصرفي في توجيه الأنشطة الاقتصادية نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام ، والمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية بشكل خاص ، والتي يعوز إليها اقتصاد البلد ،فضلا عن كون الائتمان المصرفي جهة تمويلية وطنية .

وفقاً لهذا السياق يمكن تحليل اتجاهات الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وفق المطالب الآتية:

المطلب الاول: التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع الخاص (الائتمان النقدي)

المطلب الثاني: التسهيلات الائتمانية غير المباشرة للقطاع الخاص (الائتمان التعهدي)

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

المطلب الرابع: التوزيع القطاعي للائتمانات التعهدي الممنوح للقطاع الخاص.

**المطلب الاول: التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع الخاص (الائتمان النقدي)**

تشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة او الائتمان النقدي كلا من القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة (السحب على المكشوف) فضلاً عن الاوراق التجارية المخصومة وديون متأخرة التسديد ، وهي عبارة عن ائتمان قصير الاجل يستخدم لأغراض تمويل العمليات اليومية كدفع الأجور او شراء المواد الاولية او ... الخ ، وتمنح غالبية المصارف هذا النوع من الائتمان لأنه يعد قليل المخاطرة وكذلك للتقليل من أثر الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة في البلد ، كما تتبع المصارف التجارية في العادة إجراءات متشددة عند منح الائتمان حيث تطلب ضمانات كبيرة قد تتجاوز ضعف قيمة الائتمان الممنوح ، ويتعرض الزبون عادة عند حصوله على الائتمان لإجراءات روتينية معقدة ، في العراق منحت البنوك التجارية الائتمان النقدي بشكل متزايد خلال المدة الممتدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١) (١)

وهذا ما يوضحه الجدول (١١) أن القروض والسلف الممنوحة للقطاع الخاص قد شكلت القسم الأكبر من اجمالي الائتمان المقدم في مدة الدراسة إذ بلغت القروض والسلف عام (٢٠٠٤) رصيداً وقدره (٤٦٦٥١١) مليون دينار ، واستمرت القروض والسلف بالارتفاع لتبلغ عام ٢٠٠٧ مقدار (١٨٢٣٣٤٧) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (٣٢,١٣%) ثم ارتفعت اكثر لتسجل رسيدا قدرة (٨٢٣٣٩١٥) مليون دينار لعام ٢٠١١ وبنسبة (٥٤%) من اجمالي القروض والسلف الممنوحة خلال هذا العام، وشكلت نسبة مساهمة قدرها (٢٢,٦١%) من اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال عام ٢٠١١، واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (١٩٢٧٠٥٢٢) (٢٢٩٣٤٨٤٠) مليون دينار لعام ٢٠٢٠-٢٠٢١ على التوالي، ويلاحظ ارتفاعها عام ٢٠٢١ مقارنة بالعام السابق إذ حققت اعلى معدل في عام (٢٠٢١) وهي اعلى قيمة تصل إليها في اجمالي مدة الدراسة (٢٠٢١-٢٠٠٤) إذ بلغت (٢٢٩٣٤٨٤٠) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١٩,٠٢%) ،

اما السحب على المكشوف فقد جاء بالمرتبة الثانية من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص فقد سجل أدنى قيمة في عام (٢٠٠٤) إذ بلغ (٨٥٣٨٧) مليون دينار، ثم ارتفع ليبلغ (٥٠٢٨٨٠) مليون دينار عام ٢٠٠٧ واستمر بالزيادة ليبلغ عام ٢٠١٥ اعلى معدل إذ بلغ (٣٠٧٢٠٧٦) مليون دينار، ولكنه عاد إلى الانخفاض ليصل إلى (١٩٦٧٩٠٠) مليون دينار في عام ٢٠٢١،

(١) اركان عباس بطي، رسول رحمن لفته، الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي، دراسة تحليلية للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٧، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد ٤٧، ٢٠١٩م، ص ٣٢٧

وفيما يخص الاوراق التجارية المخصوصة فقد شهدت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض فقد سجلت اعلى قيمة لها في عام (٢٠١٧) إذ بلغت (٢٩٥٢٤٣) مليون دينار ، وبمعدل نمو سنوي بلغ نسبة (٩٨,٧٣%)<sup>(١)</sup>

اما الديون متأخرة التسديد للقطاع الخاص فلم تسجل أي نسبة الا بعد عام ٢٠١٠ بسبب الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي، إذ بلغت هذه الديون عام ٢٠١٠ مقدار (٢٧٤٤٧٧) مليون دينار ، وازدادت هذه الديون حتى بلغت عام ٢٠١٨ مقدار (٤٨٣٨٥٨٢) مليون دينار وهو اعلى معدل للديون متأخرة التسديد ، وهذا يرجع بسبب ضعف التزام المقترضين عن تسديد المبالغ المترتبة بدمتهم نتيجة لخسارة المشروع اوفقدان القدرة المالية على التسديد لأسباب أخرى مما يجعل هذه الديون تتراكم وترتفع عام بعد عام، فضلا عن انخفاض الضمانات المقدمة للمصارف من قبل المقترضين، إذ استمرت ديون القطاع الخاص، ويرجع سبب الارتفاع في حجم الديون المتعثرة إلى الاثار التي تركتها الجائحة والظروف السياسية على البلاد وعمل القطاع الخاص مما يؤثر وبشكل سلبي على المصارف التجارية، ثم عادت بالانخفاض في عام ٢٠٢١ لتبلغ (٤٥٩١٣٥٤) مليون دينار.

وبهذا فقد شهد الهيكل الإجمالي للاتئمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) ارتفاعاً واضحاً في حجم القروض والسلف التي احتلت المرتبة الاولى من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام والخاص على حدا سواء ثم بعدها السحب على المكشوف ثم الكمبيالات في المرتبة الثالثة، ويعود سبب احتلال القروض والسلف القسم الأكبر من التسهيلات الممنوحة إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين نتيجة ارتفاع دخولهم النقدية وتحسين الحالة المعاشية مما حفز العديد منهم على طلب هذا النوع من التسهيلات المقدمة من قبل المصارف، وتعتبر هذه التسهيلات من أكبر وأهم الأصول التي تدر عائد وأرباح كثيرة للمصارف التجارية المانحة لها من خلال الفوائد المربحة التي تفرض على هذا النوع من التسهيلات الائتمانية:

#### جدول رقم (١١)

الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية للقطاع الخاص حسب النوع للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١) مليون دينار عراقي

السنوات	السحب على المكشوف	معدل النمو	القروض والسلف	معدل النمو	الاوراق التجارية	معدل النمو	الديون متأخرة التسديد	معدل النمو	اجمالي الائتمان النقدي
2004	115855	0	466511	0	37901	0	غير متوفر	0	620267
٢٠٠٥	216417	٨٦,٨٠	666515	٤٢,٨٧	67355	٧٧,٧١	غير متوفر	0	950287
٢٠٠٦	436890	182.2	1379981	223	64143	58.9	غير متوفر	0	1881014
٢٠٠٧	502880	15.1	1823347	32.13	61206	-4.58	غير متوفر	0	2387433

(١) مصطفى محمد صبحي، دور السياسة النقدية في تحديد اتجاهات الائتمان المصرفي في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٢١م، ص ١٢١



3978301	0	غير متوفر	-1.16	60494	72.39	3143276	54.02	774531	٢٠٠٨
4646167	0	غير متوفر	29.96	78615	10.09	3460519	42.93	1107033	٢٠٠٩
8527131	0	٢٧٤٤٧٧	55.6	122327	94.06	6715434	27.81	1414893	٢٠١٠
11356308	٦٧,٣٤	٤٥٩٣٠٥	58.19	193506	22.61	8233915	74.54	2469582	٢٠١١
14650102	٧,١١	٤٩١٩٦٢	-1.11	191357	32.64	10921216	23.32	3045567	٢٠١٢
16947533	٣٠٤,٢	١٩٨٨٥٨١	-4.93	181923	8.167	11813122	-2.68	2963907	٢٠١٣
17745141	١٨,٤٤	٢٣٥٥٣٤٥	1.862	185310	1.075	11940054	10.14	3264432	٢٠١٤
18070058	٣٠,٤٩	٣٠٧٣٥٩٦	-17	153858	-1.42	11770528	-5.89	3072076	٢٠١٥
18180970	٨,٦٨٦	٣٣٤٠٥٥٤	-3.44	148564	0.197	11793743	-5.66	2898109	٢٠١٦
19452293	٢٩,٧٢	٤٣٣٣٣٣٤	98.73	295243	7.189	12641614	-24.7	2182102	٢٠١٧
20216073	١١,٦٦	٤٨٣٨٥٨٢	-4.54	281829	3.264	13054190	-6.44	2041472	٢٠١٨
21042213	١٥,٨-	٤٠٧٤٧٧٩	-69.6	85755	12.13	14637516	9.929	2244163	٢٠١٩
25866652	٧,٣١١	٤٣٧٢٧٠٥	-20.7	67985	31.65	19270522	-3.95	2155440	٢٠٢٠
29578293	٥	٤٥٩١٣٥٤	23.85	84199	19.02	22934840	-8.7	1967900	٢٠٢١
%١٣,١٢		%٢,٨٥		١٣١,٢٠		9.2٦%		1.8٣%	المتوسط
%٢٣,٩٥		٣٠٠,٠٠		4.٥٣%		٢٤,١٦%		1٧.٠٤%	النمو المركب

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية لسنوات متفرقة.
- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية، لسنوات وصفحات مختلفة.
- الاعمة (٢٠٤،٦،٨) من عمل الباحثة،

ملاحظة: عدم وجود ديون متعثرة للمدة من (٢٠٠٩-٢٠٠٣)

### المطلب الثاني: التسهيلات الائتمانية غير المباشرة للقطاع الخاص (الائتمان التعهدي)

يشمل الائتمان التعهدي كل من الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ويوضح الجدول رقم (١٢) هذا النوع من الائتمان التي تبدأ السلسلة الزمنية فية من (٢٠٠٩-٢٠٢١) لعدم توفر البيانات من (٢٠٠٤-٢٠٠٨) ، فقد تبين من خلال بيانات الجدول أن خطابات الضمان قد سجلت النسبة الأكبر من الائتمان التعهدي، إذ سجلت عام ٢٠٠٩ مقدار (١٠٣٢٧٠٢١) مليون دينار ثم أنخفضت لتبلغ (٩٨٠٨٣٣٩) (٦٠٨٠٨٦٤) مليون دينار لعامي ٢٠١٠-٢٠١١ على التوالي وبعدها زادت لتسجل مقدار (٩٤٩٦٨٣٠) مليون دينار عام ٢٠١٢، أي بمعدل نمو بلغ (٥٦,١٨%) عن العام السابق، واستمرت بالارتفاع إذ سجلت مقدار (١٠٢١٠١٥٧) (١٠٧٣٨٣١٦) مليون دينار للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٤ على التوالي، إذ نلاحظ أن خطابات الضمان قد سجلت اعلى رصيدا لها خلال المدة من ٢٠٠٩-٢٠١٤ ، اما باقي السنوات فقد اخذت بالتذبذب بالارتفاع والانخفاض إلى نهاية السلسلة الزمنية ، اما فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية فقد شكلت النسبة الأقل من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص ، إذ بلغت عام ٢٠٠٩ مقدار (٢٣٨٨٩٥٨) مليون دينار ثم ارتفعت لتبلغ (٢٦١٧١٤٣) مليون دينار عام ٢٠١٠ واستمرت الاعتمادات المستندية بالزيادة حتى عام ٢٠١٣ إذ بلغت (٥٠٩٩٤٤٦) مليون دينار خلال هذا العام وهو اعلى معدل وصلت إليها الاعتمادات المستندية الممنوحة للقطاع الخاص خلال المدة ، اما عام ٢٠١٤ فقد أنخفضت لتسجل رصيده (٤٤٤٥١٧٧) مليون دينار وسجلت معدل نمو

سالب (-١٣%) عن عام ٢٠١٣، فالاعتمادات المستندية الممنوحة للقطاع الخاص قد شهدت تذبذباً بين الارتفاع مرة والانخفاض مرة أخرى خلال المدة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢١ ومعدلات نمو متذبذبة، ويعود السبب الى ضعف الوعي المصرفي وأزمة ثقة بين الوحدات الاقتصادية والجهاز المصرفي .

## جدول رقم (١٢)

الائتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية للقطاع الخاص حسب النوع للمدة من (٢٠٠٩ - ٢٠٢١) مليون دينار عراقي

السنوات	الاعتمادات المستندية	معدل النمو	خطابات الضمان	معدل النمو	اجمالي الائتمان التعهدي
٢٠٠٩	2388958	0	10327021	0	12715979
٢٠١٠	2617143	9.٦	9808339	٥,٠٢-	12425482
٢٠١١	3414131	30.5	6080864	٣٨,٠٠٣-	9494995
٢٠١٢	3975811	16.5	9496830	٥٦,١٨	13472641
٢٠١٣	5099446	28.3	10210157	٧,٥١	15309603
٢٠١٤	4445177	-13	10738316	٥,١٧	15183493
٢٠١٥	3248115	-27	10902291	١,٥٣	14150406
٢٠١٦	3536001	8.86	9402781	١٣,٧٥-	12938782
٢٠١٧	1281733	-64	8796474	٦,٤٥-	10078207
٢٠١٨	1337025	4.31	7679276	١٢,٧٠-	9016301
٢٠١٩	1750241	30.9	7231491	٥,٨٣-	8981732
٢٠٢٠	2788344	59.3	6216936	١٤,٠٣-	9005280
٢٠٢١	3688854	32.3	7115146	١٤,٤٥	10804000
المتوسط	3.43%	0	8.77%	0	11.81%

المصدر: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، السنوات من (٢٠٠٩-٢٠٢١).

ملاحظة: البيانات للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٠٨) غير متوفرة.

## المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للائتمان النقدي (Sectoral distribution of cash credit)

من خلال الجدول (١٣) نلاحظ التوزيع القطاعي للائتمان النقدي فقد تزايد لائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصيد للمدة من (٢٠٠٨-٢٠١٦) إذ يبلغ في عام ٢٠٠٨ (٣١٥٠١٣) مليون دينار، واستمر بالزيادة ليصل إلى (٢١٢٨٦٣٥) مليون دينار في عام ٢٠١٦ ويعود سبب هذه الزيادة هو دعم إنتاج المحاصيل الزراعية (الحنطة - الشعير)، ومن ثم أنخفض الائتمان النقدي الممنوح لهذا القطاع ليصل في عام ٢٠١٧ إلى (١٧٤٤١٨١) مليون دينار بسبب تراجع إنتاج محاصيل الحنطة والشعير وذلك بسبب انخفاض مناسيب مياه نهري دجلة والفرات، ومن ثم عاد إلى الزيادة لعامي (٢٠١٨-٢٠١٩) إذ وصل إلى (٢١٦٥٨٦١) مليون دينار في عام ٢٠١٩ مسجلاً أعلى ارتفاع له، ومن ثم عاد بالانخفاض في عام ٢٠٢١ إذ وصل إلى (٢١١٠٠٣٨). فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة إلى اجمالي الائتمان النقدي في أعلى مستوياتها عام ٢٠٠٩ إذ بلغت (٧,٣٣٠%)، وادنى مستوى للأهمية النسبية كان عام ٢٠٢١ إذ بلغت (٣,٩٨٣%)، أنظر إلى الجدول (٤).

اما قطاع التعدين فقد زاده الائتمان النقدي له في عام ٢٠٠٨ إذ بلغ (٦٤٣) مليون دينار ويعزى ذلك الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط، وفي عام ٢٠٠٩ أنخفض ليصل إلى (٧٨) مليون دينار، واستمر بالانخفاض بسبب انخفاض سعر النفط، ومن ثم عاد إلى الارتفاع في الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٤ ليصل إلى (٥٨٧٦) (٢٢١٥٧) مليون دينار على التوالي، واستمر هذا الائتمان بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى عام ٢٠١٨ ليبلغ (٨٩٤٦٢) مليون دينار مسجلا أعلى ارتفاع له، ومن ثم عاد بالانخفاض مرة أخرى لعام ٢٠٢١ ليبلغ (٦) مليون دينار.

اما قطاع الصناعات التحويلية يعد من الركائز الأساسية في الاقتصاد ، وهو احد دعائم التنمية الاقتصادية ، إذ يعده بعضهم جوهر عملية التنمية لدرجة أنه عرف على أنه احد الجوانب المهمة الذي يعمل على إقامة هيكل اقتصادي متنوع ومتطور <sup>(١)</sup> وحتى يحقق هذا القطاع الهدف المنشود منه يحتاج إلى زيادة في حجم التمويل والدعم ، حتى تتوسع قاعدة الصناعة ومن ثم زيادة الدخل الصناعي ، الذي يترتب عليه ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية ، نلاحظ من خلال الجدول (٣) قد ارتفع الائتمان النقدي الممنوح من قبل البنوك الحكومية والخاصة للمدة من ٢٠٠٨-٢٠١١ إذ بلغ في عام ٢٠٠٨ (٣٤٨٧٧٦) مليون دينار وازداده ليصل في عام ٢٠١١ إلى (٢٥٠٦٣٦٢) مليون دينار ، وفي المدة ٢٠١٣-٢٠١٥ سجل ارتفاعا أيضا ليصل في عام ٢٠١٥ إلى (٢٣٩٦٦٩٠) مليون دينار وذلك بسبب زيادة إنتاج الاسمنت بنوعية ( العادي والمقاوم ) وكذلك ارتفاع إنتاج الأسمدة ( يوريا والفوسفاتي)، ومن ثم أنخفض لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧ مسجلا (١٧٣٤٢٥-١٨٥٤٥٠٨) مليون دينار على التوالي ويرجع سبب هذا الانخفاض بانخفاض إنتاج الاسمنت والاسمدة الكيماوية ، ثم عاد بالارتفاع في عام ٢٠٢١ إذ بلغ (٢٣٦١٧٣٤) مليون دينار . فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية إلى اجمالي الائتمان النقدي في أعلى مستوياتها عام ٢٠١١ إذ بلغت (١٢,٣١٨%)، وادنى مستوى للأهمية النسبية كان عام ٢٠٢٠ إذ بلغت (٢,٧٨٦%)، أنظر إلى الجدول (٤) .

اما قطاع الماء والكهرباء والغاز فقد ارتفع الائتمان النقدي المخصص له في عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٨ إذ بلغ في عام ٢٠٠٩ (٧٩٩٧٦) مليون دينار، واستمر بالزيادة لعامي ٢٠١١-٢٠١٢ إذ بلغ (٨٤٥٧٧) (١٦١٩٦٢) مليون دينار على التوالي ، ويرجع سبب الارتفاع إلى التطور الحضري والإقليمي للمدن مما أدى إلى زيادة الطلب على خدمات هذا القطاع ، مما أدى إلى زيادة الطلب على القروض لإنشاء هذه المشاريع ، ومن ثم أنخفض للمدة من ٢٠١٣-٢٠١٥ إذ بلغ في عام ٢٠١٥ (٨١٧٦٨٦) مليون دينار ويعزى سبب الانخفاض إلى التلكؤ في المشاريع الخدمية لقطاعي الماء

(١) بينين فاضل سالم ، تحليل مصادر واستخدامات أموال المصارف العاملة في العراق ودورها في تمويل القطاع الاقتصادي للمدة من (٢٠٠٥-٢٠١٩) رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٢٢م ، ص ٩٦

والكهرباء ، ومن ثم ارتفع لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧ ليبلغ (١٤٦١٦٩٩) (٢٢٩٥٤١٥) مليون دينار ، ومن ثم أنخفض الائتمان النقدي الممنوح لهذا القطاع ليصل في عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠ (١٥١٢٢٨٤) (٣٨٤٥٩٥) مليون دينار ، ثم عاد بالارتفاع في عام ٢٠٢١. وعلى الرغم من منح الائتمان النقدي لهذا القطاع الا أنه لا زال يعاني من عجز واضح بسبب ارتفاع معدل الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة تعلق على معدل الإنتاج. وقد كانت الأهمية النسبية في اعلى مستوياتها عام ٢٠١٧ إذ بلغت (٣,٥%) ، وادنى مستوى للأهمية النسبية كانت عام ٢٠١٣ إذ بلغت (٠,٣٩٤%) كما في جدول (٤) .

اما قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فقد سجل الائتمان النقدي الممنوح إلى هذا القطاع ارتفاعاً ملحوظاً للمدة من ٢٠٠٨-٢٠١٢ إذ بلغ في عام ٢٠٠٨ (١٧٧٩٣٥٢) مليون دينار ، واستمر بالارتفاع ليصل في عام ٢٠١٢ إلى (٥٧٩٨٧٦٢) مليون دينار ويعزى سبب الارتفاع إلى زيادة دور قطاع التجارة بنوعية الجملة والمفرد ، إضافة إلى زيادة واتساع الفنادق والمطاعم ، بسبب توسع قطاع السياحة وخاصة الدينية منها في العراق ، ومن ثم أنخفض في سنة ٢٠١٣ ليصل إلى (٤٨٤٦٣١٦) مليون دينار ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تدني دور القطاع التجاري المتضمن ب(الجملة-المفرد) ، وأيضا عاد إلى الارتفاع ليصل في عام ٢٠١٧ إلى (٦٠٩٩٢٧٩) مليون دينار وأنخفض في عام ٢٠١٨ ليصل إلى (٥٩٧٠٤٦٣) مليون دينار ، ومن ثم ارتفع في عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠ إذ بلغ في عام ٢٠١٩ (٧٥٧٦٨١٨) وفي عام ٢٠٢٠ بلغ (٢١٣٠٤٤٥٨) مليون دينار وهو اعلى ارتفاع له ، ومن ثم أنخفض الائتمان النقدي الممنوح لهذا القطاع ليصل في عام ٢٠٢١ إلى (١٠١٨٠١٢٣) مليون دينار. فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق إلى اجمالي الائتمان النقدي في اعلى مستوياتها عام ٢٠٢٠ إذ بلغت (٤٢,٧٦٤%) ، وأدنى مستوى كان في عام ٢٠١٥ إذ بلغت (١٤,٢٧٤%) أنظر إلى الجدول (٤).

اما بالنسبة لقطاع التخزين والنقل والمواصلات فقد بلغ في عام ٢٠٠٨ (١٤٣٧٤٩) مليون دينار وأنخفض ليصل في عام ٢٠٠٩ إلى (١١٢٧٦٦) مليون دينار، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى محدودية الطلب على المواد الإنتاجية والاستهلاكية بصورة عامة، وزاده في عام ٢٠١٠ ليبلغ (١٩٤٢٢٩٩) مليون دينار، إذ نلاحظ زيادة الائتمان النقدي لهذا القطاع للمدة من ٢٠١٦-٢٠١٤ في عام ٢٠١٤ بلغ (٢١٥٤٤٢٤) مليون دينار ، وارتفع في عام ٢٠١٦ مسجلاً اعلى ارتفاع له إذ بلغ (٢٧٧٥٦٠١) مليون دينار ، ويرجع سبب الارتفاع إلى زيادة الطلب على المواد الإنتاجية والاستهلاكية بصورة عامة فضلاً إلى توسع حاجة الأفراد إلى وسائل النقل ومن ثم أنخفض الائتمان الممنوح لهذا القطاع في عامي ٢٠١٧-٢٠١٨ ، ثم ارتفع في عام ٢٠١٩ ليبلغ (٢٠٧٥٢٦٣) مليون دينار ، واستمر بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض خلال السلسلة الزمنية ما بين ٢٠٢٠-٢٠٢١. فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع التخزين والنقل والمواصلات إلى اجمالي الائتمان النقدي في اعلى مستوياتها عام ٢٠١٣ إذ بلغت (٨,٠٨٦%) ، وأدنى مستوى لها كان في عام ٢٠١٠ إذ بلغت (١,٦٥٥%) أنظر إلى الجدول (٣ و٤).

اما قطاع التمويل والتأمين وخدمات العقار إذ ارتفع الائتمان النقدي الممنوح لهذا القطاع في عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٨ ليبلغ في عام ٢٠٠٩ (٢٥٦٢٩٣) مليون دينار ، وهذا الارتفاع يعود إلى زيادة معدلات النمو المتحققة لنشاط المصارف والتأمين وزيادة الطلب على النشاط العقاري ، ومن ثن أنخفض حتى عام ٢٠١١ ليبلغ (١٢٣٩٧٨) مليون دينار ، بسبب انخفاض معدلات النمو لنشاط المصارف والتأمين وأنفاض الطلب على النشاط العقاري ، ومن ثم عاد بالارتفاع حتى عام ٢٠١٥ (١٣٢٨٠٢٥) مليون دينار ، ثم أنخفض في عام ٢٠١٦ ليبلغ (٨٤٢٠٥٩) مليون دينار ، وعاد بالارتفاع لعامي ٢٠١٧-٢٠١٨ ليبلغ (١٠٤٩٧١٤)(١١٥٣٧٧٦) مليون دينار ، ومن ثم أنخفض في عام ٢٠١٩ ليبلغ (٨٥٤٥٥٥) ، ثم عاد بالارتفاع حتى عام ٢٠٢٠ مسجلا اعلى ارتفاع له إذ بلغ (٥٥٥٦٠٧٣) مليون دينار ، ثم عاد بالانخفاض في عام ٢٠٢١ ليبلغ (٥١٢٧٧٩٠) مليون دينار .فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع التمويل والتأمين إلى اجمالي الائتمان النقدي في اعلى مستوياتها عام ٢٠٢٠ إذ بلغت (١١,١٥٢%) ، وأدنى مستوى لها كان عام ٢٠١١ إذ بلغت (٠,٦١٠%) .

بالنسبة لقطاع خدمات المجتمع حيث ارتفع الائتمان النقدي الممنوح لهذا القطاع للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٢ إذ بلغ في عام ٢٠٠٨ (٨٢٤٤٣٣) مليون دينار وارتفع ليصل في عام ٢٠١٢ إلى (١٠٦٨٨١٣٨) مليون دينار بسبب التوسع السكاني وأنخفض في عام ٢٠١٣ ليصل إلى (١٠٤٤٨٦٥٥) مليون دينار بسبب الظروف الأمنية المحيطة وعاد بالارتفاع للمدة ما بين ٢٠١٦-٢٠١٤ بلغ في عام ٢٠١٦ (١٤٥٠٨٦٩٩) مليون دينار ، وعاد بالانخفاض لعامي ٢٠١٧-٢٠١٨ ، إذ بلغ (١٤٤٩٥٩٠٠)(١٣٨١٣٦٥٤) على التوالي ، ثم اخذ بالارتفاع عام ٢٠١٩ إذ بلغ (١٥٥٠٧٦٣١) مليون دينار ، ثم اخذ بالانخفاض عام ٢٠٢٠ إذ بلغ (٧٣٧٩٤٠٦) ، ثم عاد بالارتفاع عام ٢٠٢١ مسجلا اعلى ارتفاع له خلال السلسلة الزمنية إذ بلغ (١٨٩٩٨٥٩٩) .فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع خدمات المجتمع إلى اجمالي الائتمان النقدي في اعلى مستوياتها عام ٢٠١٠ إذ بلغت (٤٩,٧٧٤%) ، وادنى مستوى للأهمية النسبية في عام ٢٠٢٠ إذ بلغت (١٤,٨١٢%) ، أنظر إلى الجدول (٣ و٤) . حصل قطاع خدمات المجتمع بنسبة مساهمة جيدة من اجمالي الائتمان النقدي المقدم، ويعود السبب بالأهمية هذا القطاع للمجتمع من خلال مختلف الخدمات والمشاريع العامة التي تقدم لتحقيق التنمية الاجتماعية في البلد، ومن الجدير بالذكر أن قطاع الخدمات في الاقتصاد العراقي شأنه شأنالبلدان النامية الأخرى بأنها ليست خدمات عالية الإنتاجية، بل أنها خدمات منخفضة الإنتاجية.

اما بالنسبة لقطاع العالم الخارجي فقد ارتفع الائتمان النقدي الممنوح لهذا القطاع في عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٨ إذ بلغ في عام ٢٠٠٩ (٢٣٨٩٧) مليون دينار بسبب اتساع الشركات الأجنبية الطالبة للاستثمار في العراق وتعد بداية تحسن الوضع الأمني، وأنخفض لعامي ٢٠١٠-٢٠١١ ليصل إلى (٦٨٧٤) (٥٤٨٩) مليون دينار على التوالي، بسبب أنكماش أنشطة الشركات الأجنبية في العراق بسبب

الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي، ثم عاد بالارتفاع في عام ٢٠١٣ ليبلغ (٢١٤٧٨٣) مليون دينار مسجلاً أعلى ارتفاع له في هذا العام ، ومن ثم أنخفض للمدة من ٢٠١٤-٢٠١٧ ليبلغ في عام ٢٠١٧ (١٨٨٢) مليون دينار ، وعاد بالارتفاع في عام ٢٠١٨ ليصل إلى (٣٦٧٤٣) مليون دينار، اما في عام ٢٠١٩ لم يحصل القطاع على الائتمان النقدي ، ثم اخذ بالانخفاض في عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١ ليبلغ (١٢٥٩٧) مليون دينار ،

اما بالنسبة لقطاع التشييد والبناء يعد من القطاعات المهمة ، إذ أن (٥٠%) من منتجات القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الصناعية منها ، تعد اساساً لقيام قطاع الإنشاءات والتشييد، فضلاً عن أن هذا القطاع يشكل عناصر البنية التحتية لأي قطاع اقتصادي من مباني وطرق وغيرها، ومن هنا فهناك علاقة تكامل بين قطاع البناء والتشييد والقطاعات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن أنه يوفر فرص عمل متنوعة لأعداد كبيرة من الحرفيين والعمال ، نلاحظ من الجدول (١٣) ارتفاع الائتمان النقدي الممنوح لهذا القطاع للمدة من ٢٠٠٨-٢٠١٤ إذ بلغ في عام ٢٠٠٨ (٩٦٦٦٧٢) مليون دينار، ثم زاد في عام ٢٠١٤ ليبلغ (٨٨٧٧٧١٠) مليون دينار، ويعود هذا الارتفاع إلى التوسع في البناء والتشييد العمراني مما أدى إلى زيادة الطلب على المواد الإنشائية في اغلب المحافظات العراقية، ثم سجل انخفاضاً للمدة من ٢٠١٥-٢٠١٧ إذ بلغ في عام ٢٠١٥ (٨٤٠١٢٩٩) مليون دينار واستمر بالانخفاض ليصل في سنة ٢٠١٧ (٧٨٨٩٨٩٦) مليون دينار، ويعود هذا الانخفاض لتضائل البناء والتشييد العمراني في معظم المحافظات العراقية، وعاد بالارتفاع لعامي ٢٠١٨-٢٠١٩ إذ سجل في عام ٢٠١٩ (٩٩٩٠٧٩١) مليون دينار ، ثم اخذ بالارتفاع في الاعوام ٢٠٢٠-٢٠٢١ إذ بلغ في عام ٢٠٢١ (١٤٣٤٥٥١٦) مليون دينار ويعد مسجلاً أعلى ارتفاع له في هذا العام بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق. فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع البناء والتشييد إلى اجمالي الائتمان النقدي في أعلى مستوياتها عام ٢٠١٤ إذ بلغت (٢٦,٠١٨%)، وادنى مستوى للأهمية النسبية كان عام ٢٠١٠ إذ بلغت (١٨,٥١٤%)، وتعد هذه النسبة قليلة مقارنة مع أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.



## جدول (١٣)

التوزيع القطاعي للانتماء النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الحكومية والأهلية حسب نوع القطاع في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢١) مليون

## دينار عراقي

المجموع النهائي	التشييد والبناء	العالم الخارجي	خدمات المجتمع	التمويل والتأمين	النقل والتخزين والمواصلات	التجارة والمطاعم والفنادق	الماء والكهرباء والغاز	الصناعة التحويلية	التعدين	الزراعة والصيد	السنة
4587454	966672	1949	824433	166675	143749	1779352	40192	348776	643	315013	2008
5690062	1188493	23897	1254413	256293	112766	1942951	79976	414082	78	417113	2009
13469535	2170385	6874	5834114	210118	1942299	2157667	40350	536013	10	571705	2010
20344076	4209007	5489	7761270	123978	892259	3456457	84577	2506362	70	1304607	2011
28438688	6362048	137908	10688138	238946	1872650	5798761	161962	1476952	10	1701313	2012
29952012	7770910	214783	10448655	674550	2422456	4846316	118261	1641685	5876	1808520	2013
34123067	8877710	27021	12222489	1065604	2154424	4871094	950353	1995419	22157	1936796	2014
36752686	8401299	39154	14302979	1328025	2181929	5246398	817686	2396690	368	2038158	2015
37180123	7920299	31870	14508699	842059	2775601	5655983	1461699	1854508	770	2128635	2016
37952830	7889896	1882	14495900	1049714	2642232	6099279	2295415	1734325	6	1744181	2017
38486946	9751797	36743	13813654	1153776	1919944	5970463	1999932	1787083	89462	1964092	2018
126653473	9990791	غير متوفر	15507631	85455517	2075263	7576818	1512284	2369116	192	2165861	2019
٤٩٨١٧٧٣٧	١٠١١٢٦٠٩	١٢٥٩٧	٧٣٧٩٤٠٦	٥٥٥٦٠٧٣	١٥٧٠٠٢٢	٢١٣٠٤٤٥٨	٣٨٤٥٩٥	١٣٨٨٣٣٦	١١١٧٩	٢٠٩٨٤٦٢	٢٠٢٠
٥٢٩٧١٥٠٨	١١١٥٥٦٥٨	١١٩٧٧	١٨٩٩٨٥٩٩	٥١٢٧٧٩٠	١٧١٦١٤٦	١٠١٨٠١٢٣	١٣٠٩٤٣٧	٢٣٦١٧٣٤	٦	٢١١٠٠٣٨	٢٠٢١

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية لسنوات متفرقة.
  - البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، نشرات لسنوات متفرقة.
- \*ملاحظة: عدم توفر البيانات للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)



## جدول رقم (١٤)

الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي للانتماء النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق إلى إجمالي الائتمان النقدي للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢١) %

السنوات	زراعة وصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والخبز والمواصلات	التمويل والتأمين	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء	المجموع
2008	6.867	0.000	7.608	0.872	38.784	3.139	3.641	17.964	0.044	21.081	100.000
2009	7.330	0.000	7.277	1.406	34.154	1.986	4.500	22.043	0.422	20.882	100.000
2010	4.880	0.000	4.573	0.341	18.411	1.655	1.792	49.774	0.060	18.514	100.000
2011	6.415	0.000	12.318	0.418	16.988	4.390	0.610	38.149	0.025	20.689	100.000
2012	5.981	0.000	5.194	0.570	20.392	6.583	0.840	37.584	0.485	22.371	100.000
2013	6.036	0.020	5.482	0.394	16.179	8.086	2.254	34.886	0.718	25.945	100.000
2014	5.677	0.064	5.849	2.784	14.275	6.312	3.124	35.817	0.079	26.018	100.000
2015	5.545	0.000	6.522	2.226	14.274	5.937	3.613	38.918	0.106	22.859	100.000
2016	5.726	0.000	4.989	3.932	15.212	7.464	2.265	39.024	0.086	21.302	100.000
2017	4.595	0.000	4.569	6.047	16.070	6.961	2.767	38.196	0.005	20.789	100.000
2018	5.103	0.231	4.643	5.197	15.512	4.989	2.998	35.894	0.096	25.336	100.000
2019	5.148	0.000	5.634	3.596	18.018	4.934	2.033	36.878	0.000	23.759	100.000
٢٠٢٠	٤,٢١٢	٠,٠٢٢	٢,٧٨٦	٠,٧٧٢	٤٢,٧٦٤	٣,١٥١	١١,١٥٢	١٤,٨١٢	٠,٠٢٥	٢٠,٢٩٩	١٠٠,٠٠٠
٢٠٢١	٣,٩٨٣	٠,٠٠٠	٤,٤٥٨	٢,٤٧١	١٩,٢١٨	٣,٢٣٩	٩,٦٨٠	٣٥,٨٦٥	٠,٠٢٢	٢١,٠٥٩	١٠٠,٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (٣)

## المطلب الرابع: التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي: Sectoral distribution of pledged credit

تشير البيانات في جدول رقم (١٥) إلى التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في القطاع الخاص للمدة من ٢٠٠٩-٢٠٢١.

عند النظر إلى التسهيلات الائتمانية التعهدية الممنوحة للقطاع الزراعي ، نلاحظ أن هذا القطاع قد حقق انخفاض بسيط من (٧٦٠٢) مليون دينار عام ٢٠٠٩ إلى (٥٢٢٤) مليون دينار في عام ٢٠٢١ ، وقد سجلت أعلى قيمة في عام ٢٠١٢ إذ بلغت (٤٦٩٦٤١) مليون دينار ، وكانت اقل قيمة لها في عام ٢٠١٠ إذ بلغت (٣٩٤٠) مليون دينار فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة إلى اجمالي الائتمان التعهدي في اعلى مستوياتها عام ٢٠١٢ إذ بلغت (١,٠٦٤%) ، كان ادنى مستوى للأهمية النسبية عام ٢٠١٠ إذ بلغت (٠,٠١٠%) ، أنظر إلى الجدولين (٤ و ٥) ، وكما ذكر سابقاً أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى هذا القطاع قد أنخفضت من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح ، ويرجع السبب في انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الزراعي إلى ارتفاع درجة المخاطرة المحاطة بالقطاع الزراعي مثل الاوضاع المناخية التي تؤثر في الإنتاج الزراعي بالشكل التي تجعل المصارف تحتفظ وتأخذ الحيلة والحذر في منح التسهيلات الائتمانية لهذا القطاع بسبب احتمالية تعرضها لبعض المخاطر مثل المخاطر الائتمانية ، وذلك لعدم تأكدها من إمكانية استرداد أموالها التي منح بها هذا القطاع مما أثر بشكل كبير فيه ، وأنعكس ذلك على انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي اما قطاع الصناعات التحويلية نلاحظ أن التسهيلات الائتمانية التعهدية الممنوحة للقطاع الصناعي في جدول رقم (٤) نجد أنها تعد قليلة مقارنة مع أهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد اخذت حصة هذا القطاع بالتذبذب من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح خلال المدة من ٢٠٠٩-٢٠٢١ ما بين الارتفاع والانخفاض، إذ نلاحظ أن التسهيلات الائتمانية المقدمة لهذا القطاع حققت انخفاضاً واضحاً خلال السلسلة الزمنية من (١٨٧٤٠٥٥٩) مليون دينار عام ٢٠٠٩ إلى (٩٩٨٢٢٦) عام ٢٠٢١ ، وقد سجلت أعلى قيمة في عام ٢٠٠٩ إذ بلغت (١٨٧٤٠٥٥٩) مليون دينار ، وادنى قيمة لها كانت ٢٠٢٠ إذ بلغت (٥١٢٩٢) مليون دينار ، فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية إلى اجمالي الائتمان التعهدي في اعلى مستوياته عام ٢٠٠٩ إذ بلغت (٤٠,٦٧٦%) ، وادنى مستوى للأهمية النسبية كان عام ٢٠٢٠ إذ بلغت (٠,٢٠١%) كما في الجدول رقم (٥)

اما قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فقد حظي هذا القطاع بنسبة كبيرة من التسهيلات الائتمانية التعهدية المقدمة من قبل البنوك التجارية العاملة في العراق، إذ احتل المرتبة الاولى من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح، إذ نلاحظ من خلال الجدول رقم (٤) أن قطاع التجارة والمطاعم والفنادق قد حقق زيادة خلال المدة من ٢٠٠٩-٢٠٢١ من (٢٠٥٤٥٤١) مليون دينار عام ٢٠٠٩ إلى (٢٢٦٨٨٥٠٤) مليون دينار عام ٢٠٢١ وقد سجلت التسهيلات الائتمانية التعهدية لهذا القطاع اعلى قيمة عام ٢٠١٣ إذ بلغت (٤٠٠٣٠٢١٩) مليون دينار ، وادنى قيمة لها عام ٢٠٠٩ إذ بلغت (٢٠٥٤٥٤١) مليون دينار، فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع التجارة والفنادق والمطاعم إلى اجمالي الائتمان التعهدي في اعلى مستوياتها عام ٢٠٢٠ إذ بلغت (٨٤,٠٣٠%) ، وادنى مستوى للأهمية النسبية كان عام ٢٠٠٩ إذ بلغت (٤,٤٦١%)، أنظر إلى جدول رقم (٥) .

اما قطاع التشييد والبناء نلاحظ أن التسهيلات الائتمانية الممنوح لهذا القطاع في الدول رقم (٥) نجد أنها قليلة جدا مقارنة مع أهمية هذا القطاع على مستوى اقتصاد البلد، فقد تذبذبت حصة هذا القطاع من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح خلال المدة من ٢٠٠٩-٢٠٢١ بين الارتفاع والانخفاض، إذ نلاحظ أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى هذا القطاع حققت انخفاضاً واضحاً خلال المدة من (١٤٩٣١٤٥) مليون دينار عام ٢٠٠٩ إلى (٤٨٢٧٥٥) مليون دينار ، وقد سجل اعلى قيمة له عام ٢٠١١ إذ بلغت (٣٩٤٦١٩٣) مليون دينار ، وادنى قيمة كانت عام ٢٠٢٠ إذ بلغت (٣٠٤٥٧٩) مليون دينار ، فيما كانت الأهمية لقطاع البناء والتشييد إلى اجمالي الائتمان التعهدي في اعلى مستوياتها عام ٢٠١١ إذ بلغت (١٠,١١٠%) ، وادنى مستوى للأهمية النسبية كان في عام ٢٠٢٠ إذ بلغت (١,١٩٦%) ، أنظر إلى الجدول (٥) .

اما قطاع خدمات المجتمع إذ نلاحظ في الجدول (٤) قد حقق انخفاض واضح وبسيط خلال المدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١ من (٩٠٦٥٧٩٨) مليون دينار عام ٢٠٠٩ إلى (٦٣١٧٣٤) مليون دينار عام ٢٠٢١ ، وقد سجلت التسهيلات الائتمانية التعهدية الممنوحة لهذا القطاع اعلى مستوى كان عام ٢٠٠٩ إذ بلغت (٩٠٦٥٧٩٨) مليون دينار ، وادنى قيمة كان عام ٢٠٢١ إذ بلغت (٦٣١٧٣٤) مليون دينار ، فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع خدمات المجتمع إلى اجمالي الائتمان التعهدي في اعلى مستوياتها عام ٢٠٠٩ إذ بلغت (١٩,٦٧٨%) ، وادنى مستوى للأهمية النسبية كان عام ٢٠١١ إذ بلغت (٢,٢٧٢%) أنظر إلى الجدول (٥) .

اما بالنسبة إلى قطاع العالم الخارجي، فقد احتل المركز الثاني من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح على الرغم من انخفاض التسهيلات الائتمانية الممنوحة، ونلاحظ أنه حقق انخفاض واضح خلال المدة من ٢٠٠٩-٢٠٢١ من (١٤٢٣٧٣٩١) مليون دينار عام ٢٠٠٩ إلى (٢٠٦٩٣٤٣) مليون دينار، وقد سجلت التسهيلات الائتمانية التعهدية اعلى مستوى لها في هذا القطاع عام ٢٠١٠ إذ بلغت ( )

١٥٢٤٢٥٩٣) مليون دينار ، وادنى قيمة كانت في عام ٢٠١٨ إذ بلغت (٢٠١٣٨٩١) مليون دينار ، فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع العالم الخارجي إلى اجمالي الائتمان التعهدي في اعلى مستوياتها عام ٢٠١٠ إذ بلغت (٣٨,٣٠٩%) وادنى مستوى للأهمية النسبية كان في عام ٢٠١٥ إذ بلغت (٥,٥٩١%) ، أنظر إلى الجدولين (٤ و ٥)

اما فيما يخص بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، لن يكن لها النصيب الأكبر من التسهيلات الائتمانية التعهدية الممنوحة من قبل المصارف التجارية، إذ لم يحقق قطاع التعدين زيادة كبيرة من التسهيلات التعهدية الممنوحة، اما قطاع الماء والكهرباء والغاز فقد حقق زيادة كبيرة جداً خلال المدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١ من (٦٢٧٤٨) مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٢٩٦١٥١) مليون دينار عام ٢٠٢١، وقد سجلت اعلى قيمة لها عام ٢٠١٩ إذ بلغت (٣٧٢٩٦٢) مليون دينار، في حين سجل أدنى قيمة عام ٢٠١٠ إذ بلغت (٢٩١٨١) مليون دينار، فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع الماء والكهرباء والغاز إلى اجمالي الائتمان التعهدي في اعلى مستوياتها عام ٢٠١٩ إذ بلغت (١,٤٥٦%) في حين كان ادنى مستوى للأهمية النسبية في عام ٢٠١٠ إذ بلغت (٠,٩٧٣%) ، في حين حقق قطاع النقل والمواصلات ارتفاعاً واضحاً خلال المدة ٢٠٠٩-٢٠٢١ من (١٧٨٠٢٤) مليون دينار إلى (٢٣٩٢٠٢) مليون دينار، وقد سجلت اعلى قيمة عام ٢٠١٤ إذ بلغت (٢٩١١٧٥٥٧) مليون دينار ، وقد كانت ادنى قيمة في عام ٢٠١٠ إذ بلغت (٦٤٢٧٠) مليون دينار ، فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع النقل والمواصلات والخرن إلى اجمالي الائتمان التعهدي في اعلى مستوياتها عام ٢٠١٤ إذ بلغت (٥٧,١٩٥%) ، فيما كان ادنى مستوى للأهمية النسبية في عام ٢٠١٠ إذ بلغت (٠,١٦١%) ، أنظر إلى الجدول (٤ و ٥).

اما بالنسبة لقطاع التمويل والتأمين فقد حقق زيادة بسيطة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة من ٢٠٠٩-٢٠٢١ من (٧١١٣١) مليون دينار إلى (٨٩٧٠٤) مليون دينار، وقد سجلت اعلى قيمة عام ٢٠١٥ إذ بلغت (٦٣٥٥٣٤) مليون دينار، وقد كانت ادنى قيمة عام ٢٠٢٠ إذ بلغت (٢٦٥٥٤) مليون دينار ، فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع التمويل والتأمين إلى اجمالي الائتمان التعهدي في اعلى مستوياتها عام ٢٠١٨ إذ بلغت (٢,٣٨٨%) ، في حين ادنى مستوى للأهمية النسبية في عام ٢٠٢٠ إذ بلغت (٠,١٠٤%) ، أنظر إلى الجدول (٤ و ٥)

## جدول رقم (١٥)

التوزيع القطاعي للانتماء التعهدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الحكومية والأهلية حسب نوع القطاع في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢١) مليون دينار عراقي

السنة	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	التمويل والتأمين	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء	المجموع
2009	٧٦٠٢	١٦٠٩٠٦	١٨٧٤٠٥٥٩	٦٢٧٤٨	٢٠٥٤٥٤١	١٧٨٠٢٤	٧١١٣١	٩٠٦٥٧٩٨	١٤٢٣٧٣٩١	١٤٩٣١٤٥	٤٦٠٧١٨٤٥
20١٠	٣٩٤٠	٨١٤	١١٩٨٧٣٥٩	٢٩١٨١	٨٠٣٦٥٣٧	٦٤٢٧٠	٢٦٤٧٠٢	١١٨٤٧٧٢	١٥٢٤٢٥٩٣	٢٩٧٦٧٣٨	٣٩٧٩٠٩٠
201١	٥٢٠٦	٥٢٠	١٣٤٨٨١٩٩	٢٧٤٦٧٤	٩٧٨١٩٨١	٢١٠٩٧٨	٢٨٤٧١٣	٨٨٧٢١٦	١٠١٥٢٧٨١	٣٩٤٦١٩٣	٣٩٠٣٢٤٦١
201٢	٤٦٩٦٤١	٣١١٧٨	٤٠٥١٦١	١٧٨٣٨٤	٣١١٣٩٧٥٥	١٩١٢٢٨	٣٨٧٢١١	٢٢١٠٧٥٤	٦٢١٣٢٤٩	٢٩٤٧٦٢٩	٤٤١٧٤١٩٠
201٣	٩٤١٥٨	٢٨٥٣	٥٥٥٩٤٧	٢٨٠٦٥٥	٤٠٠٣٠٢١٩	٣٢٤٦٥٠	٣٣٤٦١٧	٢٠٩٧١٠٩	٧١٥١٠٩٤	٢٧٩٥٧٢٣	٥٣٦٦٧٠٢٥
201٤	١٣٠٠٨٠	٢٥٢١	٨١٥٨٥٢	٣٦٠٥٠٥	٨٧١٩٠٠٣	٢٩١١٧٥٥٧	٤٢٦٤٢٧	٢١٨٢٥٩٧	٧٣٤٤٥٥٦	١٨٠٩٢٩٥	٥٠٩٠٨٣٩٣
201٥	١٥٢٩٥١	١٨٩٨	٢٦٠٩٥٢	٢٣٠١٧٢	٣٢٤٤٣٦٦٦	١٠٤٣٥٩	٦٣٥٥٣٤	٣٣٦٤٣٨٠	٢٢٦٦١٤٨	١٠٧٣٠٩٤	٤٠٥٣٣١٥٤
201٦	١٠٣١٤	٣٠٧٨	١١٩٧٠٨	٢٠١٨٠٣	٢٧٠٠٢٤٣٦	١٩١٧٨٢	٤٣٢٨٥٧	٢٧٨٨٥٨٧	٢٠٩٣٤٢٨	٤٣٧٦١٤	٣٣٢٨١٦٠٧
201٧	١٢٢٥٨٩	١٩٢٠	١٩٣٨١٩	٢٤٧٤٤٧	٢٠٤٢٣١٤	١١٥٩٢٩	٤١٤٧٢٦	٢٩٢٦٩٧٠	٢٠٢٢٨٨٧	١١٨٢٧٧٦	٢٧٦٥١٣٧٧
201٨	٨٤٧٦٧	١٣٢٢	١٠٦١١٣	٣٦٩٤٢٦	١٨٨٨٠٢٠٤	٧٩٨٧١	٦٠٥٤٨٤	٢٣٠٩٩١٠	٢٠١٣٨٩١	٨٨٥٦٤٥	٢٥٣٣٦٦٣٣
٢٠١٩	٨٤٧٦٧	١٣٢٢	١٠٦١١٣	٣٧٢٩٦٢	١٨٦٨٠٧١٧	٧٩٨٧١	٤٨٣٦٢٣	٢٦٣٣٤٥٦	٢٠١٥٢٩٦	٨١٠٧٩٩	٢٥٢٦٨٩٢٦
20٢٠	٨٥٧	٢٣٥	٥١٢٩٢	٢٧٩٢٧٩	٢١٣٨٥٨٢٣	٣٨٦٤٢٠	٢٦٥٥٤	٩٧٣٥٨٥	٢٠٤١٥٣٢	٣٠٤٥٧٩	٢٥٤٥٠١٥٦
٢٠٢١	٥٢٢٤	٤١٦٥٠	٩٩٨٢٢٦	٢٩٦١٥١	٢٢٦٨٨٥٠٤	٢٣٩٢٠٢	٨٩٧٠٤	٦٣١٧٣٤	٢٠٦٩٣٤٣	٤٨٢٧٥٥	٢٧٦٤٤١٧٣

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على :

أ. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، نشرات لسنوات متفرقة  
\*ملاحظة: عدم توفر البيانات للمدة (٢٠٠٨-٢٠٠٤)

## جدول (١٦)

الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي للانتماء التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة ٢٠٠٩-٢٠٢١

السنوات	زراعة وصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والخبز والمواصلات	التمويل والتأمين	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء	المجموع
2009	0.01٦	0.349	40.676	0.137	4.461	0.386	0.154	19.678	30.902	3.241	100.000
2010	0.010	0.000	30.126	0.073	20.199	0.161	0.666	2.978	38.309	7.479	100.000
2011	0.013	0.000	34.556	0.705	25.061	0.541	0.730	2.272	26.012	10.110	100.000
2012	1.064	0.070	0.917	0.403	70.494	0.432	0.876	5.005	14.065	6.674	100.000
2013	0.175	0.004	1.036	0.524	74.590	0.606	0.624	3.907	13.325	5.210	100.000
2014	0.255	0.006	1.603	0.709	17.127	57.195	0.837	4.286	14.428	3.553	100.000
2015	0.377	0.005	0.644	0.567	80.043	0.257	1.569	8.299	5.591	2.647	100.000
2016	0.030	0.009	0.361	0.607	81.133	0.577	1.301	8.377	6.289	1.316	100.000
2017	0.445	0.007	0.702	0.893	73.856	0.420	1.501	10.586	7.313	4.278	100.000
2018	0.335	0.004	0.418	1.456	74.518	0.316	2.388	9.117	.7949	3.497	100.000
2019	0.336	0.000	0.364	1.456	74.075	0.285	1.947	10.266	7.994	3.277	100.000
٢٠٢٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠	٠,٢٠١	١,٠٩٧	٨٤,٠٣٠	١,٥١٨	٠,١٠٤	٣,٨٢٥	٨,٠٢١	١,١٩٦	١٠٠,٠٠٠
٢٠٢١	٠,٠١٨	٠,١٥٠	٣,٦١٠	١,٠٧١	٨٢,٠٧٣	٠,٨٦٥	٠,٣٢٤	٢,٢٨٥	٧,٤٨٥	١,٧٤٦	١٠٠,٠٠٠

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (٤)

### المبحث الثالث

## العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي

### تمهيد:

تتمثل العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومتغيرات الاقتصاد الكلي في متابعة تطور مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تعكس هذه العلاقة و عبر تحليل قيم السلسلة الزمنية للمتغيرات المدروسة، وفي هذا المبحث سيتم تناول المطالب التالية:

- **المطلب الاول: تحليل تطور متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).**
- **المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأنعكاسها في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)**
- **المطلب الثالث: تحليل تطور الائتمان النقدي والتعهدى للقطاع الخاص وأنعكاسها في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)**
- **المطلب الرابع: تطور المؤشرات القطاعية للتمويل المصرفي للقطاع الخاص**

## المطلب الاول: تحليل تطور متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١). اولاً: المتغيرات الحقيقية

### ١. واقع الناتج المحلي الإجمالي (The reality of GDP).

من خلال بيانات الجدول (١٧) يمكن تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١، عبر متابعة التغيرات في القيم السنوية والنمو السنوي لتغيراتها والنمو المركب للسلسلة الزمنية. بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤ مقدار (٥٣٢٣٥٣٥٩) مليون دينار، اما معدل نمو الناتج المحلي خلال المدة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ على التوالي فقد ارتفع بشكل مستمر، ويعود ذلك بسبب تحسن الاوضاع الأمنية في العراق اولاً والاضاع الاقتصادية ثانياً، فضلاً عن زيادة صادرات النفط بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً، واستمر متغير الناتج المحلي الإجمالي بالزيادة خلال السنوات لغاية ٢٠١٣ إذ بلغ (٢٧٣٥٨٧٥٢٩) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ مقداره (٧,٦٢%)، وبسبب الزيادة هو وصوله الاقتصاد العراقي إلى حالته الاكتفاء الذاتي فضلاً إلى الزيادة في إنتاج النفط ضمن جولات التراخيص مما أنعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، واخذ بالانخفاض عام ٢٠١٤ إذ بلغ (٢٦٦٣٣٢٦٥٥) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٢,٦٥١%) بسبب الأزمة المزدوجة التي حصلت في العراق هو دخول المنظمات الإرهابية وانخفاض أسعار النفط، واستمر متغير GDP بالانخفاض لغاية ٢٠٢٠ إذ بلغ (٢١٥٦٦١٥١٧) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٢١,٩٠٦%)، بسبب جائحة كورونا والوباء التي اجتاحت العالم بأكمله،<sup>(١)</sup> ثم عاد بالارتفاع عام ٢٠٢١ إذ بلغ (٣٠١٤٣٩٥٣٤) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ (٣٩,٧٧%)، ويعود سبب الارتفاع هو رفع القيود وزيادة الحصص الشهرية لمقررات (OPEC) وتعافي أسعار النفط العالمية جراء زيادة الطلب العالمي، مقارنة مع عام ٢٠٢٠، إذ أثر انخفاض الإصابات بجائحة كورونا نتيجة زيادة تلقي اللقاحات وارتفاع أسعار النفط العالمية ومقررات (OPEC) بشكل إيجابي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سواء بالأسعار الثابتة او الجارية، ويعزى سبب الارتفاع ايضاً في عام ٢٠٢١ إلى نمو الصناعات التحويلية، الكهرباء، الماء، النقل، المواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك، إذ بلغ اعلى معدل نمو ما يقارب (٤٠,٨٨٦%) عام ٢٠٠٨، في حين ادنى معدل ما يقارب (٢,٦٥١%) عام ٢٠١٤، إذ بلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي (١٠,١١%) والشكل (١) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١.

(١) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٢١ م، ص ١٦



## ٢. واقع اجمالي تكوين راس المال للقطاع الخاص (The reality of gross capital formation ) (for the private sector)

يوضح الجدول (١٧) تطور واقع اجمالي تكوين راس المال للقطاع الخاص وكالاتي شهدة الاعوام ٢٠٠٦- ٢٠٠٤ ارتفاع في مستوى النشاط الاستثماري، إذ بلغ حجم اجمالي تكوين راس المال للقطاع الخاص (٨٩٧٧٥٩,٢) مليون دينار عراقي عام ٢٠٠٦ ، وبمعدل نمو (١٠٤,٥٥%) ، حين شهد عام ٢٠٠٧ انخفاض في مستوى النشاط الاستثماري إذ بلغ حجم اجمالي تكوين راس المال للقطاع الخاص (٦٦٩٣٦٤,٦) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٢٥,٤٤%-) ، ويعود سبب هذا الانخفاض هو عدم الاستقرار في الوضع العام ، فضلا إلى تفوق استثمارات القطاع العام على حساب القطاع الخاص بسبب الحروب والأزمات التي أدت إلى تعرض القطاع الخاص إلى التدمير وتوقفها عن العمل ورافق ذلك انخفاض الطلب على السلع المحلية نتيجة اغراق السوق بالسلع الأجنبية المستوردة وبسبب أعدام الامن والاستقرار في العراق أدى إلى هروب المنظمين ورؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن الامان والاعمال التجارية ذات العوائد العالية فضلا إلى ذلك ضعف الخدمات المصرفي وتوجيهها إلى القطاع العام لتمويل عجز الموازنة<sup>(١)</sup>

لكن في عام ٢٠٠٨ ارتفع مستوى النشاط الاستثماري إذ بلغ حجم اجمالي تكوين راي المال للقطاع الخاص (٧٨٥٤٣٦) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١٧,٣٤%) وفي عام ٢٠٠٩ استمر ارتفاع حجم اجمالي تكوين راس المال الخاص وبلغ (١٣٨٧٦٨٢) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٧٦,٦٧%) ، اما في عام ٢٠١٠ حقق اجمالي تكوين راس المال الخاص زيادة كبيرة إذ بلغ (٢٠٧٩٢٩٠,٥) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٤٩,٨٣%)، وهذه الزيادة تعود نتيجة سيطرة الاقتصاد العراقي على مستوى التضخم (٢)، شهدت الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ الارتفاع في مستوى النشاط الاستثماري إذ بلغ عام ٢٠١٣ (٩٩٥٠١٢٩,٩) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١٠٤,٥٠٣%)، في حين شهد عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ الاستمرار في ارتفاع مستوى النشاط الاستثماري إذ بلغ حجم اجمالي تكوين راس المال للقطاع الخاص عام ٢٠١٥ (١٦٨١٢٠٠٨,٨) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٢٠,٥٣%) ، وفي عام ٢٠١٦ أنخفض مستوى النشاط الاستثماري للقطاع الخاص إذ بلغ حجم اجمالي تكوين راس المال للقطاع الخاص (١١٣١٣٦٢٦,٤) مليون دينار عراقي ، وبمعدل نمو بلغ (٣٢,٧٠٥%)، وسبب هذا الانخفاض هو عدم الاستقرار الأمني والسياسي ودخول المنظمات الإرهابية في العراق وإعادة الاعمار ما دمرته الاعمال الإرهابية، وشهد عام ٢٠١٧ ارتفاع في حجم النشاط الاستثماري إذ بلغ اجمالي تكوين راس

(١) محمد حسين كاظم الجبوري ،تحديد حجم الانفاق العام الأمثل في الاقتصادات الريعية ، دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٩ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢م، ص ١٢١  
(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،التقرير الاقتصادي العراقي ٢٠١١م، ص ٣٦

المال للقطاع الخاص(٤,٤٢٦٧٣٤,٤) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٣١,٠٥%) وفي الأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠ اخذ اجمالي تكوين راس المال للقطاع الخاص بالانخفاض إذ بلغ عام ٢٠٢٠ (٨,٩٦٢,٩٢٨) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١٨,٩٠٣%-) ويعود سبب هذا الانخفاض في مستوى النشاط الاستثماري هو جائحة كورونا والاعلاقات العالمية التي حدثت إضافة إلى الارتفاع في المستوى العام في الأسعار، اما عام ٢٠٢١ قد ارتفع حجم النشاط الاستثماري إذ بلغ (١١٣٥٧٢٢٩) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ (٢٢,٢٥٢%) ، سجل اعلى قيمة لنسبة اجمالي تكوين راس المال للقطاع الخاص في عام ٢٠١٥ (١٦٨١٢٠٠٩) وقد بلغ معدل النمو المركب لأجمالي تكوين راس المال للقطاع الخاص بالأسعار الجارية لمدة الدراسة (٢٠,٩٥٠).

### ٣. واقع الأنفاق الاستهلاكي الخاص (The reality of private consumer spending)

من خلال بيانات الجدول (١٧) يمكن تحليل تطور أحد مكونات الطلب الكلي (الأنفاق الاستهلاكي الخاص العائلي) بالأسعار الجارية عبر متابعة التغيرات في القيم السنوية والنمو السنوي لتغيراتها والنمو المركب للسلسلة الزمنية من ٢٠٠٤-٢٠٢١

شهد الأنفاق الاستهلاكي زيادة عام ٢٠٠٥ إذ بلغ (٢٧٥٩٣٢٣٩,٧) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (٤١,٢٢%) وهو الأعلى خلال المدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١، وجاءت هذه الزيادات الملحوظة في الأنفاق الاستهلاكي الخاص للأسر كنتيجة طبيعية للأنفتاح الاقتصادي بين العراق والعالم الخارجي وتنوع السلع والبضائع المستوردة من دول العالم وزيادة الطلب عليها نتيجة تحسين دخول افراد المجتمع وزيادة النفقات الاجتماعية والتحويلات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاد العراقي، وأيضاً من أسباب زياده الأنفاق الاستهلاكي بعد عام ٢٠٠٣، وجود بنود إضافية في الموازنة العامة للدولة تمثلت بالزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات إعادة الاعمار في العراق ، وهذه البنود لا سيما الرواتب والأجور بقيت مسيطرة على الأنفاق العام وشكلت قيلاً على التوسع في الأنفاق الاستثماري،<sup>(١)</sup> واصل الأنفاق الاستهلاكي الارتفاع عام ٢٠١٦ إذ بلغ (١١١٩١٧٩٨٤,٤) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٣,٢٥) ، بعد الانخفاض الذي شهده عام ٢٠١٥ إذ بلغ (١٠٨٣٩٦٥٢٤,٩) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٣,٢٥)- % ، ولكن عادت أسعار النفط إلى الانتعاش منذ عام ٢٠١٧ حتى أنتهاء مدة الدراسة لينمو على أثرها الأنفاق العام باستثناء عام ٢٠٢٠ مؤثراً على أنفاق الاسر الاستهلاكية ،

وفي عام ٢٠٢٠ تعرضت اقتصادات العالم أجمع منها الاقتصاد العراقي إلى صدمة مركبة مكونه من تراجع أسعار النفط، إذ تزايدت المخزونات النفطية إلى حد التخمة، فسجل سعر برميل النفط إلى أدنى مستوياته بسعر ٩ دولارات، وانخفاض الصادرات النفطية للعراق إذ بلغت (٥٢,٥) تريليون دينار

(١) حيدر عبد حسن الجبوري ، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة من ٢٠١٠-٢٠٠٣، جامعة بابل للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠١٢م، ص ١١

منخفضة عن عامها السابق ٢٠١٩ البالغة (٩٤,٤) تريليون دينار، وبحسب تقارير التخطيط السنوي للصادرات والنتيجة تعكس في ميزانية الدولة نتيجة انخفاض الواردات النفطية الممولة للنفقات ، فضلاً إلى جائحة كورونا والاعلاقات العالمية والارتفاع في المستوى العام للأسعار ، إذ توجب إتباع بعض السبل الذي لها تداعيات اقتصادية واجتماعية متعددة وهذا ما ينعكس بدروره على نمط الاستهلاك الخاص فكان جزء كبير من العوامل زادت نسبة ضغوطها على الدخل وزيادة ميولها الاستهلاكية نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات<sup>(١)</sup> . إذ أن اغلب الاسر ذات الدخل المحدود او متوسطة الدخل يرتفع الميل الحدي للاستهلاك لها نتيجة انخفاض الدخل وزيادة النفقات على الجانب الصحي وسبل الوقاية فقد بلغ الأنفاق الاستهلاكي عام ٢٠٢٠، (١١٢٧٧٩٤٥٣,٣) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (٤,١٠%) مسجل انخفاضاً عن عام ٢٠١٩ التي بلغ معدل نموه (١,٣٥%) وبأجمالي بلغ (١١٨٦٥٧٣٨١,٢) مليون دينار بالأسعار الجارية. ، اما في عام ٢٠٢١ ارتفع الأنفاق الاستهلاكي الخاص ليصل إلى اعلى اجمالي خلال المدة الزمنية إذ بلغ (١٢٢٦٦٥٤٠٥,٢) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (٨,٧٧%)، تبين من خلال الجدول أن الأنفاق الاستهلاكي الخاص يزداد بزيادات مطردة وبمعدل نمو متفاوت خلال مدة الدراسة ، وبلغ معدل النمو المركب للأنفاق الاستهلاكي للمدة المدروسة (١٠,٧٤%).

#### ٤. واقع الأنفاق الاستثماري الخاص في العراق (The reality of investment spending)

من خلال بيانات الجدول (١٧) يمكن تحليل تطور الأنفاق الاستثماري في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١، عبر متابعة التغيرات في القيم السنوية والنمو السنوي لتغيراتها والنمو المركب للسلسلة الزمنية. تبين أن قيمة النفقات الاستثمارية قد اتخذت مساراً متزايد إذ سجلت عام ٢٠٠٤ (٣٩٢٤٢٦٠) مليون دينار، واستمرت بالزيادة عام ٢٠٠٥ وسجلت معدل نمو سنوي بلغ (١٦,٥١%) واجمالي بلغ (٤٥٧٢٠١٨) مليون دينار بالأسعار الجارية وصولاً إلى عام ٢٠٠٨ بأجمالي بلغ (١١٨٨٠٦٧٥) مليون دينار، وأنخفض الأنفاق الاستثماري عام ٢٠٠٩ بسبب الازمة المالية التي أنعكست على الطلب العالمي للنفط ومشتقاته، إذ بلغ الأنفاق على الاستثمار بواقع (١٠٥١٣٤٠٥) مليون دينار ، وبمعدل نمو بلغ (١١,٥١%) ليرجع بعدها بالارتفاع عام ٢٠١٠ ، وبمعدل نمو موجب بلغ (٨٥,٢١%) لينخفض بعدها بنسبة (٨,٤٢%).

اما في عامي ٢٠١٣،٢٠١٢ أسهم استمرار تحسن أسعار النفط العالمية وارتفاع الطلب العالمي على المواد الاولية إلى جانب ارتفاع حجم الإنتاج المحلي وزيادة الكميات المصدرة من النفط الخام إلى الخارج، أدى إلى زيادة حجم التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة، إذ سجلت النفقات الاستثمارية

(١) علاء طالب رزوقي ، تحليل استجابة السياسة المالية لانماط استهلاك العائلة العراقية في ظل ظروف الصدمات بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد ٢، العدد ٦، ٢٠٢٢، ص١٤٧.

اعلى مستوى لها خلال المدة المدروسة من (٢٩٣٥٠٩٥٤) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٦,٦%) عام ٢٠١٢ إلى (٤٠٣٨٠٧٥٠) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٦,٣٧%) عام ٢٠١٣. ومن عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨ أنخفضت تخصيصات الأنفاق الاستثماري من الموازنة الاتحادية للدولة، وعلى أثرها أنخفض الأنفاق الاستثماري، بسبب الاوضاع الأمنية الغير مستقرة أي عدم توفر أحد شروط الاستثمار (المناخ الاستثماري)، وتخصيص اغلب الأنفاق العام باتجاه الدفاع وشراء الأسلحة والمعدات الحربية من الخارج، وأيضا يرجع انخفاض الأنفاق الاستثماري إلى زيادة النفقات الاستهلاكية الضرورية مثل حفظ وتخزين المواد الغذائية هذا من جانب على صعيد القطاع العائلي، ومن جانب اخر ازدياد فرص الاكتناز او الادخار بناء على توقعات الأفراد التشاؤمية المبنية على الاوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية فبلغ الأنفاق الاستثماري عام ٢٠١٤ (٣٨٧٥٢٧٠٠) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (٤,٠٣%) واستمر الانخفاض لغاية عام ٢٠١٨ التي بلغ اجمالي الأنفاق الاستثماري (١٣٨٢٠٣٣٣) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١٦,١%) .ومن عام ٢٠١٩-٢٠٢١ أنخفضت نسبة الأنفاق الاستثماري عام ٢٠٢٠ إذ بلغ (٣٢٠٨٩٠٥) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٨٦,٨٦%) منخفضا عن عام ٢٠١٩ بنسبة منخفضة جدا تقدر (٢٤٤٢٢٥٩٠) وبمعدل نمو بلغ (٧٦,٧١%)، ويعود سبب الانخفاض إلى الإغلاقات والحظر الشامل التي اطال بلدان العالم اجمع، والتقلبات التي شهدتها الاقتصادات كافة، اما في عام ٢٠٢١ عاد النهوض بواقع الأنفاق الاستثماري إذ يبلغ (١٣٣٢٢٧٠٠) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (٣١٥,١٨%). إذ بلغ معدل النمو المركب للأنفاق الاستثماري خلال مدة الدراسة (٧,٠٣%).

### جدول (١٧)

تحليل تطور متغيرات الاقتصاد الكلي (المتغيرات الحقيقية) في العراق بالأسعار الجارية للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١)

(٢٠٢١) مليون دينار عراقي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	اجمالي تكوين راس المال للقطاع الخاص	معدل نمو اجمالي تكوين راس المال للقطاع الخاص	الأنفاق الاستهلاكي الخاص	معدل نمو الأنفاق الاستهلاكي الخاص	الأنفاق الاستثمار الخاص	معدل نمو الأنفاق الاستثمار الخاص
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	
2004	53235359	0	370088.9	٠	19538773	0	3924260	
٢٠٠٥	73533599	٣٨,١٣	438885.1	١٨,٥٩	27593239.7	٤١,٢٢	4572018	
٢٠٠٦	95587955	٢٩,٩٩	897759.2	١٠٤,٥٥	35526339.7	٢٨,٧٥	6027680	
2007	111455813	١٦,٦٠	669364.6	٢٥,٤٤-	42963013.3	٢٠,٩٣	7723044	
٢٠٠٨	157026062	٤٠,٨٩	785436	١٧,٣٤	49091355.7	١٤,٢٦	11880675	
٢٠٠٩	130643200	١٦,٨٠-	1387682	٧٦,٦٨	68256193.2	٣٩,٠٤	10513405	
2010	162064566	٢٤,٠٥	2079290.5	٤٩,٨٤	72026324	٥,٥٢	19472000	

٨,٤٢-	17832113	٥,٨٨	٧٦٢٦.٣٤٦,٧	٢٠,٨١	2511907.9	٣٤,١٠	217327107	٢٠١١
٦٤,٦٠	29350954	٣٠,٨٦	101299565.5	٩٣,٧٠	4865507.5	١٦,٩٨	254225491	٢٠١٢
٣٧,٥٨	40380750	٤,٣٤	١.٥٦٩٦٧٤٥,٤	١٠٤,٥٠	9950129.9	٧,٦٢	273587529	2013
٤,٠٣-	38752700	٥,٥٢	112036294.4	٤٠,١٨	13947787.4	٢,٦٥-	266332655	٢٠١٤
٢٨,٣٢-	27777048	٣,٢٥-	108396524.9	٢٠,٥٤	16812008.8	٢٦,٩٠-	194680972	٢٠١٥
٣٣,٧٣-	18408235	٣,٢٥	111917984.4	٣٢,٧١-	11313626.4	١,١٥٢	196924142	2016
١٠,٥٦-	16464461	١,٩١	114058380.6	٣١,٠٥	14826734.4	١٢,٥٦	221665710	٢٠١٧
١٦,٠٦-	13820333	٢,٦٥	117082107.9	٢٣,١٦-	11393136.4	٢١,٣٢	268918874	٢٠١٨
٧٦,٧١	24422590	١,٣٥	118657381.2	٠,٥٥	11455401	٢,٦٩	276157868	2019
٨٦,٨٦-	3208905	-٤,١٠	١١٢٧٧٩٤٥٣,٣	١٨,٩٠-	9289963	-٢١,٩١	215661517	٢٠٢٠
٣١٥,١٨	13322700	٨,٧٧	١٢٢٦٦٥٤٠٥,٢	٢٢,٢٥	11357229	٣٩,٧٧	301439534	٢٠٢١
معدل النمو المركب للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١								
%٧,٠٣		%١٠,٧٤		%٢٠,٩٥		%١٠,١١		

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الآتية:

- أ. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، لسنوات متفرقة.
- ب. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية متفرقة.
- ج. العمود (٦،٤،٢،٨) من عمل الباحثة.

### ثانياً: المتغيرات النقدية

#### ١. واقع عرض النقد بالمعنى الواسع M2The reality of money supply in the broad sense

من خلال البيانات الواردة في الجدول (١٨) للمدة من ٢٠٢١-٢٠٠٤ نلاحظ أن عرض النقد شهد ارتفاع عام ٢٠٠٤ إذ بلغ (١٢٢٥٤٠٠٠) مليون دينار عراقي ، ويعزو هذا الارتفاع هو سعي البنك المركزي لمعالجة مشكلة التضخم وخاصة بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤<sup>(١)</sup>، واخذ عرض النقد بالارتفاع وبمعدلات عالية خلال العامين ٢٠١١-٢٠٠٦، اما عام ٢٠١٢ الذي شهد نمواً منخفضاً إذ بلغ معدل النمو (٦,٩٤%) مقارنة بالعام الذي يسبقه والسبب في تدني النمو هو حصول حالة من الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي ، بفعل سعي البنك المركزي الحصول على توازن النمو في القطاعين (النقدي والحقيقي)<sup>(٢)</sup> اما في العامين ٢٠١٤-٢٠١٣ فقد حقق عرض النقد معدلات نمو مختلفة إذ بلغت (١٥,٩٦%) (٣,٨٨%) ويعود هذا الاختلاف إلى تراجع وارتد النفط وحدث حالة من الأنكماش الاقتصادي في عام ٢٠١٤ مع الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية<sup>(٣)</sup> اما في عام ٢٠١٥ قد شهد وعلى عكس من جميع الأعوام التي سبقت تراجع في معدلات نمو عرض النقد، إذ حقق نمواً سالباً بلغ (٩,٠٩%-) ويرجع السبب في ذلك استمرار تراجع الواردات النفطية بفعل الانخفاض الحاد في أسعار النفط ، وقد عاود الارتفاع في الأعوام من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١ إذ بلغ قيمة عرض النقد (١٣٩٨٨٦٠٠٠) مليون دينار عراقي عام ٢٠٢١ ، وبسبب الارتفاع هو الزيادة في السيولة المحلية

(١) سامرة عادل حمزة حسن، دور الإصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد الكلي - تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق، رسالة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٢٣م، ص ٩٠-٩١.

(٢) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، تقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٢م، ص ١٨

(٣) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، تقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٤م، ص ٣١

والأثر في التوسع لصادفي الديون الحكومية ويعزى هذا الارتفاع أيضا إلى التحسن نسبي في ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي واتجهت نحو التحسن بعد زيادة معدلات التوظيف،<sup>(١)</sup> وكذلك جاءت الزيادة في السيولة المحلية (M2) محصلة لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (٢٢,١%) وزيادة الودائع الأخرى (الودائع الثابتة والتوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (٩,٣%) لتسجل (٢١,٨%) مليون دينار لعام ٢٠٢١، وقد بلغ معدل النمو المركب لعرض النقد الواسع من ٢٠٢١-٢٠٠٤ (١٤,٤٩%)

## ٢. واقع الادخار الكلي في الاقتصاد العراقي: (The reality of total saving)

يتضح من خلال الجدول (١٨) أن أعلى معدل للادخار الكلي في العراق خلال المدة الزمنية ٢٠٢١-٢٠٠٤ ٢٠٠٤ تحقق عام ٢٠٠٩ إذ بلغ معدل النمو للادخار (٨٠,٦٢١%)، في حين أكبر تراجع في معدلات النمو للادخار تحقق عام ٢٠١٠ إذ بلغ (٥٦,٥٣٠-%)، وبلغ معدل النمو المركب خلال المدة (١٣,٦٧%)

## ٣. واقع الدخل الكلي في الاقتصاد العراقي: (The reality of total income)

من خلال البيانات الواردة في الجدول (١٨) والتي تبين تطور الدخل الكلي في العراق للمدة من ٢٠٢١-٢٠٠٤ نلاحظ حدوث تغيرات واضحة في الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه، إذ شهدت المدة من ٢٠٠٤-٢٠٠٨ ارتفاع في الدخل القومي بالأسعار الجارية إذ بلغت من (٤٦٩٢٣٣١٥,٧) إلى (١٤٧٦٤١٢٥٤) مليون دينار عراقي، ثم انخفض عام ٢٠٠٩ إذ بلغ (١٢٠٤٢٩٢٧٧,٢) مليون دينار عراقي واستمر بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة الزمنية، ويعود السبب في ذلك إلى تردي الوضع الأمني في العراق كما لعب الفساد الإداري والمالي دوراً مهماً في سوء توزيع الدخل فضلاً إلى السياسات الاقتصادية الخاطئة المتبعة في تلك الفترة، ثم عاود الدخل الكلي بالارتفاع خلال المدة من ٢٠١٣-٢٠١١ إذ بلغ (١٩٢٢٣٧٠٧٠,٣) (٢٤٣٥١٨٦٥٨,٥) مليون دينار عراقي، ويعود سبب الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط العالمي فضلاً إلى تحسن الوضع الأمني خلال هذه المدة، ثم عاود بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة من ٢٠٢٠-٢٠١٤ إذ بلغ (٢٣٦٧٠٨٠٣٦) (١٨٢٣٨٤٤٧٢) مليون دينار عراقي، ويعود السبب في التذبذب هو الظروف التي حدثت في العراق وانخفاض أسعار النفط العالمي وخوض العراق في الحرب مع الإرهاب، وما تركه من أثر سلبي على جميع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلاً إلى ذلك الظروف المالية التي أدت إلى هدر الأموال الطائلة على النفقات العسكرية واللوجستية، وتدايات جائحة كوفيد ١٩ وما تسببت به من تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وغلق حدود البلاد، ثم عاود بالارتفاع في عام ٢٠٢١ وهو أعلى ارتفاع خلال المدة الزمنية إذ بلغ (٢٤٦٦٢٠٢١٨,٥) مليون دينار عراقي، ويعود سبب الارتفاع إلى استقرار الوضع الأمني والاقتصادي في العراق فضلاً إلى تحسن صادرات النفط في السوق العالمي مما أثر على زيادة

(١) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي عام ٢٠٢٢م، ص ٢٢

أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية مما أثر على الدخل القومي . اعلى معدل نمو للدخل القومي عام ٢٠٠٩ إذ بلغ (٧١٥,٧%) وأدنى معدل نمو عام ٢٠٠٨ إذ بلغ (٨٥,٢٥-%). وبلغ معدل النمو المركب (٩,٦٦%) .

#### ٤. واقع التضخم في الاقتصاد العراقي: (The reality of inflation)

من خلال بيانات الجدول (١٨) يلاحظ أن معدل التضخم استمر بالزيادة إلنآن وصل اعلى معدل له عام ٢٠٠٦ إذ بلغ نسبة (٥٣,٢%)، بعد أنكان (٢٧%) عام ٢٠٠٤، وهذا يشير إلى تعرض الاقتصاد العراقي إلى معدلات تضخم حادة ويعزى ذلك تطبيق مزايا صندوق النقد الدولي، الخاصة برفع الدعم عن أسعار السلع الأساسية وبالخصوص المشتقات النفطية، والحد من الزيادة في أسعارها الامر التي يؤدي إلى تراجع في معدلات التضخم، ويعود الارتفاع في مجموعة المواد الغذائية، الوقود، والنقل والمواصلات، وقد شهدت معدلات التضخم انخفاضاً عام ٢٠٠٨ إذ بلغت (٢,٧%) ، ثم حققت انخفاضاً شديداً عام ٢٠٠٩ إذ بلغت (٢,٨-%) ، ثم اخذت معدلات التضخم بالارتفاع النسبي خلال الأعوام ٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢ إذ بلغت (٢,٤%) (٥,٦%) (٦,١%) على التوالي ، ويعود سبب الارتفاع في معدلات التضخم هو الرقم القياسي العام للمواد الغذائية والوقود والايجات ، وهذا الارتفاع في معظم المجاميع السلعية يعود إلى عوامل عدة منها التضخم المستورد، وكذلك عدم استخدام الايدي العاملة المعطلة، في سد الطلب المتزايد على السلع ، وقد وصلت معدلات التضخم إلى ادنى مستوى لها عام ٢٠١٩ إذ بلغت (٠,٢-%) هذا يؤكد على نجاح السياسات المتبعة في العراق في كبح جماح التضخم وبقاء معدلاته ضمن المرتبة العشرية ، ثم عاد بالارتفاع عام ٢٠٢١ إذ بلغ (٦,٠%)

#### جدول (١٨)

تحليل تطور متغيرات الاقتصاد الكلي (المتغيرات النقدية) بالأسعار الجارية للمدة ٢٠٢١-٢٠٠٤ مليون

#### دينار عراقي

السنة	عرض النقد بالمعنى الواسع M2 (١)	معدل نمو عرض النقد بالمعنى الواسع M2 (٢)	الادخار الكلي (٣)	معدل نمو الادخار الكلي (٤)	الدخل الكلي (٥)	معدل نمو الدخل الكلي (٦)	التضخم (٧)
2004	12254000	0	9141.6047	0	46923315.7	0	27
٢٠٠٥	14684000	١٩,٨٣	13821.041	51.1٩	65798566.8	40.2٣	37
٢٠٠٦	21080000	٤٣,٥٦	21234.354	53.6٤	85431538.8	29.8٤	53.2
2007	26956000	٢٧,٨٧	30718.65	44.66	100100816.6	17.17	30.8
٢٠٠٨	34920000	٢٩,٥٤	37957.082	23.56	14764125.4	-85.25	2.7

-2.8	715.6 <sup>٩</sup>	120429277.2	80.62	68558.515	٣٠,١٣	45443000	٢٠٠٩
2.4	21.6 <sup>١</sup>	146453468.5	-56.53	29801.902	٣٢,٨٨	60386000	2010
5.6	31.26	192237070.3	70.29	50749.998	١٩,٥٣	72178000	٢٠١١
6.1	18.٢٠	227221851.2	65.57	84027.276	٦,٩٤	77187497	٢٠١٢
1.9	7.17	243518658.5	13.04	94984.749	١٥,٩٧	89512076	2013
2.2	-2.٨٠	٢٣٦٧٠٨٠٣٦	8.47	103031.77	٣,٨٨	92988876	٢٠١٤
1.4	-٣١,٢٥	١٦٢٧٣٩٤٦٨,٢	-11.4٨	91208.8	٩,١٠-	84527272	٢٠١٥
0.5	١,٧٨	١٦٥٦٣٤٤١٧,٢	-53.09	42785.642	٧,٠٣	90466370	2016
0.2	١٠,٧٥	١٨٣٤٣٦١٧٣	-3.5٢	41280.311	٢,٦٤	92857047	٢٠١٧
0.4	١٨,٧١	٢١٧٧٥٣٨٧٢,٨	46.2٢	60358.258	٢,٧٣	95391000	٢٠١٨
-0.2	٢,٩٤	٢٢٤١٦٢٢١٨,٨	52.87	92271.25	٨,٤٤	103441٠٠٠	2019
0.6	-18.6٤	١٨٢٣٨٤٤٧٢	-2.91	89582.512	١٥,٩٢	119906000	٢٠٢٠
6	٣٥,٢٢	٢٤٦٦٢٠٢١٨,٥	2.49	91816.99	١٦,٦٦	139886000	٢٠٢١
		%٩,٦٦		%١٣,٦٧		%١٤,٤٩	المركب

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الاتية:

- أ. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، لسنوات متفرقة.
- ب. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية متفرقة.
- ج. معدل النمو البسيط للأعمدة (٢,٤,٦,٨) ومعدل النمو المركب من عمل الباحثة.



المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأنعكاسها في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

يمكن تحليل تطور مؤشرات التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأنعكاسها في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) من خلال النسب بين الائتمان الكلي والمتغيرات الحقيقية والنقدية للاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٢١-٢٠٠٤ في جدول (١٩) .

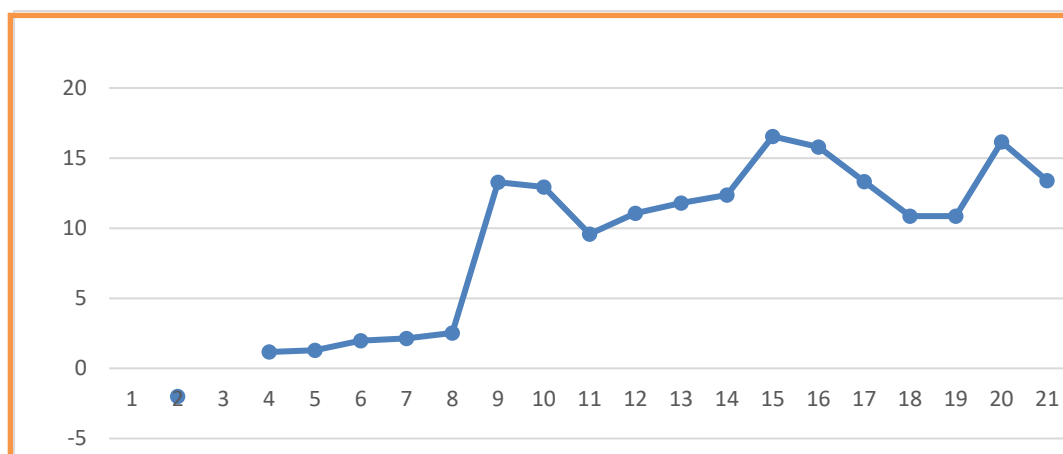
اولاً: المتغيرات الحقيقية

#### ١. نسبة الائتمان الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (Ratio of bank credit to GDP)

يتضح من خلال بيانات الجدول (١٩) أن نسبة الائتمان المصرفي الموجة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت عام ٢٠٠٤ ما يقارب (١,١٧) ، ثم اخذ بالارتفاع من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩ إذ بلغ من (١,٢٩) إلى (١٣,٢٩) على التوالي وهي نسب قريبة للنسبة المعيارية تدلل على التوجهات الجديدة للجهاز المصرفي نحو دعم القطاع الخاص ليسأهم في النشاط الاقتصادي ومن المتوقع أن تزداد النسب فوق مستوياتها للسنوات القادمة ، ولتؤكد ارتفاع أداء القطاع المصرفي العراقي وما يشهده من تطورات على مستوى فعاليته ورفع كفاءته بالإضافة إلى دعم سياسة التحرر المالي الذي يستخدمه البنك المركزي وارتفاع في مستوى دخول الأفراد، اما في عام ٢٠١٢ بدأ بالانخفاض إذ بلغ (١١,٠٦) ، عاد بالارتفاع عام ٢٠١٥ إذ يبلغ (١٦,٥٥) ، اما الأعوام من ٢٠١٦-٢٠٢١ نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت نسب متذبذبة والسبب يعود إلى قصور فاعليه المصارف التجارية في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعود سبب ذلك أيضاً إلى جملة من العوامل منها انخفاض العادات المصرفية ، مما جعل نسبة قليلة جداً من المدخرات تتجه نحو الجهاز المصرفي ، فضلاً عن انخفاض معدلات الفائدة على الودائع نتيجة لارتفاع معدلات التضخم ، إضافة إلى العامل الديني الذي يعتبر المصارف التجارية مصارف ربوية مما حرم التعامل بها. ، اما اعلى نسبة سجلها الائتمان المصرفي إلى GDP فقد كانت عام ٢٠١٥ إذ بلغت (١٦,٥٥) وعام ٢٠٢٠ إذ بلغت (١٦,١٧)، اما اقل نسبة مساهمة لائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤ إذ بلغ (١,١٧) وذلك لضعف القطاع الخاص وصغر حجمه ويتخذ الطابع العائلي ويعتمد على الأسلوب الذاتي في التمويل الغير الرسمي وارتفاع نسبة المضاربة بسبب ضعف الثقة بالجهاز المصرفي الناتج عن الوضع الاقتصادي المربك وانخفاض حجم المدخرات المحلية الناجمة عن انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد.

شكل بياني (٢)

نسبة الائتمان الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١



المصدر من اعداد الباحثة استناداً للبيانات جدول (١٩)

٢. نسبة الائتمان الكلي إلى اجمالي تكوين راس المال للقطاع الخاص

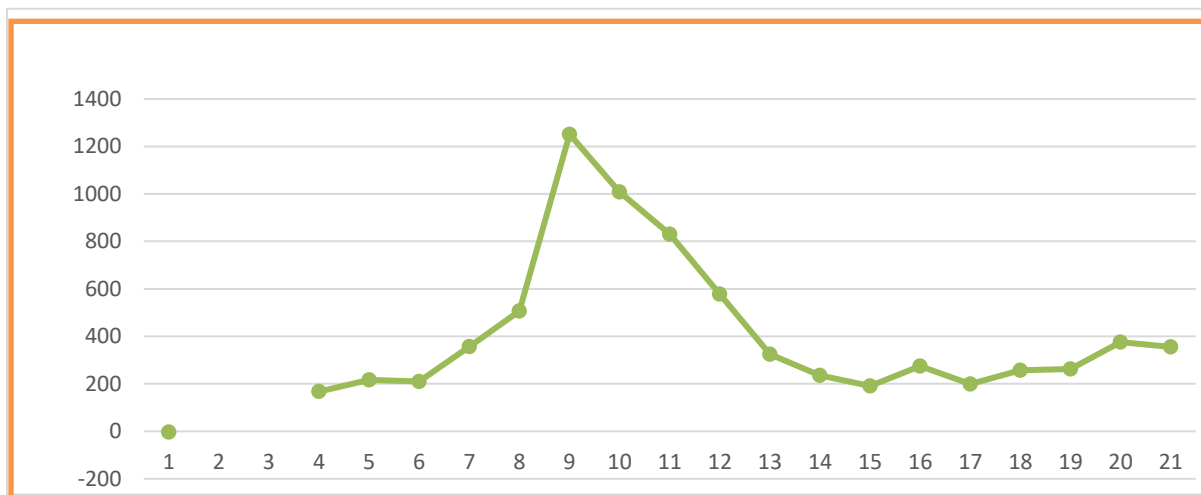
### Ratio of bank credit to total capital formation of the private sector

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (١٩) نسبة الائتمان الممنوح من قبل المصارف إلى اجمالي تكوين راس المال للقطاع الخاص نجد أن هذا المؤشر قد سجل نسب مرتفعة من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩ إذ بلغ (١٦٧,٦) (١٢٥١,١٦) ، وهذا يعود نتيجة توجيهات الدولة بإعطاء فرص اكبر لمشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد ، فضلاً في اتساع اعمال القطاع الخاص غير الرسمية في الاقتصاد العراقي وإذّي تمثلت في بعض الاعمال التجارية الصغيرة والاعمال الزراعية وبعض اعمال التوظيف الشخصي ، ثم اخذ بالانخفاض خلال الأعوام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ إذ بلغ (١٠٠٧,٦٨) (١٩١,٦٥) ، والسبب يعود إلى تردي الاوضاع الأمنية في العراق، فضلاً إلى أن اغلب المدخرات تذهب إلى غير القطاع الخاص ، ثم ارتفعت نسبة الائتمان للقطاع الخاص من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١ إذ بلغت (٢٧٥,٠٦) (٣٥٥,٥٧) ، ويعود السبب في زيادة النسب تحسن الوضع الاقتصادي وارتفاع الإيرادات العامة الناتجة عن رفع أسعار النفط العالمية ، وكذلك ارتفاع النسب يبين مدى توجه الائتمان للقطاع الخاص بدلا من القطاع العام والمؤسسات المملوكة للدولة وزيادة النسب يدل على الكفاءة المصرفية في توجيه المدخرات نحو المشاريع الأكثر إنتاجية ويدل على تحسن الوساطة المالية في تقديم خدماتها إلى القطاع الخاص دون القطاع العام ليؤكد توجه العمل المصرفي نحو تفعيل القطاع الخاص كونه المحرك الأساسي لعملية التحول الاقتصادي، لكن من الملاحظ أن اغلبي الائتمان الممنوح لهذا القطاع يذهب نحو الأفراد دون الشركات وبالأخص قطاع خدمات التجارة دون أن تحظى الصناعية التحويلية والزراعة بنسب جيدة فضلاً إلى الاستقرار الأمني في العراق مما أدى إلى تشجيع النشاط الاستثمار الخاص . إذ بلغت اعلى نسبة عام ٢٠٠٩ إذ بلغت

(١٢٥١,١٦) وأدنى نسبة عام ٢٠٠٤ إذ بلغت (١٠٥,١٤). والشكل البياني الاتي يوضح نسبة الائتمان الكلي إلى اجمالي تكوين راس المال للقطاع الخاص.

### شكل بياني (٣)

نسبة الائتمان الكلي إلى اجمالي تكوين راس المال للقطاع الخاص في العراق للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١



المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٩)

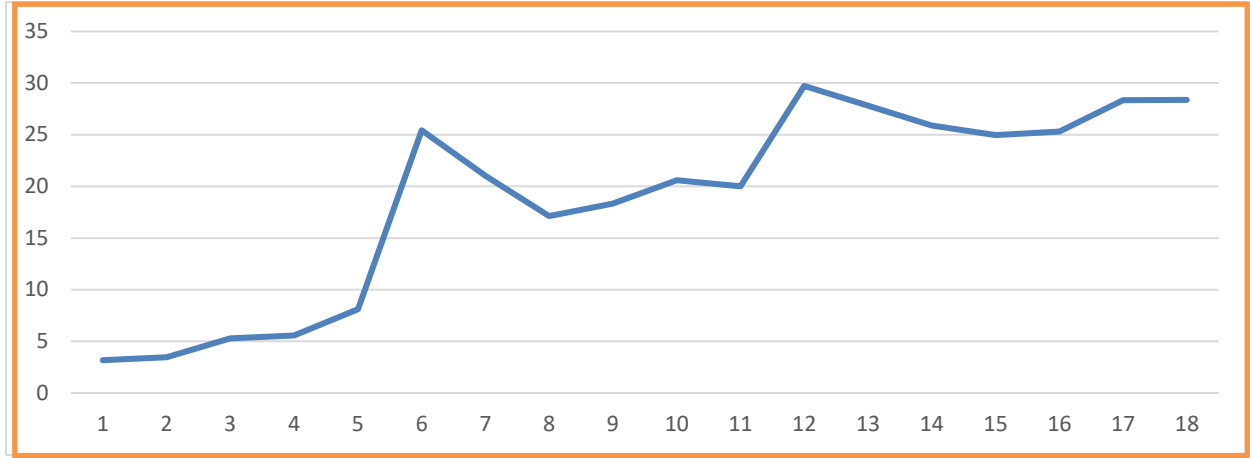
### ٣. نسبة الائتمان الكلي إلى الأنفاق الاستهلاكي الخاص

#### Ratio of bank credit to private consumer spending

توضح بيانات جدول (١٩) نسبة الائتمان المصرفي إلى الأنفاق الاستهلاكي الخاص، ففي عام ٢٠٠٤ بلغت نسبة الائتمان إلى الأنفاق الاستهلاكي (٣,١٧%) ، ثم استمر بالارتفاع خلال عام ٢٠١٠ إذ بلغت النسبة (٢٩,٠٩%) ، وسبب الزيادة الملحوظة في نسبة الائتمان إلى الأنفاق الاستهلاكي إلى الأنفاق الاقتصادي بين العراق والعالم الخارجي وتنوع السلع والبضائع المستوردة وزيادة الطلب عليها نتيجة تحسن دخول الأفراد وزيادة في رواتب القطاع العام، اما خلال عام ٢٠١١ قد أنخفضت نسبة الائتمان المصرفي إلى الأنفاق الاستهلاكي إذ بلغت (٢٧,٣٤%) ، ثم ارتفعت النسبة عام ٢٠١٥ إذ بلغت (٢٩,٧٢%) . وفي الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠٢١ تذبذبت معدلات الأنفاق الاستهلاكي الخاص ما بين الارتفاع والانخفاض ووصلت نسبته إلى (٣٢,٩٢%) عام ٢٠٢١ وهي اعلى نسبة بلغها الائتمان المصرفي إلى الأنفاق الاستهلاكي الخاص ويعود السبب في الارتفاع إلى تحسن الاوضاع الاقتصادية والأمنية في العراق، وفي حين أدنى نسبة بلغت عام ٢٠٠٤ (٣,١٧%) مما يعكس تنامي أهمية التمويل المصرفي للأنفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص والشكل البياني الاتي يوضح نسبة الائتمان الكلي إلى الأنفاق الاستهلاكي الخاص.

شكل بياني (٤)

نسبة الائتمان المصرفي إلى الأنفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١



المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٩)

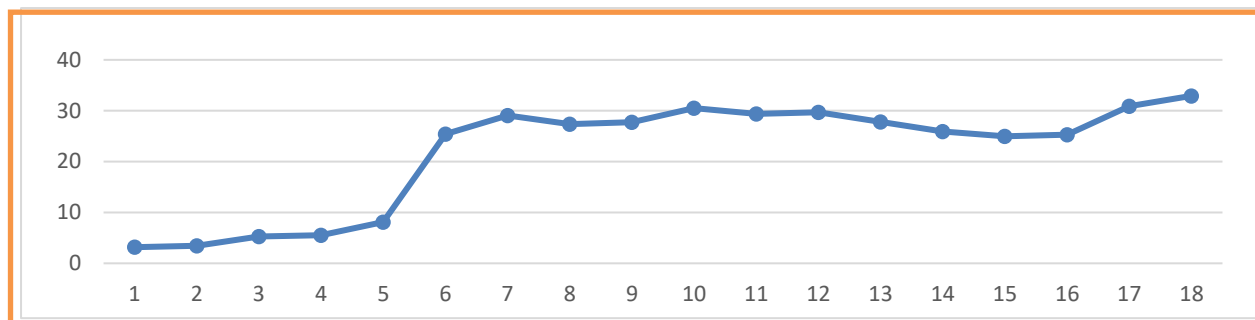
٤. نسبة الائتمان الكلي إلى الأنفاق الاستثماري الخاص

**Ratio of bank credit to private investment spending**

توضح بيانات الجدول (١٩) أثر الائتمان المصرفي على الأنفاق الاستثماري الخاص، ففي عام ٢٠٠٤ بلغت نسبة الائتمان إلى الأنفاق الاستثماري (١٥,٨١)، واستمر بالارتفاع حتى عام ٢٠٠٩ إذ بلغت نسبة الائتمان (١٦٥,١٤)، أما في عام ٢٠١٠ قد أنخفضت النسبة إذ بلغت (١٠٧,٦٠)، واستمر الانخفاض في نسبة الائتمان المصرفي إلى الأنفاق الاستثمار خلال السنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ على التوالي، حيث بلغ عام ٢٠١٤ (٨١,٥٥)، بسبب الظروف الذي مر بها الاقتصاد العراقي اولاً وسياسة التقشف الحكومية ثانياً بجانب حالة الركود الاقتصادي ثالثاً، أما عام ٢٠١٧ فقد ارتفعت نسبته حتى بلغت ما يقارب (١٦٠,٤٢) واستمرت هذه النسبة في الارتفاع خلال الأعوام اللاحقة حتى بلغت عام ٢٠٢١ ما يقارب (١٢٥٨,٤٤) وهو اعلى نسبة بلغها الائتمان المصرفي إلى الأنفاق الاستثماري خلال هذا العام، وادنى نسبة عام ٢٠٠٤ إذ بلغت (١٥,٨١) وتعكس النسب في الجدول تذبذب العلاقة بين الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص، مما يشير الى ضعف العلاقة وعدم اعتماد الاستثمار الخاص على التمويل المصرفي في تطور قيمه المطلقة، والشكل البياني الاتي يوضح نسبة الائتمان إلى الأنفاق الاستثماري.

شكل بياني (٥)

نسبة الائتمان الكلي إلى الأنفاق الاستثماري الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١



المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٩)

ثانياً: نسبة الائتمان الكلي إلى المتغيرات النقدية

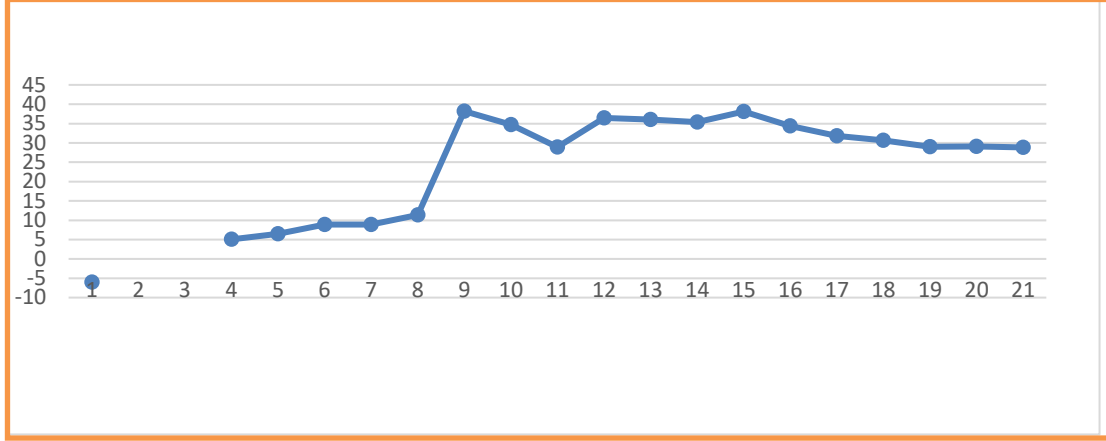
١. نسبة الائتمان الكلي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع M2

### Ratio of bank credit to money supply in the broad sense

توضح بيانات الجدول (١٩) أثر الائتمان المصرفي على عرض النقد بالمعنى الواسع، وتبين أن أثر الائتمان الكلي على معدل عرض النقد حقق نمو من عام ٢٠٠٤ إذ بلغ (٥,٠٦) واستمر بالارتفاع لغاية ٢٠٠٩ إذ بلغ (٣٨,٢) ، وهو اعلى معدل خلال السلسلة الزمنية ، وادنى معدل عام ٢٠٠٤ إذ بلغ (٥,٠٦) ، ويتبين من الجدول المذكور أعلاه تذبذب هذه النسب بشكل كبير وهذا يدل على تذبذب العملة خارج الجهاز المصرفي بالمقابل تذبذب اجمالي الودائع إلى عرض النقد بالإضافة إلى سحب الودائع خارج الجمهورية وارتفاع هجرة المواطنين إلى الخارج بسبب تردي الوضع الأمني في البلاد وهذه المؤشرات تعكس ضعف توظيف السيولة من قبل الجهاز المصرفي في عمليات التمويل ومنح الائتمان، والشكل البياني الاتي يوضح نسبة الائتمان الكلي إلى عرض النقد.

شكل بياني (٦)

نسبة الائتمان الكلي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع في الاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١



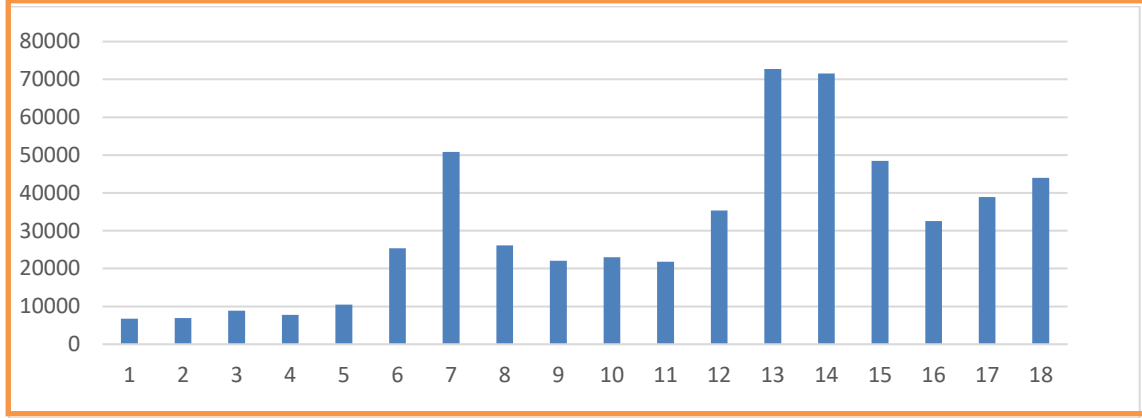
المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٩)

٢. نسبة الائتمان الكلي إلى الادخار الكلي (Ratio of bank credit to total savings)

توضح بيانات الجدول (١٩) أثر الائتمان المصرفي على الادخار الكلي، وتبين أن نسبة الائتمان المصرفي إلى الادخار الكلي في عام ٢٠٠٤ بلغ (٦,٧٩)، ثم اخذ بالارتفاع لغاية عام ٢٠٠٦ إذ بلغ (٨,٨٦)، ثم أنخفضت النسبة عام ٢٠٠٧ إذ بلغت (٧,٧٧)، ثم عادت لترتفع النسبة من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ إذ بلغت (١٠,٤٨) إلى (٧٠,٣١)، أنخفضت النسبة عام ٢٠١١ إذ بلغت (٤١,٠٩)، بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية التي مر بها العراق، ثم عاد بالارتفاع حتى عام ٢٠١٦ إذ بلغت النسبة (٧٢,٧٣) وهي اعلى نسبة خلال المدة الزمنية، واخذت هذه النسب بالتذبذب خلال الأعوام من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١ ما بين الارتفاع والانخفاض إذ بلغت النسبة من (٣٨,٩٣) إلى (٤٣,١٠)، ويشير التذبذب في الائتمان الكلي والادخار الكلي الى تحسن نسبي في العلاقة بين المتغيرين باتجاه ارتفاع مساهمة الادخار بنمو الائتمان وتحسن قدرة الجهاز المصرفي على جذب المدخرات وتوظيفها، والشكل البياني يوضح نسبة الائتمان الكلي إلى الادخار الكلي.

شكل بياني (٧)

نسبة الائتمان الكلي إلى الادخار الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١



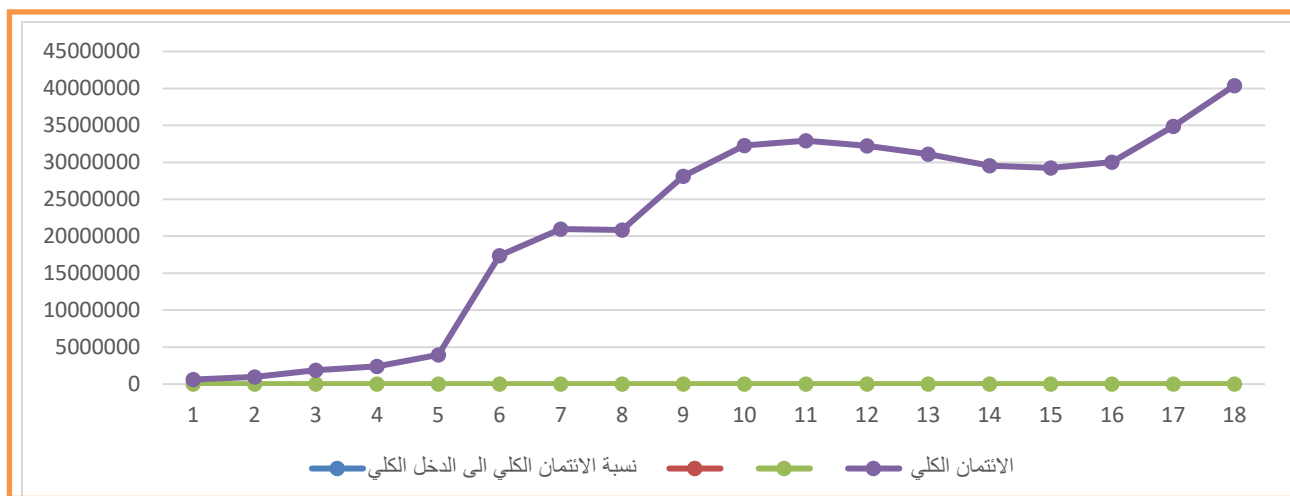
المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٩)

٣. نسبة الائتمان الكلي إلى الدخل الكلي (Ratio of bank credit to total in come)

توضح بيانات الجدول (١٩) أثر الائتمان المصرفي على الدخل الكلي، وتبين أن نسبة الائتمان المصرفي إلى الدخل الكلي في عام ٢٠٠٤ بلغت (١,٣٢)، ثم استمرت بالارتفاع لغاية عام ٢٠٠٨ إذ بلغت (٢٦,٩٤%) ، يعود السبب إلى تحسن الأوضاع الامنية والاقتصادية في العراق فضلا إلى التطور الذي حصل في عمل الجهاز المصرفي ، ويتبين من خلال الجدول المذكور أعلاه تذبذب النسب بشكل كبير ما بين الارتفاع والانخفاض، وهذا يشير إلى تطور نسبي في العلاقة بين الائتمان الكلي والدخل الكلي باتجاه ارتفاع العلاقة بينهما بفعل التأثير المتبادل هذه المؤشرات تعكس نمو الجهاز المصرفي ، والشكل البياني يوضح نسبة الائتمان المصرفي إلى الدخل الكلي .

شكل بياني (٨)

نسبة الائتمان الكلي إلى الدخل الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١



المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٩)

جدول (١٩)

النسب بين الائتمان الكلي والمتغيرات الحقيقية والنقدية للاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١ مليون دينار عراقي

المتغيرات النقدية		المتغيرات الحقيقية				السنة		
نسبة الائتمان الكلي / الدخل الكلي (٨)	نسبة الائتمان الكلي / الادخار الكلي (٧)	نسبة الائتمان الكلي / عرض النقد (٦)	نسبة الائتمان الكلي / الأنفاق الاستثماري (٥)	نسبة الائتمان الكلي / الأنفاق الاستهلاكي الخاص (٤)	نسبة الائتمان الكلي / تكوين راس المال للقطاع الخاص (٣)	نسبة الائتمان الكلي / الناتج المحلي الإجمالي (٢)	اجمالي الائتمان الكلي الممنوح للقطاع الخاص (١)	
١,٣٢	٦,٧٩	٥,٠٦	١٥,٨١	٣,١٧	١٦٧,٦	١,١٧	٦٢٠,٢٦٧	2004
١,٤٤	٦,٨٨	٦,٤٧	٢٠,٧٨	٣,٤٤	٢١٦,٥٢	١,٢٩	٩٥٠,٢٨٧	٢٠٠٥
2.20	٨,٨٦	8.92	٣١,٢١	٥,٢٩	209.52	1.9٧	1881014	٢٠٠٦
٢,٣٩	٧,٧٧	٨,٨٦	٣٠,٩١	٥,٥٦	356.67	2.14	2387433	2007
٢٦,٩٥	١٠,٤٨	11.39	٣٣,٤٩	٨,١٠	506.5١	2.53	3978301	٢٠٠٨
١٤,٤٢	٢٥,٣٢	38.2	١٦٥,١٤	٢٥,٤٤	1251.16	13.2٩	17362146	٢٠٠٩
١٤,٣١	٧٠,٣١	٣٤,٧٠	١٠٧,٦٠	٢٩,٠٩	1007.68	12.9٣	20952613	2010
١٠,٨٥	٤١,٠٩	٢٨,٨٩	١٠٧,٠٨	٢٧,٣٤	830.١٠	9.59	20851303	٢٠١١
١٢,٣٨	٣٣,٤٧	36.43	١٥٧,٧١	٢٧,٧٦	578.002	11.06	28122743	٢٠١٢
١٣,٢٥	٣٣,٩٦	٣٦,٠٤	١٠٩,٩٠	٣٠,٥٢	324.1٩	11.79	32257136	2013
١٣,٩١	٣١,٩٦	35.41	٨١,٥٥	٢٩,٣٩	236.0٩	12.36	32928634	٢٠١٤
١٩,٨٠	٣٥,٣٣	٣٨,١٢	٨٣,١٤	٢٩,٧٢	191.65	16.55	32220464	٢٠١٥
١٨,٧٩	٧٢,٧٣	٣٤,٤٠	١١٢,٠٣	٢٧,٨١	275.06	15.80	31119752	2016
١٦,١٠	٧١,٥٤	31.80	١٦٠,٤٢	٢٥,٨٩	199.17	13.32	29530500	٢٠١٧



١٣,٤٢	٤٨,٤٣	30.64	١٧٧,٥٥	٢٤,٩٧	256.5٨	10.87	29232374	٢٠١٨
13.39	٣٢,٥٤	٢٩,٠٣	٢١٧,٢٤	٢٥,٣٠	262.09	10.87	30023945	2019
19.12	٣٨,٩٣	29.08	١٤٢,٧٩	٣٠,٩٢	375.37	16.1٧	34871932	٢٠٢٠
١٦,٣٧	٤٣,١٠	٢٨,٨٧	١٢٥٨,٤٤	٣٢,٩٢	355.5٧	13.٤٠	40382293	٢٠٢١
١٥,٠١	٣٤,٤٢	٢٦,٢٤	١٦٧,٣٨	%١٣,٨٨	%٤٢٢,٢٠	%٩,٨٤	%٢١,٦٥	المتوسط
%	%	%	%					

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (١٧)(١٨)

**المطلب الثالث: تحليل تطور الائتمان النقدي والتعهدي للقطاع الخاصوأنعكاسه في متغيرات الاقتصاد الكلي**  
**اولاً: تحليل العلاقة بين الائتمان النقدي والمتغيرات الكلية**  
**١. العلاقة بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص والنتائج المحلي الإجمالي.**

من خلال بيانات الجدول رقم (٢٠) تظهر لنا قيم السلسلة الزمنية للنسب المئوية للائتمان النقدي إلى متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة، إذ يظهر في العمود رقم (٢) نسبة الائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسب الرقمية التي تكشف عبر السلسلة الزمنية التطورات في العلاقة التناسبية بين حجم الائتمان النقدي الإجمالي الممنوح من القطاع المصرفي للقطاع الخاص نسبة إلى التطورات في الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن حجم الائتمان النقدي المباشر الذي يقدمه الجهاز المصرفي للقطاع الخاص يمثل احد أهم قنوات الأنفاق على الناتج الذي ينعكس في تمويل عمليات الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ، وكذلك زيادة الطلب الاستهلاكي ، مما ينعكس على تشغيل الموارد الاقتصادية ، وزيادة الدخل والتشغيل وخفض معدلات البطالة ، ونمو تكوين راس المال الثابت إضافة إلى النتيجة النهائية المتمثلة بتحسين مستويات المعيشة ، هذا في ضوء العلاقة التناسبية بين قيمة الائتمان النقدي والناتج المحلي الإجمالي التي تعكس الطاقة الاستيعابية المتنامية من القطاع المصرفي للاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة .

ومن خلال قيم السلسلة الزمنية في العمود رقم (٢) يظهر لنا نسبة الائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل مطرد خلال سنوات السلسلة الزمنية، إذ تطورت النسب من (%١٧,١) عام ٢٠٠٤ إلى (%٥,٢٦) عام ٢٠١٠ إذ بلغت النسبة ذروتها عام ٢٠٢٠ بمقدار (%١١,٩٩)، ورغم معدل النمو الإيجابي في اتجاه تطور النسب المئوية الا أن متوسط النسب البالغة (%٦,١٦) يعكس ضعف التمويل المصرفي النقدي المتاح للقطاع الخاص. الا أن هذه النسب هي الأقل عالمياً والذي يعود إلى صغر سوق الائتمان وتدني مستوى النشاط التمويلي للقطاع المصرفي نتيجة محددات منح الائتمان التي تقوم عليها سياسات الائتمان في القطاع المصرفي وارتفاع حجم المخاطر النظامية المقدره، وعدم قدرة القطاع الخاص على توفير الضمانات المطلوبة بسبب ارتفاع قيمة الضمانات والفوائد بالمقارنة مع حجم الموجودات والأصول والمركز المالي للوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص.

ورغم معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الإيجابية هي من المؤشرات التي تدعم التوسع في الائتمان النقدي، إلا أن العوامل المثبطة للدور التمويلي للقطاع المصرفي للقطاع الخاص كان تأثيرها اكبر، مما يستدعي إعادة النظر في سياسة الائتمان المصرفي من خلال عمليات التنمية المالية في القطاع المصرفي، إضافة إلى تنمية مستوى الجدارة الائتمانية للشركات والأفراد من خلال تطور الأطر التشريعية المنظمة لسوق الائتمان والداعمة للمركز المالي للوحدات الاقتصادية<sup>(١)</sup>

## ٢. العلاقة بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص وأجمالي تكوين رأس المال في القطاع الخاص

من خلال بيانات الجدول (٢٠) عمود رقم (٣) يتضح لنا نسبة الائتمان النقدي المصرفي الممنوح للقطاع الخاص إلى تكوين رأس المال للقطاع الخاص، وهي النسب التي تعكس تناسب الائتمان النقدي مع حجم الأنفاق على تكوين رأس المال في القطاع الخاص المتمثل بأنفاق الشركات والأفراد على امتلاك الأصول الثابتة الجديدة والمستعملة والمبالغ المنفقة في تطوير وتحسين وأطاله العمر الإنتاجي للأصول وأنشاء دور السكن

يتضح من خلال بيانات السلسلة الزمنية في العمود رقم (٣) أن نسبة الائتمان النقدي الممنوح من القطاع المصرفي للقطاع الخاص إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص قد تراوحت بين (١٦٧,٦) عام ٢٠٠٤ إلى (٤١٠,١) عام ٢٠١٠ ، ثم بلغت ذروتها عام ٢٠٠٨ لتبلغ (٥٠٦,٥١) % ، وبعد ذلك اتجهت النسب للتراجع والتذبذب حتى سجلت اقل قيمة بلغت (١٠٧,٤٨٣) % عام ٢٠١٥ وبمتوسط عام للسلسلة بلغ (٢٥٢,٩) % ولما كانت الزيادة في رأس المال الثابت هي دالة في زيادة الأرباح المتحققة وتدني التكاليف المترتبة على عمليات الاستثمار والاستهلاك الجاري ، فأنأثر النمو الإيجابي في الائتمان النقدي على تكوين رأس المال واضح ، إلا أن معدلات التناسب في القيم بين المتغيرين تشير انخفاض قيم تكوين رأس المال إلى قيم الائتمان النقدي، مما يعكس ضعف تأثير التمويل المصرفي النقدي للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي المتأتي من الأثر التوسعي في الاستثمارات على مؤشرات الدخل والاستهلاك والاسعار<sup>(٢)</sup> .

## ٣. العلاقة بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص والأنفاق الاستهلاكي الخاص.

يمثل التمويل المصرفي للقطاع الخاص أحد مصادر تمويل الأنفاق الاستهلاكي الخاص من خلال ما تقدمه المصارف من قروض وسلف شخصية لأغراض الأنفاق والخدمات لتسيير الحياة وتلبية الاحتياجات ورغبات الأفراد والاسر في القطاع العائلي.

(١)عمار الهيتي ، أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي على الائتمان النقدي المباشر الممنوح من القطاع المصرفي : دراسة في الاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٤-٢٠١٧ .

مظهر محمد صالح: الاختلالات الادخارية في العراق، رؤية تشخيصية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، الموقع الالكتروني.  
(٢)عاطف لافي ، وآخرون ، الائتمان المحلي دراسة في ابعاده واثاره في العراق ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، العدد ١٦ ، ٢٠١٥م ، ص ٢١

ولأن الاستهلاك الخاص أحد أهم مكونات الأنفاق على الناتج المحلي الإجمالي وكذلك يمثل المؤشر الأساسي لمستوى المعيشة ، لذلك فإن التمويل المصرفي للأنفاق الاستهلاكي يمثل القناة الأساسية لزيادة مستويات الأنفاق الاستهلاكي الخاص خارج حدود الدخل المكتسب، وأللائتمان النقدي يرتبط بعلاقة تأثير طردي مع الأنفاق الاستهلاكي الخاص بشكل مباشر عن طريق الائتمان النقدي الموجه للاستهلاك الخاص وبشكل غير مباشر عن طريق تأثير الائتمان النقدي على الأنفاق الاستثماري ومن ثم زيادة الدخل والتي تنعكس في زيادة الأنفاق الاستهلاكي الخاص.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (٢٠) العمود رقم (٤) نجد أن نسبة الائتمان النقدي إلى الأنفاق الاستهلاك الخاص قد تطورت بشكل ملحوظ (٣،١٧) عام ٢٠٠٤ إلى (١٦،٠٣) عام ٢٠١٣ ثم تباطئه الزيادة حتى ٢٠٢١ التي حققت تطور ملفت لتصل النسبة إلى (٢٤،١١) وبمتوسط للسلسلة بلغ (١٣،١٩) ، وأن اتجاه تطور النسبة خلال السلسلة الزمنية يشير إلى العلاقة الطردية بين الائتمان النقدي والأنفاق الاستهلاكي الخاص وأن تزايد النسبة يشير إلى العلاقة التناسبية الإيجابية المتزايدة بين المتغيرين والتي تمثل احد عوامل تطور النمو الاقتصادي وتحسن فعالية القطاع المصرفي في توفير الاحتياجات المصرفية للقطاع الخاص .

#### ٤. العلاقة بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص والأنفاق الاستثماري الخاص.

أللائتمان النقدي هو المصدر الأهم في تمويل الأنفاق الاستثماري الخاص وكما يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (٢٠) العامود رقم (٥) أن نسبة الائتمان النقدي إلى الأنفاق الاستثماري الخاص تزايدت بشكل ملحوظ ، إذ ارتفعت من (١٥،٨١) عام ٢٠٠٤ إلى(٦٣،٦٨) عام ٢٠١١ ثم بلغت (٨٦،١٦)(٢٢٢،٠١)عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١ على التوالي ،في حين بلغ المتوسط (١٠٩،١١) ، وهذا التزايد المضطرب في النسب يشير إلأن الزيادة في الائتمان النقدي اكبر من الزيادة في الاستثمار الخاص وهي علاقة تشير إلى إشكالية هيكلية في قدرة القطاع المصرفي على ربط الائتمان النقدي المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بالأنفاق وقد يتعلق الامر في الإفصاح الحقيقي عن البيانات المالية في القطاع الخاص بسبب التهرب الضريبي والتصريح عن الدخل.

#### ٥. العلاقة بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص وعرض النقد بالمعنى الواسع M2

وهي العلاقة التي تشير إلى احد مؤشرات العمق النقدي للاقتصاد العراقي ، فالتناسب بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص وعرض النقد يشير العلاقة بين حجم عرض النقد والميزانية العمومية للقطاع المصرفي ، وقدرة هذا القطاع على جذب العملة ورفع مستوى السيولة من مصادرها المختلفة وتوظيفها وفق سياسة ائتمان كفؤه وفعاله ، وأن واقع هذه العلاقة في الاقتصاد العراقي ومن خلال مؤشرات نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص و M2 كما في جدول رقم (٢٠)عمود رقم (٦) يشير إلى تحسن ملحوظ في النسبة من (٥،٠٦) عام ٢٠٠٤ حتى استقرارها عند مستوى ٢٠% تقريباً بعد عام ٢٠١٤ ،

ورغم هذه الزيادة الجوهرية في العمق النقدي المصرفي بدلالة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الا أنها مازالت عند المستوى الذي لم يتجاوز تشوه العلاقة الهيكلية بين عرض النقد والمركز المالي للقطاع المصرفي العراقي ، مما يشير إلى الحاجة إلى تحسن مستويات التنمية المالية في الاقتصاد العراقي (١)

#### ٦. العلاقة بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص والادخار الكلي.

يمثل الادخار الكلي المصدر الأساسي للودائع في القطاع المصرفي وأن الأخيرة هي المصدر الأساسي للائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص، لذلك فإن التطورات المتناسبة إيجابياً بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص والادخار، تشير إلى فعالية القطاع المصرفي في جذب المدخرات وتوظيفها، وهذا ما تعكسه النسب في جدول رقم (٢٠) العمود رقم (٧) إذ بلغت النسبة (٦,٨%) تقريباً عام ٢٠٠٤ ثم تطورات إلى (٢٢,٤%) عام ٢٠١١ حتى بلغت ذروتها عام ٢٠١٧ إذ بلغت (٤٧,١٢%) تقريباً. أن ارتفاع النسب يدل على أن الائتمان النقدي يزداد بوتيرة اعلى من زيادة الادخار الكلي وهو يعكس احد مظاهر الخلل الهيكلية في الاقتصاد العراقي المتمثل بضعف معدلات الادخار من جهة ومحدودية قدرة القطاع المصرفي على جذب المدخرات من جهة أخرى (٢).

#### ٧. العلاقة بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص والدخل الكلي.

تمثل نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص إلى الدخل الكلي، الميل المتوسط للتناسب بين تطورات الائتمان النقدي للقطاع الخاص والتطورات في الدخل، والتي تعكس مدى تناغم وتناسب التطورات في تمويل القطاع المصرفي للقطاع الخاص من جهة والتغيرات في الدخل الكلي من جهة أخرى، ومن خلال بيانات الجدول رقم (٢٠) العمود رقم (٨) فإن النسب بين الائتمان النقدي والدخل الكلي تطورت بشكل متنامي متذبذب ومحدود نسبياً من (١,٣٢%) عام ٢٠٠٤ إلى (٥,٩١%) عام ٢٠١١ حتى بلغت أقصاها عام ٢٠٢٠ نسبة (١٤,١٨%) وبمتوسط بلغ (٨,٢٤%) ، وهو ما يدل على ضعف العلاقة بين تطورات الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص مع تطورات الدخل الكلي وهو يعود إلى تدني نسبة التمويل المصرفي للقطاع الخاص في الأنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (٣)، وإلى ارتفاع نسبة الدخل المتولد في القطاع الحكومي والمعتمد على القطاع النفطي ، مقابل مساهمة محدودة ومستقرة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين (٢٦%) عام ٢٠٠٤ إلى (٣٣%) عام ٢٠٢١ (٤).

(١) احمد بريهي علي ، المصارف والائتمان والعمق المالي ، مصدر سابق ، ص ٢١-٢٣-٢٧  
 (٢) عمر أيهاب نافع ، دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التجارة ، مصر ، ٢٠٢٠م ، ص ٩٦، ٩٥، ٧٨، ٧٥  
 (٣) مجلس الوزراء ، هيئة المستشارين ، استراتيجية تطور القطاع الخاص (٢٠١٤-٢٠٣٠)  
 (٤) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢١م ، ص ١٨-٢١

الجدول (٢٠)

النسب بين الائتمان المصرفي النقدي الممنوح للقطاع الخاص والمتغيرات الحقيقية والنقدية للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١ مليون دينار عراقي

المتغيرات النقدية		المتغيرات الحقيقية					اجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	السنة
نسبة الائتمان النقدي /الدخل الكلي	نسبة الائتمان النقدي / الادخار الكلي	نسبة الائتمان النقدي /عرض النقد الواسع M2 (٦)	نسبة الائتمان النقدي / الأتفاق الاستثماري الخاص	نسبة الائتمان النقدي / الأتفاق الاستهلاكي الخاص	نسبة الائتمان النقدي / تكوين راس المال للقطاع الخاص (٣)	نسبة الائتمان النقدي / الناتج المحلي الإجمالي		
(٩)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
1.32	٦,٧٩	٥,٠٦	١٥,٨١	3.17	167.6	1.17	620267	2004
1.44	6.88	6.47	20.78	٣,٤٤	216.52	1.29	950287	٢٠٠٥
2.20	٨,٨٦	8.92	٣١,٢١	٥,٢٩	209.52	1.9٧	1881014	٢٠٠٦
٢,٣٩	٧,٧٧	8.85	30.91	٥,٥٦	356.67	2.14	2387433	2007
٢٦,٩٤	١٠,٤٨	11.39	٣٣,٤٩	٨,١٠	506.51	2.53	3978301	٢٠٠٨
٣,٨٦	٦,٧٨	10.22	44.19	٦,٨١	334.81	3.5٦	4646167	٢٠٠٩
5.82	٢٨,٦١	14.12	43.79	١١,٨٣	410.1	5.26	8527131	2010
٥,٩١	٢٢,٣٨	15.73	٦٣,٦٨	١٤,٨٩	٤٥٢,١٠	٥,٢٢	11356308	٢٠١١
٦,٤٥	١٧,٤٣	18.98	٤٩,٩١	١٤,٤٦	٣٠١,١٠	٥,٧٦	14650102	٢٠١٢
٦,٩٦	١٧,٨٤	18.93	٤١,٩٧	١٦,٠٣	١٧٠,٣٢٥	٦,١٩	16947533	2013
٧,٥٠	١٧,٢٢	19.08	٤٥,٧٩	١٥,٨٤	١٢٧,٢٣	٦,٦٦	17745141	٢٠١٤
١١,١٠	١٩,٨١	٢١,٣٨	٦٥,٠٥	١٦,٦٧	١٠٧,٤٨٣	٩,٢٨	18070058	٢٠١٥
١٠,٩٨	٤٢,٤٩	٢٠,١٠	٩٨,٧٧	١٦,٢٤	١٦٠,٧	٩,٢٣	18180970	2016
١٠,٦٠	٤٧,١٢	٢٠,٩٥	١١٨,١٥	١٧,٠٥	١٣١,١٠	٨,٧٨	19452293	٢٠١٧
٩,٢٨	٣٣,٤٩	21.19	١٤٦,٢٨	١٧,٢٧	١٧٧,٤٤	٧,٥٢	20216073	٢٠١٨
٩,٣٩	٢٢,٨٠	20.34	٨٦,١٦	١٧,٧٣	١٨٣,٦٩٠	٧,٦٢	21042213	2019
14.18	٢٨,٨٧	21.57	٨٠٦,٠٩	٢٢,٩٤	٢٧٨,٤٣٧	١١,٩٩	25866652	٢٠٢٠
١١,٩٩	٣٢,٢١	٢١,١٥	٢٢٢,٠١	٢٤,١١	٢٦٠,٤٣٦	٩,٨١	29578293	٢٠٢١
%٨,٢٤	%٢٠,١	%١٥٨,٠٣	%١٠٩,١١	%١٣,١٩	%٢٥٢,٩٠	%٥,٨٩	%١٣,١١	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٨) (١٩)

### ثانياً: تحليل العلاقة بين الائتمان التعهدي والمتغيرات الكلية المختارة

#### ١. العلاقة بين الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص والنتائج المحلي الإجمالي.

يعد الائتمان التعهدي احد أهم مصادر التمويل المصرفي الغير مباشر للقطاع الخاص ، إذ يوفر الائتمان التعهدي الاحتياجات التمويلية للوحدات الاقتصادية والأفراد عن طريق ضمان الالتزامات المالية في العمليات الاقتصادية الجارية بين اطراف النشاط الاقتصادي ، وبالتالي فإن هذا النوع من التمويل الغير مباشر يمثل احد أهم مقومات دورة النشاط الاقتصادي ، وديمومة وتنامي العمليات الاقتصادية في أنشطة القطاعات الاقتصادية ذات الطبيعة المؤثرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي مثل قطاع المقاولات والاستيراد والتبادل الداخلي وعمليات الاستثمار وتسيير النشاط الإنتاجي وغيرها من العمليات ذات الأثر في تنمية الناتج المحلي الإجمالي.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (٢١) العمود رقم (٢) نجد أن نسبة الائتمان التعهدي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد شهد تذبذب واضح بالانخفاض خلال سنوات السلسلة الزمنية وقد تراوحت بين (٩,٧٣%) عام ٢٠٠٩ إلى (٣,٢٥%) عام ٢٠١٩ وبمتوسط قدرة (٥,٤٧%) ، مما يعكس ضعف عمليات التمويل المصرفي التعهدي للقطاع الخاص ، وذلك لعوامل ترتبط بقدرة القطاع المصرفي على تقديم هذا النوع من التمويل ومنها كفاية راس المال وطبيعة المحفظة الاستثمارية للبنوك ومبدأ التحفظ في منح الائتمان التعهدي والصعوبات المؤسسية وغيرها من العوامل ،فضلا إلى العوامل المتعلقة بطلب القطاع الخاص لهذا النوع من التمويل وأهمها اعتماد الاستيراد على التحويلات خارج القطاع المصرفي وفي جانب اخر اعتماد قطاع المقاولات على الضمانات العينية والعقارية في الضمانات المقدمة للحصول على المشاريع ، مع ضعف عمليات السحب على المكشوف لمشاكل تتعلق بالجدارة الائتمانية للأفراد والوحدات الاقتصادية (١).

#### ٢. العلاقة بين الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص واجمالي تكوين راس المال في القطاع الخاص.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (٢١) العمود رقم (٣) يتضح أن التناسب في تطور الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص واجمالي تكوين راس المال في هذا القطاع قد شهدت تذبذب شديد إذ تراوحت النسب ما بين (٩١٦,٣%) عام ٢٠٠٩ و(٧٨,٤%) عام ٢٠١٩ ، وهذا ما يعكس عدم التناسب بين المتغيرين بسبب ضعف العلاقة بين التمويل التعهدي وعمليات تكوين راس المال في القطاع الخاص نتيجة طبيعة عمليات التمويل التعهدي التي تركز على تسيير العمليات الجارية للمشروعات في قطاعات محدودة.

(١) مصطفى خليل محمد ، دور الائتمان التعهدي في تمويل الاستثمار المحلي الخاص والتجارة الخارجية جانب الاستيرادات ، دراسة في القطاع المصرفي العراقي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية ، ٢٠٢٠ م ،

### ٣. العلاقة بين الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص والأنفاق الاستهلاكي الخاص.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (٢١) العمود رقم (٤) نجد أن نسبة الائتمان التعهدي إلى الأنفاق الاستهلاكي الخاص قد تراوحت بين (٧,٥٧%) بعدها الأدنى عام ٢٠١٩ و(١٨,٦٣%) لحددها الأعلى عام ٢٠٠٩ وكانت السلسلة الزمنية تتطور باتجاه تنازلي مما يعكس أن الزيادة في الأنفاق الاستهلاكي الخاص لا تتناسب مع الزيادة في الائتمان التعهدي، وذلك بسبب طبيعة الأنفاق الاستهلاكي الخاص وضعف اعتماده على التمويل المصرفي التعهدي، وهذا ما تعكسه النسبة بالمتوسط العام للسلسلة الزمنية والتي بلغت (١١,٩٤%).

### ٤. العلاقة بين الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص والأنفاق الاستثماري الخاص.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (٢١) العمود رقم (٥) نجد أن نسبة الائتمان التعهدي إلى الأنفاق الاستثماري الخاص قد تراوحت بين (٣٧,٩١%) بعدها الأدنى عام ٢٠١٣ إلى (٢٨٠,٦%) في حدها الأعلى عام ٢٠٢٠، وهذا التباين يعود إلى طبيعة وأنسيابية الائتمان التعهدي وتدفق الأنفاق الاستثماري، ومن خلال اتجاه السلسلة الزمنية، يتضح أن قيم السلسلة تقترب من المتوسط والبالغ (٧٧,٤٨%) وهو ما يشير إلى أن الائتمان التعهدي يتناسب مع الأنفاق الاستثماري الخاص بنسبة عالية جدا تمثل دور الائتمان التعهدي في تمويل الاستثمار الخاص.

### ٥. العلاقة بين الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص وعرض النقد بالمعنى الواسع M2.

من خلال بيانات الجدول رقم (٢١) العمود رقم (٦) فأن نسبة الائتمان التعهدي إلى عرض النقد تراوحت بين (٧,٥١%) بعدها الأدنى و(٢٧,٩٨%) في حدها الأعلى ويظهر الاتجاه التنازلي في قيم السلسلة الزمنية مما يعكس ضعف التناسب بين ارتفاع M2 ومنح الائتمان التعهدي، وهو يعود إلى طبيعة الاتجاه التحفظي في عمليات منح الائتمان في القطاع المصرفي وارتفاع نسبة السيولة غير المستغلة في هذا القطاع.

### ٦. العلاقة بين الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص والادخار الكلي.

من خلال بيانات الجدول رقم (٢١) العمود رقم (٧) نجد نسبة الائتمان التعهدي إلى الادخار الكلي قد تراوحت بين (٩,٧٣%) عام ٢٠١٩، إلى (٤١,٦٩%) عام ٢٠١٠ وبمتوسط عام بلغ (١٨,٧%) وقد تباينت قيم السلسلة الزمنية بالتناغم مع تباين نسبة الائتمان التعهدي إلى الأنفاق الاستهلاكي، مما يعكس طبيعة توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار وتناسبهما مع تطور قيم الائتمان التعهدي، وهو ما يعكس ضعف ارتباط عمليات الائتمان التعهدي بالتطور في حجم الادخار الكلي نتيجة ضعف القطاع المصرفي على جذب الادخار.

٧. العلاقة بين الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص والدخل الكلي.

من خلال بيانات الجدول رقم (٢١) العمود رقم (٨) نجد نسبة الائتمان التعهدي إلى الدخل الكلي قد تراوحت بين (٤,٠%) في حدها الأدنى عام ٢٠١٩ و(١٠,٥٦%) في حدها الأعلى عام ٢٠٠٩، وبمتوسط عام قدره (٦,٣١%) وأن التفاوت في التناسب بين المتغيرين قريب من المستوى العام وهو يعكس ضعف العلاقة في التناسب بين التطورات في الائتمان التعهدي والدخل الكلي، وأن متوسط النسب المئوية المتدنية يعكس طبيعة الخلل الهيكلي في الاقتصاد الكلي بين تطور التمويل المصرفي التعهدي للقطاع الخاص وتطورات الدخل الكلي.

الجدول (٢١)

النسب بين الائتمان المصرفي التعهدي الممنوح للقطاع الخاص والمتغيرات الحقيقية والنقدية للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٩ -

٢٠٢١ مليون دينار

المتغيرات النقدية			المتغيرات الحقيقية				اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص	السنة
نسبة الائتمان التعهدي /الدخل الكلي	نسبة الائتمان التعهدي / الادخار الكلي	نسبة الائتمان التعهدي /عرض النقد بالمعنى الواسع M2	نسبة الائتمان التعهدي / الأنفاق الاستثماري الخاص	نسبة الائتمان التعهدي / الأنفاق الاستهلاكي الخاص	نسبة الائتمان التعهدي / تكوين رأس المال للقطاع الخاص (٣)	نسبة الائتمان التعهدي /الناتج المحلي الإجمالي		
(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
١٠,٥٦	١٨,٥٤	٢٧,٩٨	١٢٠,٩٥	١٨,٦٣	916.347	٩,٧٣	12715979	٢٠٠٩
٨,٤٨	٤١,٦٩	٢٠,٥٨	٦٣,٨١	١٧,٢٥	597.583	٧,٦٧	12425482	2010
٤,٩٤	١٨,٧١	١٣,١٥	٥٣,٢٥	١٢,٤٥	377.999	٤,٣٧	9494995	٢٠١١
٥,٩٣	١٦,٠٣	١٧,٤٥	٤٥,٩٠	١٣,٣٠	276.901	٥,٣٠	13472641	٢٠١٢
٦,٢٩	١٦,١١	١٧,١٠	٣٧,٩١	١٤,٤٨	153.863	٥,٦٠	15309603	2013
٦,٤١	١٤,٧٤	١٦,٣٣	٣٩,١٨	١٣,٥٥	108.86	٥,٧٠	15183493	٢٠١٤
٨,٧٠	١٥,٥١	١٦,٧٤	٥٠,٩٤	١٣,٠٥	84.1684	٧,٢٧	14150402	٢٠١٥
٧,٨١	٣٠,٢٤	١٤,٣٠	٧٠,٢٩	١١,٥٦	114.365	٦,٥٧	12938782	2016
٥,٤٩	٢٤,٤١	١٠,٨٥	٦١,٢١	٨,٨٤	67.9732	٤,٥٥	10078207	٢٠١٧
٤,١٤	١٤,٩٤	٩,٤٥	٦٥,٢٤	٧,٧٠	79.138	٣,٣٥	9016301	٢٠١٨
٤,٠	٩,٧٣	٨,٦٨	٣٦,٧٨	٧,٥٧	78.4061	٣,٢٥	8981732	2019
٤,٩٤	١٠,٠٥	٧,٥١	٢٨٠,٦٣	٧,٩٨	96.9356	٤,١٨	9005280	٢٠٢٠
٤,٣٨	١١,٧٧	٧,٧٢	٨١,٠٩	٨,٨٠	95.1288	٣,٥٨	10804000	٢٠٢١
%٦,٣١	%١٨,٧	%١٤,٤٥	%٧٧,٤٨	%١١,٩٤	%٢٣٤,٤٤	%٥,٤٧	%١٠,٦٨	المتوسط

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٩) (٢٠)

\*عدم توفر البيانات للفترة من (٢٠٠٤-٢٠٠٨) في البنك المركزي / النشرات الإحصائية



### المطلب الرابع: تطور المؤشرات القطاعية للتمويل المصرفي للقطاع الخاص

أولاً: تحليل المؤشرات القطاعية لمكونات الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١

#### ١. السحب على المكشوف (Overdrafts).

من خلال بيانات الجدول (٢٢) نجد أن مؤشرات السحب على المكشوف حسب التوزيع القطاعي قد تركزت في قطاع التشييد والبناء بنسبة (١٤,٨٤%) وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة (١١,٤٦%)، كما ركزت النسبة الأكبر في قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق إذ بلغت نسبتها (٥٠,١٢%)، ويعود ذلك إلى طبيعة العمليات المالية في هذا القطاع واعتماد شركات المقاولات على السحب على المكشوف كنوع من أنواع التمويل لنشاطاتها.

#### جدول (٢٢)

التوزيع القطاعي (السحب على المكشوف) الممنوحة من قبل المصارف التجارية حسب النوع للمدة من

٢٠١٠-٢٠٢١ مليون دينار عراقي

السنوات	الزراعة والصيد والغابات	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	التمويل والتأمين والعقارات	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء	اجمالي الائتمان النقدي (السحب على المكشوف) للقطاعات الاقتصادية النسب لمئوية
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)
2010	21248	3	264708	5238	927452	33088	71108	159909	531	129994	١٦١٣٢٧٩
	1.32%	%٠,٠٠٠	16.81%	0.32%	57.49%	2.05%	4.41%	9.91%	0.03%	8.06%	%١٠٠
٢٠١١	12612	٣	1727619	16228	1952930	32445	37307	117555	590	503923	٤٤٠١٢١٢
	0.29%	%٠,٠٠٠	39.26%	0.37%	44.37%	0.74%	0.85%	2.67%	0.01%	45.76%	100%
٢٠١٢	32286	٣	146499	67145	3867096	40176	42997	111390	112669	478864	٤٨٩٩١٢٥
	0.66%	%٠,٠٠٠	2.99%	1.37%	78.93%	0.82%	0.88%	2.27%	2.30%	9.77%	%١٠٠
2013	31563	٣	475216	15323	1696583	66395	33013	297342	107161	352462	٣٠٧٥٠٦١
	1.03%	%٠,٠٠٠	15.45%	4.35%	55.17%	2.16%	1.07%	9.67%	3.48%	11.46%	%١٠٠
٢٠١٤	38320	٣	516534	38373	1870908	91048	52780	225542	1147	546434	٣٣٨١٠٨٩
	1.13%	%٠,٠٠٠	15.28%	1.13%	55.33%	2.69%	1.56%	6.67%	0.03%	16.16%	%١٠٠
٢٠١٥	32585	٣	400264	17908	1773633	84364	11521	253018	14168	634509	٣٢٢١٩٧٣
	1.01%	%٠,٠٠٠	12.42%	0.56%	55.05%	2.62%	0.36%	7.85%	0.44%	19.69%	%١٠٠
2016	28191	٧٦٧	423117	6970	1677468	76671	37602	276683	1041	538753	٣٠٦٧٢٦٣
	0.92%	%٠,٠٠٢	13.79%	0.22%	54.69%	2.50%	1.22%	9.02%	0.03%	17.56%	%١٠٠
٢٠١٧	41298	٣	215870	30745	1363183	78493	24770	157498	غير متوفر	437943	٢٣٤٩٨٠٣
	1.76%	%٠,٠٠٠	9.19%	1.31%	58.01%	3.34%	1.05%	6.70%	0	18.64%	100%
٢٠١٨	43961	٢٥٢١٥	176117	53518	1155486	67163	40757	159261	غير متوفر	472332	٢١٩٣٨١٠
	2.0%	%١,١٥	8.28%	2.44%	52.67%	3.06%	1.86%	7.26%	0	21.53%	100%
٢٠١٩	124060	١١	135702	86623	433998	١١٨٨٧٠	48949	888272	غير متوفر	٥٧٢٢٦٩	٢٤٠٨٧٥٤
	5.15%	%٠,٠٠٠	5.63%	3.50%	18.02%	%٤,٩٣	2.03%	36.88%	0	%٢٣,٧٦	100%
٢٠٢٠	39445	٣	180027	20780	1434603	٥٩٩٩٨	11936	181936	غير متوفر	٣٣٦٥٤٩	٢٢٦٥٢٧٧
	1.74%	%٠,٠٠٠	7.95%	0.92%	63.33%	%٢,٦٥	0.53%	8.03%	0	%١٤,٨٦	%١٠٠

٢٠٢١	34021	٣	156446	17964	1368465	٧١٢٧٥	36782	118487	غير متوفر	٢٧٤٣٠٢	٢٠٧٧٧٤٥
	1.64%	%٠,٠٠٠	7.53%	0.86%	65.86%	%٣,٤٣	1.77%	5.70%	0	%١٣,٢٠	%١٠٠
المتوسط	39.97%	%٢,١٧	401.51%	31.40%	1.63%	%٦٨,٣٣	37.46%	245.57%	19.78%	%٤٣٩,٨٦	%١,٧١٩,٧
متوسط النسب	%1.4٤	%0.10	%11.46	%1.11	%50.12	%2.41	%1.10	%8.56	0.52%	%14.84	

المصدر:

أ- البيانات للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٠٩ غير متوفرة في النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي.

ب- النسب من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير الدورية للبنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، لسنوات متفرقة.

\* خدمات المجتمع: وهي الخدمات التي تشمل تطوير وصيانة الاماكن العامة، مساعدة كبار السن ومتحدي الإعاقة، توفير فرص عمل من خلال مساندة المشروعات الصغيرة مثلاً، تعليم الأطفال او محو الامية للكبار مجاناً، تنظيم نشاطات توعوية وثقافية وكذلك تأجير معرض لبيع المشغولات اليدوية وتسويقها بشتى الطرق.

## ٢. الاوراق التجارية المخصومة (Discounted).

من خلال بيانات الجدول (٢٣) نجد أن التوزيع القطاعي للاوراق التجارية المخصومة قد تركزت في قطاع خدمات المجتمع بمتوسط بلغ (٣٤،٢٤%) والبناء والتشييد بمتوسط بلغ (٦٢،٨%)، وقطاع الجملة والمفرد والفنادق والمطاعم بمتوسط بلغ (٥٥،٧٤%)، وهو ما يعكس دور المصارف في تمويل التمويل المصرفي للقطاعات الأساسية والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال خصم الاوراق التجارية وتوفير السيولة.

### جدول (٢٣)

التوزيع القطاعي (الاوراق التجارية) الممنوحة من قبل المصارف التجارية حسب النوع للمدة من ٢٠١٠-٢٠٢١

مليون دينار عراقي

السنة	الزراعة والصيد والغابات	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	التمويل والتأمين والعقارات	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء	اجمالي الائتمان النقدي الاوراق التجارية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية /النسب المئوية
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	
2010	1790	7	5591	220	68223	2743	2795	30796	غير متوفر	10162	١٢٢٣٢٧
	1.46%	%٠,٠٠٠	4.57%	0.18%	55.77%	2.24%	2.28%	25.18%	0	8.31%	%١٠٠
٢٠١١	2234	٧	7721	2032	92728	2606	2137	60194	غير متوفر	23847	١٩٣٥٠٦
	1.15%	%٠,٠٠٠	3.99%	1.05%	47.92%	1.35%	1.10%	31.11%	0	12.32%	%١٠٠
٢٠١٢	5711	٧	7934	2152	94823	5449	5749	48150	غير متوفر	21382	١٩١٣٥٧
	2.98%	%٠,٠٠٠	4.15%	1.12%	49.55%	2.85%	3.00%	25.16%	0	11.17%	%١٠٠
2013	6509	٧	7044	2105	108724	6170	5848	23197	غير متوفر	22319	١٨١٩٢٣

100%	12.27%	0	12.75%	3.21%	3.39%	59.76%	1.16%	3.87%	0.00%	3.58%	
180311	16158	غير متوفر	52247	4286	5322	93747	1972	6481	7	5091	2014
100%	8.72%	0	28.19%	2.31%	2.87%	50.59%	1.06%	3.50%	0.00%	2.75%	
103808	21862	غير متوفر	7471	غير متوفر	3219	112025	551	5914	3	2813	2015
100%	14.21%	0	4.86%	0	2.10%	72.81%	0.36%	3.84%	0.00%	1.83%	
154033	6740	غير متوفر	65685	1908	2305	68308	2	6381	3	2701	2016
100%	4.38%	0	42.64%	1.24%	1.50%	44.35%	0.00%	4.14%	0.00%	1.75%	
295405	4641	غير متوفر	48893	953	1776	232347	3	4124	3	2665	2017
100%	1.57%	0	16.55%	0.32%	0.60%	78.65%	0.00%	1.40%	0.00%	0.90%	
283912	14155	غير متوفر	95317	غير متوفر	1079	164991	644	3098	1784	2844	2018
100%	4.99%	0	33.57%	0	0.38%	58.11%	0.23%	1.09%	0.063	1.00%	
85961	20423	غير متوفر	31700	1747	4242	15488	3091	4843	غير متوفر	4427	2019
100%	23.76%	0	36.88%	2.03%	4.93%	18.02%	3.60%	5.63%	0	5.15%	
67985	1088	غير متوفر	5482	7386	202	50729	غير متوفر	1504	3	1591	2020
100%	1.60%	0	8.06%	10.86%	0.30%	74.62%	0	2.21%	0.00%	0.02%	
102272	116	غير متوفر	27756	11238	271	60029	غير متوفر	1561	3	1298	2021
100%	0.11%	0	27.14%	10.99%	0.26%	58.70%	0	1.53%	0.00%	1.27%	
168.15%	13.07%	0.00%	41.41%	3.67%	2.90%	96.85%	1.07%	5.18%	102.83%	3.08%	المتوسط
	8.62%	0%	24.34%	3.11%	1.90%	55.74%	0.73%	3.33%	0.05%	2.18%	متوسط النسب

المصدر: النسب من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير الدورية للبنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، لسنوات متفرقة.

## 1. القروض والسلف (Loans & Advances).

من خلال بيانات الجدول رقم (24) نجد أن التوزيع القطاعي للقروض والسلف تركز في قطاعي خدمات المجتمع بمتوسط بلغ (42,06) والتشييد والبناء بمتوسط بلغ (24,73%) كما تركز في قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق والمطاعم بمتوسط بلغ (12,62%) والنقل والمواصلات بمتوسط بلغ (5,97%) ، وأهم ما يفسر ارتفاع أهمية هذه القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والاستثمار.

جدول (٢٤)

التوزيع القطاعي للانتماء النقدي (القروض والسلف) الممنوحة من قبل المصارف التجارية حسب النوع

للمدة من ٢٠٢١-٢٠١٠ مليون دينار عراقي

السنوات	الزراعة والصيد والغابات	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	التمويل والتأمين والعقارات	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء	اجمالي الانتماء النقدي القروض والسلف الممنوحة للقطاعات الاقتصادية النسب السنوية %
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	
2010	527485	0	243530	33512	1017306	148866	110861	5604693	5308	2019891	٩٧١١٤٥٢
	5.43%	٠	2.51%	34.51%	10.48%	1.53%	1.14%	57.71%	0.05%	20.80%	%١٠٠
٢٠١١	1268886	٦٠	748084	47665	1162830	839433	67363	7533639	4847	3617246	١٥٢٩٠٠٥٣
	8.30%	%٠,٠٠٠	4.89%	0.31%	7.61%	5.49%	0.44%	49.27%	0.03%	23.66%	%١٠٠
٢٠١٢	1640135	٠	1294180	73522	1571390	1808860	172556	10464812	24953	5799928	٢٢٨٥٠٣٣٦
	7.18%	٠	5.66%	0.32%	6.88%	7.92%	0.76%	45.80%	0.11%	25.38%	%١٠٠
2013	1740403	١	1112961	79558	1902956	2328053	103360	10015918	104967	7312392	24700569
	7.05%	%٠,٠٠٠	4.51%	0.32%	7.70%	9.43%	0.42%	40.55%	0.42%	29.60%	%١٠٠
٢٠١٤	1792317	٠	789829	839353	2348232	2033440	431237	11781759	25174	8154194	٢٨١٩٥٥٣٥
	6.36%	%٠,٠٠٠	2.80%	2.98%	8.33%	7.21%	1.53%	41.79%	0.09%	28.92%	%١٠٠
٢٠١٥	1858543	٠	1404601	771876	2422192	1864219	623833	13768576	23671	7559691	٣٠٢٩٧٢٠٢
	6.13%	%٠,٠٠٠	4.64%	2.55%	7.99%	6.15%	2.06%	45.45%	0.08%	24.95%	100%
2016	1938088	٠	1198837	968932	2756430	2610824	60741	13846110	22780	7209595	٣٠٦١٢٣٣٧
	6.33%	%٠,٠٠٠	3.92%	3.17%	9.00%	8.54%	0.20%	45.23%	0.07%	23.55%	100%
٢٠١٧	1524500	٠	1110433	1197110	3154374	2482992	339785	13974880	891	7182088	30967053
	4.92%	%٠,٠٠٠	3.59%	3.87%	10.19%	8.02%	1.10%	45.13%	0.00%	23.19%	100%
٢٠١٨	1757810	٢٨٨٢١	1196554	902075	2766109	1784773	359882	13293104	892	9038576	31128596
	5.65%	%٠,٠٠٩	3.84%	2.90%	8.89%	5.73%	1.16%	42.70%	0.00%	29.04%	100%
٢٠١٩	1823761	١٦٢	1994911	1273417	6380051	١٧٤٧٤٧٣	719577	13058182	0	٨٤١٢٧٣٤	35410268
	5.15%	%٠,٠٠٠	5.63%	3.60%	18.02%	%٤,٩٣	2.03%	36.88%	0.00%	%٢٣,٧٦	100%
٢٠٢٠	1874921	٠	1009755	358421	17670832	١٤٣٥٨٠١	5186788	6214583	12555	٩٢٦٩٨٢٩	43033485
	4.36%	%٠,٠٠٠	2.35%	0.83%	41.06%	%٣,٣٤	12.05%	14.44%	0.03%	%٢١,٥٤	100%
٢٠٢١	1780433	٠	1115565	1179685	7080410	١٥٦٥٩٩٣	4724846	18338475	11942	١٠٣٢٥٦١٧	46122966
	3.86%	%٠,٠٠٠	2.42%	2.56%	15.35%	%٣,٤٠	10.24%	39.76%	0.03%	%٢٢,٣٩	100%
المتوسط	1.63%	%٢,٤	1.10%	643.80%	4.186%	%١,٧٢١	1.08%	11.49%	19.83%	%٧,١٥٨	29.03%
متوسط النسب	%5.89	0.01 %	3.90 %	%1.98	% 12.62	5.97 %	2.76 %	% 42.06	0.08%	% 24.73	

المصدر: النسب من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير الدورية للبنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، لسنوات متفرقة.

## ٢. ديون متأخرة التسديد (past Due Debts).

من خلال بيانات الجدول (٢٥) نجد أن التوزيع القطاعي للائتمان النقدي من خلال الديون متأخرة التسديد قد تركزت في قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق بمتوسط بلغ (٣٩,٧٩%) وقطاع التمويل والتأمين والعقارات بمتوسط بلغ (١٣,٤٢%) وقطاع خدمات المجتمع بمتوسط (١٢,٦١%) ، وهذا يعود إلى طبيعة القطاع الخدمي وتذبذب التزامات المقترضين في هذا القطاع نتيجة تأثره بالأزمات الاقتصادية مع الإشارة إلى أن الديون متأخرة التسديد من أكثر العوامل تأثيراً على أنسيابية التمويل المصرفي في القطاع الخاص وأن ارتفاع حجم الديون متأخرة التسديد ومؤشراتها دفع السياسات الائتمانية للحفاظ الشديد

### جدول (٢٥)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي (ديون متأخرة التسديد) الممنوحة من قبل المصارف التجارية حسب النوع للمدة من ٢٠١٠ -

٢٠٢١ مليون دينار عراقي

السنوات	الزراعة والصيد والغابات	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	التمويل والتأمين والعقارات	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء	اجمالي الائتمانات النقدي ديون متأخرة التسديد الممنوحة للقطاعات الاقتصادية النسب المئوية %
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	
2010	21182	0	22184	1380	144686	9602	25354	38716	1035	10338	٢٧٤٤٧٧
	7.71%	٠,٠٠%	8.08%	0.50%	52.71%	3.50%	9.24%	14.11%	0.38%	3.77%	١٠٠%
٢٠١١	20875	٠	22938	18652	247969	17775	17171	49882	52	63991	٤٥٩٣٠٥
	4.54%	٠,٠٠%	4.99%	4.06%	53.99%	3.87%	3.74%	10.86%	0.01%	13.93%	١٠٠%
٢٠١٢	23181	٠	28339	19143	265452	18165	17644	63786	286	61874	497870
	4.66%	٠,٠٠%	5.69%	3.84%	53.32%	3.65%	3.54%	12.81%	0.06%	12.43%	100%
2013	30045	٥٨٦٥	46464	21275	1138053	21838	532329	112198	2655	83737	1994459
	1.51%	٠,٢٩%	2.33%	1.07%	57.06%	1.09%	26.69%	5.53%	0.13%	4.20%	100%
٢٠١٤	101068	٢٢١٤٧	682575	70655	558207	24614	577301	162941	700	160925	2361133
	4.28%	٠,٩٤%	28.91%	2.99%	23.64%	1.04%	24.45%	6.90%	0.03%	6.82%	100%
٢٠١٥	144217	٣٦٢	585911	27350	938548	230127	692671	273914	1315	185238	3079653
	4.68%	٠,٠١%	19.03%	0.89%	30.48%	7.47%	22.49%	8.89%	0.04%	6.01%	100%
2016	159655	٠	226173	485795	1153777	85801	741808	320221	8049	165211	3346490
	4.77%	٠,٠٠%	6.76%	14.52%	34.48%	2.56%	22.17%	9.57%	0.24%	4.94%	100%
٢٠١٧	175718	٠	403898	1067557	1349375	78971	684206	314629	991	265224	4340569
	4.05%	٠,٠٠%	9.31%	24.59%	31.09%	1.82%	15.76%	7.25%	0.02%	6.11%	100%
٢٠١٨	159477	٣٣٦٤٢	411314	1043695	1883877	66929	753137	265971	35851	226735	4880628

100%	4.65%	0.73%	5.45%	15.43%	1.37%	38.60%	21.38%	8.43%	0.69%	3.27%	
4147527	٩٨٥٣٦٥	0	1529476	84282	٢٠٤٦٧٨	747281	149153	233660	١٩	213613	٢٠١٩
100%	%٢٣,٧٦	0.00%	36.88%	2.03%	%٤,٩٣	18.02%	3.60%	5.63%	%٠,٠٠	5.15%	
4450990	٥٠٥١٤٣	42	977405	349963	٧٤٠٢١	2148294	5394	197050	١١١٧٣	182505	٢٠٢٠
100%	%١١,٣٥	0.00%	21.96%	7.86%	%١,٦٦	48.27%	0.12%	4.43%	%٠,٢٥	4.10%	
4668546	555643	35	513881	354924	78607	1671219	111789	1088162	0	294286	٢٠٢١
100%	11.90%	0.00%	11.01%	7.60%	1.68%	35.80%	2.39%	23.31%	0.00%	6.30%	
2.875%	272.45%	4.25%	385.3%	402.6%	75.9%	1.02%	251.8%	329.06%	6.10%	127.15%	المتوسط
	9.15 %	0.14%	12.61 %	13.42%	2.89 %	39.79 %	6.66 %	10.57 %	0.18 %	4.59%	متوسط النسب

المصدر: النسب من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير الدورية للبنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، لسنوات متفرقة.

### ثانياً: تحليل المؤشرات القطاعية لمكونات الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص

#### ١. خطابات الضمان (Letter of Credit).

من خلال بيانات الجدول رقم (٢٦) نجد أن التوزيع القطاعي لخطابات الضمان قد تركز في قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق بمتوسط قدره (٥٧,٠٤%) فضلاً إلى قطاع خدمات المجتمع بمتوسط بلغ (١٣,٣١%)، و قطاع التشييد والبناء بمتوسط بلغ (١٠,٢١%) وهذا ما يدعم ارتفاع نسبة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى .

#### جدول (٢٦)

التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي (خطابات الضمان) الممنوحة من قبل المصارف التجارية حسب النوع للمدة من ٢٠١٠ -

٢٠٢١ مليون دينار عراقي

السنوات	الزراعة والصيد والغابات (١)	التعدين والمقالع (٢)	الصناعات التحويلية (٣)	الماء والكهرباء والغاز (٤)	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق (٥)	النقل والتخزين والمواصلات (٦)	التمويل والتأمين والعقارات (٧)	خدمات المجتمع (٨)	العالم الخارجي (٩)	التشييد والبناء (١٠)	اجمالي خطابات الضمان الممنوحة للقطاعات الاقتصادية % (١١)
2010	3571	814	1974720	25709	2350065	39575	126773	995096	1262435	11775105	
	0.03%	%٠,٠٠	16.77%	0.22%	19.96%	0.34%	1.08%	8.45%	10.72%	100%	
٢٠١١	5133	٥٢٠	2392733	71114	3619367	158029	177270	465461	1819283	8856504	
	0.06%	%٠,٠٠	27.02%	0.80%	40.87%	1.78%	2.00%	5.26%	20.54%	100%	
٢٠١٢	468698	٣١١٧٨	314984	168224	6992754	72489	337429	1322642	2738620	12788864	
	3.66%	%٠,٢٤	2.46%	1.32%	54.68%	0.57%	2.64%	10.34%	21.41%	100%	
2013	90735	٢٨٥٣	341070	271705	9561029	164423	237901	1600226	2695094	15431171	
	0.59%	%٠,٠٢	2.21%	1.76%	61.96%	1.07%	1.54%	10.37%	17.47%	100%	
٢٠١٤	124567	٢٥٢١	537656	332987	5353798	4463690	419659	2976893	1788074	١٦٣٢٢٢٢٢٢	
	0.76%	%٠,٠١	3.29%	2.04%	32.80%	27.35%	2.57%	18.24%	10.95%	100%	
٢٠١٥	152951	١٨٩٨	156999	195991	10985069	56372	599456	3157382	1062521	16630933	
	0.92%	%٠,٠١	0.94%	1.18%	66.05%	0.34%	3.60%	18.99%	6.39%	100%	

١٤٣٣٠٤٩٨	434425	150702	2310938	144246	101188	10950542	157394	71304	٢١١٦	7643	2016
100%	3.03%	1.05%	16.13%	1.01%	0.71%	76.41%	1.10%	0.50%	%٠,٠١	0.05%	
12054046	1107623	96378	2820860	345330	175718	7174280	247447	46801	٨٨٨	38721	٢٠١٧
100%	9.19%	0.80%	23.40%	2.86%	1.46%	59.52%	2.05%	0.39%	%٠,٠٠	0.32%	
10392197	867817	81794	2308949	605484	79871	6110067	222757	83278	١٣٢٢	30858	٢٠١٨
100%	8.35%	0.79%	22.22%	5.83%	0.77%	58.79%	2.14%	0.80%	%٠,٠١	0.30%	
9614737	٣٠٨٤٩٥	766786	1001985	184010	٣٠٣٩٠	7108036	141906	40374	٥٠٣	32252	٢٠١٩
100%	%٣,٢١	7.98%	10.42%	1.91%	%٠,٣٢	73.93%	1.48%	0.42%	%٠,٠١	0.34%	
8968762	٢٧٨٣٦٩	112807	856054	25375	٣٦٩٤٩٤	7114633	162792	48146	٢٣٥	857	٢٠٢٠
100%	%٣,١٠	1.26%	9.54%	0.28%	%٤,١٢	79.33%	1.82%	0.54%	%٠,٠٠	0.01%	
10101587	٨٢١٨٤٦	138378	644683	85280	١٥٥٠٥٦	6083000	902228	1222642	٤١٦٥٠	6824	٢٠٢١
100%	%٨,١٤	1.37%	6.38%	0.84%	%١,٥٣	60.22%	8.93%	12.10%	%٠,٤١	0.07%	
12.272.2%	%١,٢٦٥	656.10%	1.71%	274.02%	%٤٨٨,٩	6.950%	241.75%	602.60%	%٧,٢	80.2%	المتوسط
	10.21	5.55	13.31	2.18	3.36	57.04	2.07	5.62	0.06	0.59	متوسط النسب

المصدر: النسب من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير الدورية للبنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، لسنوات متفرقة.

\* عدم توافر البيانات في النشرات الإحصائية للفترة من ٢٠٠٩-٢٠٠٤

## ٢. الاعتمادات المستندية (Letter of Guarantee).

من خلال بيانات الجدول رقم (٢٧) نجد أن التوزيع القطاعي للاعتمادات المستندية تركز في قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق بمتوسط قدره (٦٥,٨٨%) وقطاع النقل والتخزين والمواصلات بمتوسط بلغ (٦,١٦%) وقطاع العالم الخارجي بمتوسط بلغ (١٦,٣٩%) وهي أكثر القطاعات اعتماداً على التمويل المصرفي التعهدي في عمليات استيراد السلع والخدمات الداخلة في نشاطها وهذا النوع من التمويل يفسر ارتفاع أهمية هذه القطاعات للنتائج المحلي الإجمالي والتشغيل والاستثمار.

### جدول (٢٧)

التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي (الاعتمادات المستندية) الممنوحة من قبل المصارف التجارية حسب النوع

للمدة من ٢٠٢١-٢٠١٠. مليون دينار عراقي

اجمالي الاعتمادات المستندية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية %	التشييد والبناء	العالم الخارجي	خدمات المجتمع	التمويل والتأمين والعقارات	النقل والتخزين والمواصلات	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	الماء والكهرباء والغاز	الصناعات التحويلية	التعدين والمقالع	الزراعة والصيد والغابات	السنوات
(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)		
28015801	1714303	10246246	189676	137929	24695	5686472	3472	10012639	0	369	2010
100%	6.12%	36.57%	0.68%	0.49%	0.09%	20.30%	0.01%	35.74%	%٠,٠٠	0.00%	
30175957	2126910	10005187	421755	107443	52949	6162614	203560	11095466	٠	73	٢٠١١
100%	7.05%	33.16%	1.40%	0.36%	0.18%	20.42%	0.67%	36.77%	%٠,٠٠	0.00%	
31385326	209009	5871403	888112	49782	118739	24147001	10160	90177	٠	943	٢٠١٢
%١٠٠	0.67%	18.71%	2.83%	0.16%	0.38%	76.94%	0.03%	0.29%	%٠,٠٠	0.00%	

الفصل الثاني المبحث الثالثالعلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومتغيرات الاقتصاد الكلي

38235854	100629	6684959	496883	96716	160227	30469190	8950	214877	0	3423	2013
100%	0.26%	17.48%	1.30%	0.25%	0.42%	79.69%	0.02%	0.56%	%0.00	0.01%	
34586171	21221	5589117	638766	6768	2.5E+07	3365205	27518	278196	0	5513	٢٠١٤
100%	0.06%	16.16%	1.85%	0.02%	71.28%	9.73%	0.08%	0.80%	%0.00	0.02%	
23902221	10573	2003854	206998	36078	47987	21458597	34181	103953	0	0	٢٠١٥
100%	0.04%	8.38%	0.87%	0.15%	0.20%	89.78%	0.14%	0.43%	%0.00	0.00%	
18951109	3189	1942726	477649	288611	90594	16051894	44409	48404	٩٦٢	2671	2016
100%	0.02%	10.25%	2.52%	1.52%	0.48%	84.70%	0.23%	0.26%	%0.01	0.01%	
15597332	75153	1926509	106111	9607	0	13248034	0	147018	١٠٣٢	83868	٢٠١٧
100%	0.48%	12.35%	0.68%	0.06%	0.00%	84.94%	0.00%	0.94%	%0.01	0.54%	
14944436	17828	1932097	961	0	0	12770137	146669	22835	0	53909	٢٠١٨
100%	0.12%	12.93%	0.01%	0.00%	0.00%	85.45%	0.98%	0.15%	%0.00	0.36%	
15655085	٥٠٢٣٠٤	1248510	1631471	299613	٤٩٤٨١	11573577	231056	65739	٨١٩	52515	٢٠١٩
100%	%٣.٢١	7.98%	10.42%	1.91%	%٠.٣٢	73.93%	1.48%	0.42%	%0.01	0.34%	
16481394	٢٦٢١٠	1928725	117531	1179	١٦٩٢٦	14271190	116487	3146	0	0	٢٠٢٠
100%	%٠.١٦	11.70%	0.71%	0.01%	%٠.١٠	86.59%	0.71%	0.02%	%0.00	0.00%	
17542586	٣٣٩	1930965	57325	4424	٨٤١٤٦	13709916	77054	1678417	0	0	٢٠٢١
100%	%٠.٠٠	11.01%	0.33%	0.03%	%٠.٤٨	78.15%	0.44%	9.57%	%0.00	0.00%	
23.79%	%٤٠٠.٦	4.275%	436.10%	86.50%	%٢٠.١٠٨	14.409%	75.30%	1.10%	%٢٣٤.٤	16.9%	المتوسط
	%1.52	16.39 %	1.97%	0.41 %	%6.16	% 65.88	0.40 %	7.16 %	%0.00	0.11%	متوسط النسب

المصدر: النسب من اعداد الباحثه بالاعتماد على التقارير الدورية للبنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، لسنوات متفرقة.

\*عدم توافر البيانات في النشرات الإحصائية للبنك المركزي للمدة من ٢٠٠٩-٢٠٠٤.



## الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومتغيرات

الاقتصاد الكلي في العراق للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١

### المبحث الاول

التأثير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي

### المبحث الثاني

قياس وتحليل النماذج المقدرية

## الفصل الثالث

### قياس وتحليل العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومتغيرات الاقتصاد الكلي في

العراق للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢١

#### تمهيد:

خصص هذا الفصل من البحث لقياس وتقدير العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في متغيرات اقتصادية كلية مختارة في العراق خلال مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢١) متضمناً بحثين تناول المبحث الأول منه استعراض الاطار النظري لبعض الاختبارات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي، والتي تم استخدامها في دراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، إذ تم اعتماد متجه الأنحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة ARDL لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في النمذج القياسية، ويعتبر هذا النموذج من الطرق الحديثة في القياس الاقتصادي المستخدمة في تحليل العلاقة بين بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد البحث، إذ أن نموذج تقدير متجه الأنحدار هذا يعتمد على نظام من المعادلات تعمل بشكل متماثل بحيث يمثل كل متغير في هذا النظام دالة في المتغير ذاته، ودالة في المتغيرات الأخرى المكونة للنظام، بفترات ابطاء مختلفة. ويمكن توصيف النموذج بأنه صيغة مختزلة لنموذج هيكل معين، يوضح العلاقة بين المتغيرات عبر الزمن، وكذلك تم استخدام الأدوات القياسية الحديثة الأخرى مثل Cusum- test Long run short run response Bound- test..... وغيرها في حين كرس الثاني لتقدير وتحليل النمذج القياسية.

## المبحث الاول

### التأثير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي

في هذا المبحث لا بد من توضيح لبعض الاختبارات القياسية المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية لقياس العلاقة بين المتغيرات مثل اختبار التكامل المشترك CO-integration والتحليل قصير وطويل الاجل، واختبار الاستقرارية ديكي - فولر الموسع، واختبار الحدود وغيرها، ولغرض معرفة العلاقة بين المتغيرات المعتمدة في التحليل المتغيرات التابعة (الناتج المحلي الإجمالي - الأنفاق الاستهلاكي الخاص - الإنفاق الاستثماري الخاص)، والمتغيرات المستقلة (الائتمان النقدي - الائتمان التعهدي - إجمالي الودائع - عرض النقد بالمعنى الواسع M2) وذلك من خلال البرنامج الإحصائي والقياسي (Eviews12).

### اولا: خطوات تطبيق نموذج الأنحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL

#### ١. اختبار الاستقرارية- جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF :-

تفترض جميع البحوث والدراسات التطبيقية التي تعتمد على واحد أو أكثر من بيانات السلاسل الزمنية بأن هذه السلسلة ساكنة أو ثابتة، ويتحدد ذلك من خلال عدة خصائص إحصائية، منها ثبات الوسط الحسابي للقيم أو المشاهدات عبر الزمن، وثبات التباين عبر الزمن، وعندما تكون بيانات السلاسل الزمنية غير مستقرة فإن الأنحدار الذي نحصل عليه عند إجراء الاختبار يكون زائف أو خاطئ. وهناك بعض المؤشرات الاولية التي تدل على الأنحدار الزائف مثل كبرقيمة معامل التحديد ( $R^2$ )، زيادة القيمة الإحصائية لمعنوية المعلمات المقدره بشكل كبير، وأن حالة عدم الاستقرار في بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية يرجع لعوامل عديدة ككفترات الأنتعاش والكساد التي يمر بها الاقتصاد بشكل عامو تعرض البلدان لما يطلق عليها بالصدمات الاقتصادية، وخاصة البلدان ذات الاقتصادات الريعية ومن بينها العراق، ويمكن التخلص من حالة عدم السكون في بيانات السلاسل الزمنية من خلال معالجة عدم ثبات التباين بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لتلك البياناتاو حساب الجذر التربيعي لها، وكذلك الاتجاه العام للبيانات يمكن معالجته بطريقة الأنحدار او بطريقة الفروق<sup>(١)</sup>.

ومن أهم الاختبارات لقياس السكون او الاستقرار لبيانات السلاسل الزمنية هو الاختبار الذي يستخدم لاختبار وجود ما إذا كان جذر الوحدة موجودا في بيانات السلسلة الزمنية ام لا، ويتم إجراء فرضية العدم بمعنى أن المعلمة (b) تكون (H0:b = 0)، أي أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة وهذا يعني أنبيانات السلسلة غير ثابتة، ويقابله الفرض البديل (H1:b≠0) يعني عدم وجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة، ويتم اختبار فرض العدم من خلال مقارنة احصاءه (t) المحتسبة للمعلمة (b) مع القيمة الجدولية لها، فإذا

(١) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، بدون ط، دار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥، ص٦٦٣-٦٧٥.

كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية نرفض فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة بمعنى عدم وجود جذر الوحدة وألبيانات تتصف الاستقراريةوالعكس صحيح<sup>(١)</sup> . ويعتمد اختبار جذر الوحدة بشكل أساسي على تقدير النمادج الاتية<sup>(٢)</sup> :

أ. (نموذج لا يحتوي على حد ثابت واتجاه زمني)، ويأخذ الصيغة الاتية:

$$\Delta y_t = (\rho - 1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-1} + V_t \dots \dots \dots 1$$

ب. (نموذج يحتوي على حد ثابت فقط)، ويأخذ الصيغة الاتية:

$$\Delta y_t = \alpha + (\rho - 1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-1} + V_t \dots \dots \dots 2$$

ج. (مع حد ثابت واتجاه زمني)، ويأخذ الصيغة الاتية:

$$\Delta y_t = \alpha + \beta T + (\rho - 1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-1} + V_t \dots \dots \dots$$

حيث أن:  $(\alpha)$  الحد الثابت او المقطع،  $(T)$  الاتجاه الزمني او الميل ،  $(K)$  فترة الابطاء.

## ٢. تقدير أنموذج الأنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)<sup>(٣)</sup>

اعتمدت الدراسة على طريقة حديثة في القياس الاقتصادي تستعمل لتحليل العلاقة بين السلاسل الزمنية في المتغيرات المعتمدة في فترة الدراسة، حيث استعمل نموذج الأنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات، حيث يعد هذا الأنموذج أحد أساليب التعلم الديناميكية للتكامل المشترك والتي تم استخدامها على نطاق واسع في السنوات الأخيرة وذلك لأنه يقدم طريقة لا دخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة في الأنموذج، ومن مميزات (ARDL) أنه لا يشترط أن تكون المتغيرات الداخلة في الأنموذج متكاملة من الرتبة ذاتها، حيث يمكن استخدامه إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر  $I(0)$  او متكاملة من الدرجة واحد  $I(1)$  او مزيج من كليهما على خلاف منهج

(١) عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج (Eviews) أمثلة - تطبيقات - تقدير نماذج - تفسير نماذج - تنبؤ، ط١. دار الدكتور للعلوم الإدارية والعلوم الأخرى للطبع والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥، ص ٨١-٨٢.

(٢) D. A. Dickey & W.A. Fuller: Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with A Unit Root, Econometric A, (New York) Vol.49, No.4, 1981, p. p1057- 1071.

(١) Birendra Bahadur Budha, Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach, NRB Working paper, NRB/WP/12,2012,P1

التكامل المشترك لجوهانسون<sup>(١)</sup> ومن مميزاته الأخرى أنه يقدم مقدرات كفاءة وغير متحيزه، لأن النموذج يكون خاليا من الارتباط الذاتي بالإضافة إلأن النموذج يستخدم حتى في العينات الصغيرة.

كذلك أن هذا النموذج يعطي تحليلا اقتصاديا للأجلين القصير والطويل وفق أنموذج تصحيح الخطأ غير مقيد (Unrestricted Error Correction Mode)(UECM) ، ويتم اختبار وجود علاقة طويلة الاجل فيما بين المتغيرات وفق اختبار الحدود (Bound Test Approach) على طريق مقارنة قيمة اختبار F-Stat مع القيم الجدولية الخاصة، فإذا كانت قيمة F-Stat المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة فهنا يتم رفض فرضية العدم (H0: =0) وقبول الفرضية البديلة (H1: b≠0) أي وجود علاقة تكامل طويلة الاجل بين المتغيرات، ما إذا كانت القيمة المحسوبة تقع بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة<sup>(٢)</sup>. اما خطوات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) يمكن تلخيصها بالآتي:<sup>(٣)</sup>

أ. تحدد مدة ابطاء مثلى وذلك من خلال استخدام أنموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR)ومن خلال مدة الإبطاء التي تحمل اقل قيمة للمعايير الاكايك (AIC) وشوارز (SC) ومعيار هانن كوان (HQ).

ب. تقدير نموذج (ARDL) واختبار وجود علاقة تكاملية مشتركة طويلة الأمد عن طريق اختبار الحدود (Bound- Test).

ج. تقدير المعلمات او نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model, ECM) قصيرة وطويلة الاجل من خلال الصيغة التالية:

$$d(y_t) = c + \lambda_{t-1} + \beta x_{t-1} + \sum_{i=1}^p a1d(Yt - i) + \sum_{i=0}^q a2d(Xt - t) + \mu t \dots \dots (٤)$$

حيث أن:

- d: تمثل الفرق الاول
- c: الحد الثابت
- p,q:الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة والتابعة.

(٢) علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النمادج ذاتيا ونمادج توزيع الابطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد ٩، العدد ٣٤، ٢٠١٣، ص١٨٦.

(٣) R. Santos Alimi, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration ARE- Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2، No2,2014, P10.

(٤) رعد أسامة جار الله، مروان عبد الملك ذنون، قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، للفترة (١٩٦٠-٢٠١٠)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد ٣٥، العدد ١١٤، ص٣٩.

- **الكتلة الاولى:**  $c + \beta x_{t-1} + t-1$ : حيث أن هذه المنطقة او ما يسمى بمعلمات الاجل الطويل حيث أن
- **(Yt-1):** السلسلة الزمنية في المستوى لإبطاء سنة واحدة للمتغير التابع.
- **(Xt-1):** السلسلة الزمنية في المستوى لإبطاء سنة واحدة للمتغير.
- **(c):** الحد الثابت.
- **(a):** هي مقدرات المتغير التابع ولها مواصفات تكون قريبة من المواصفات النظرية لها، ولكنها تختلف اختلافا بسيطاً عن معامل تصحيح الخطأ في نموذج تصحيح الخطأ، ما شروطها أن تكون اشاراتها سالبة وهذا شرط كافي فإذا كانت معنوية وموجبة لا يمكن أن يكون هناك تصحيح للخطأ.
- **(B):** وهي تعبر عن النسبة المئوية من أخطاء الاجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من اجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الاجل او هي تعبر عن مقدرة المتغير المستقل في نموذج التكامل المشترك التي يمكن استخدامها من اجل الوصول إلى مرونة الميل.
- **الكتلة الثانية:**  $\sum_i^p (Yt-i) ald 1$  وهي ابطاءات للمتغير المستقل ذاته.
- **الكتلة الثالثة:**  $1 = \sum_i^q (Xt - i) 0 = \sum_i^q$  وهي ابطاءات للمتغير المستقل.
- أن الكتلتين الثانية والثالثة تسمى ب (معلومات الاجل القصير)، اما الكتلة الاولى فهي (معلومات الاجل الطويل) التي من خلالها يمكن لهذه المعلومات التي تتوفر نتيجة عملية التقدير التوصل إلى معادلة طويل الاجل بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

### ٣. اختبار التكامل المشترك Bound – test

(١) يعرف التكامل المشترك بأنه الارتباط او المشاركة بين سلسلتين زمنيتين او اكثر، بحيث تؤدي التقلبات في احدهما إلى الغاء التقلبات الأخرى بطريقة تجعل قيمتها ثابتة مع مرور الوقت، وهذا يعني أنبيانات السلسلة الزمنية ساكنة او ثابتة، لكنها قد لا تكون ساكنة إذا ما أخذت كل على حدة، وأن هذه العلاقة الطويلة الاجل بين مجموعة من المتغيرات قد تكون مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير المعتمد بدلالة مجموعة من المتغيرات غير المعتمدة، وحتى يكون التكامل المشترك موجودا بين متغيرين فإنه لابد من تحقيق الشروط التالية :

$$Y_t = a + bx_t + e_t \dots \dots (5)$$

$$Y_t - I(1), X_t - I(1), e_t - I(0)$$

ففي هذه الحالة يقيس الحد العشوائي (et) أنحراف العلاقة المقدره على المدى القصير عن اتجاهها التوازني طويل الأمد، بعد التحقق من ثبات واستقراريه السلسلة الزمنية للمتغيرات الرئيسية، ومعرفة درجة تكاملها باستعمال اختبار ديكي – فولر الموسع (ARDL) فإن هذا التوصيف للعلاقة يحتاج إلى اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الرئيسية المستخدمة في النموذج من اجل أن يكون التفسير الاقتصادي

(١) W.H. Greene, Econometric Analysis, Pearson Education, Inc. 6th Edition, 2005. P.P 756-758.

مقبولاً للفرضية التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين  $(Y_t - X_t)$ ، لا بد من أن تكون البيانات لهذه المتغيرات متكاملة من الرتبة  $(1)$  وهذا يعني أن العلاقة ذات اجل طويل بين  $(Y_t - X_t)$ ، معنوية إذا كان حد الخطأ المقدر لا يعاني من جذر الوحدة وأنه مستقر عند الرتبة  $(0)$   $et-I(0)$ .

#### ٤. اختبار الحدود (العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات)<sup>(١)</sup>

يستخدم هذا الاختبار لغرض توضيح العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة الداخلة في أنموذج، وذلك استناداً إلى قيمة  $F$  المحتسبة، وعند مستويات معنوية  $1\%$ ،  $5\%$ ،  $10\%$ ،  $20\%$ ،  $50\%$  واستناداً إلى ذلك تظهر لدينا الحالات الآتية:

أ. إذا كانت قيمة  $f$  المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة الحد الأعلى فأنهنا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات أي نقبل بالفرض البديل ونرفض فرضية العدم.

ب. إذا كانت قيمة  $f$  المحتسبة أكبر من الحد الأدنى وأصغر من الحد الأعلى (ضمن مستويات معنوية محددة في هذه الحالة تقع في منطقة القرار الغير حاسم).

ج. إذا كانت قيمة  $f$  المحتسبة أقل أو أصغر من الحد الأدنى وأصغر من الحد الأعلى (ضمن مستويات معنوية محددة في هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك أي بمعنى لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات).

#### ٥. الاختبارات التشخيصية<sup>(٢)</sup>

يأتي هذا الاختبار بعد تقدير معالم الأنموذج في الاجلين القصير والطويل ولأجل التأكد من جودة الأنموذج المقدر قبل الاخذ بنتائجه يتم إجراء الاختبارات التشخيصية والتي تتضمن من عدة اختبارات وهي كالاتي:

##### أ. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي:

وهو اختبار لاكرأنج للارتباط التسلسلي بين البواقي، والذي يختبر فرضية العدم  $(H_0)$  والذي يفترض وجود مشكلة ارتباط ذاتي في الأنموذج، ويعتمد على قيم  $(F\text{-statistic})$  و  $(\text{Chi-Square})$  غير معنوية حتى  $5\%$  مما يؤدي إلى رفض الفرضية البديلة والقبول بفرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين المتغيرات.

(١) عثمان النقار ، منذر العواد ، استخدام نماذج  $(var)$  في التنبؤ دراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج وجمالي تكوين الراس المالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد ٢٨ ، العدد ٢، سوريا ٢٠١٢، م، ص ١٣٢  
(٢) رضا البدوي، العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف خلال الفترة (١٩٧١-٢٠٢٠) باستخدام نموذج  $(ARDL)$ ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية- المعهد العربي للتخطيط، مصر، مجلد ٢٥، العدد ٢٣، ٢٠٢٣، م، ص ١٠٤

### ب. اختبار عدم ثبات التباين والتجانس:

يتم إجراء اختبار عدم ثبات التباين والتجانس لغرض التأكد من ثبات الحد العشوائي وكذلك للتأكد من أنالنماذج الداخلة في الاختبار لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين والتجانس بالاعتماد على

F المحتسبة و Chi-Square

### ٦. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية<sup>(١)</sup>:

يتم من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية معرفة النماذج الداخلة في البحث تتبع التوزيع الطبيعي ام لا وذلك بالاعتماد على معامل الالتواء وقيم (Jargo- Bera) لتحديد شكل توزيع البيانات، إذا كانت قيمة جاركو – بيررا معنوية أي أصغراو مساوية ٥% فإن الأنموذج المقدر لا يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، وإذا كانت قيمة جاركو – بيررا غير معنوية أي أكبر من ٥% فإن الأنموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

### ٧. اختبار الاستقرار الهيكلي للمتغيرات الداخلة في الأنموذج:

من خلال هذا الاختبار يتم التعرف على الاستقرار الهيكلي للمتغيرات الداخلة في الأنموذج والذي يفسر سلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي، وظهر الاختبار بشكل منحني لأخطاء النموذج المقدر داخل مجال خطي ثقة ٥% بهدف فرضية العدم ( $H_0$ ) الذي يدل على أن معاملات الأنموذج غير مستقرة مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) والذي يدل على استقرار المعلمات الداخلة في الأنموذج مع إمكانية تقدير معاملات الأنموذج على طول الفترة الزمنية دون الحاجة لتجزئتها، ويتكون أنموذج الاستقرار الهيكلي من اختبارين وهما:

أ. اختبار استقرارية المعالم المقدر

ب. تراكم مربعات البواقي (اختبار المتغيرات الداخلة في الأنموذج)

### ٨. اختبار الأداء التنبؤي للأنموذج<sup>(٢)</sup>

يعد اختبار الأداء التنبؤي من الاختبارات الهامة والتي تتحدد من خلال قاعدة ثيل ( theil inequalitu coefficient) إذ تعد احصائيات U الخاصة ب (theil) معيارا مهما لقياس قدرة الأنموذج على التنبؤ، إذ تشير القيم الأقرب إلى الصفر إلى قدرهافضل للأنموذج للتنبؤ، أما إذا كانت صفر فهي قدرة مثالية للتنبؤ، أما إذا كانت القيم مساوية للواحد الصحيح فهذا يعني أن المتغير التابع سيكون ثابت عبر

(١)حسن علي عثمان ، سفيان أبو البشر ادم سعد ،استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان ، دراسة إحصائية للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، السعودية ، المجلد ٦، العدد ٣٠، ٢٠٢٢م ، ص ٤٠

(٢) رضا البديوي ، العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف ، خلال الفترة (١٩٧١-٢٠٢٠) باستخدام أنموذج (ARDL) ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية –المعهد العربي للتخطيط - مصر، مجلد ٢٥، العدد ١ ، ٢٠٢٣م، ص



الزمن اما إذا كانت القيم اكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني انخفاض قدرة الأنموذج على التنبؤ ، فضلا عن معيار نسبة مصادر الخطأ والتي تتكون من ثلاث نسب وهي نسبة التحيز (Bias Proportion) نسبة التباين (Varance Proportion)نسبة التغيرات (Covariance Proportion).)

#### ٩. اختبار تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في الاجل الطويل<sup>(١)</sup>

يعد اختبار تقدير معالم الاجل القصير والاجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ هو المرحلة الأخيرة في تحليل اختبارات ARDL وتقدير معلمة تصحيح الخطأ Restricted ECM في الاجل القصير او تذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في الاجل الطويل، إذ أن هذا الاختبار يؤمن الربط الديناميكي بين المتغيرات في الأمد الصير والطويل لمتغيرات الأنموذج أثناء عملية التعديل للوصول إلى التوازن طويل الاجل، ويتكون من اختبارين وهما كالآتي:

أ. تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

ب. تقدير معالم الاجل الطويل

#### ثانياً: مميزات أنموذج الأنحدار الذاتي الموزع ARDL<sup>(٢)</sup>

١. يتميز أنموذج ARDL بأنه يعطي أفضل النتائج لمعاملات الاجل الطويل، وأن اختباره التشخيصية يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.
٢. أن أنموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات.
٣. يصلح استخدام هذا النموذج في حالة العينات صغيرة الحجم واستخدام المربعات الصغرى العادية أي يمكن تطبيقها في السلاسل الزمنية التي يكون فيها حجم العينة صغيره.
٤. من الممكن التمييز بين المتغيرات التابعة و المستقلة في الأنموذج والسماح باختبار العلاقة بين المتغيرات في المستوى والفرق بغض النظر إذا كانت المتغيرات في المستوى (١٠) (١١) .
٥. وفقاً لنموذج ARDL تم التغلب على المشاكل المرتبطة بحذف المتغيرات ومشاكل الارتباط الذاتي، مما يؤدي إلى دقة المقدرات الناتجة لكفائه وعدم التمييز.

(١) جهرة شنافة، أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية للملكة العربية السعودية باستخدام انموذج ARDL ، للفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠) ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية – جامعة سطيف ، الجزائر ، ، العدد ١ ، ٢٠٢٠م ، ص ٤٠٤

(٢) غز غازي محمد ، دور اقتصاد المعرفة في دعم نمو قطاع الصناعة التعريفية في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢١) دراسة قياسية لاستخدام انموذج ARDL ، مجلة الابداع –الجزائر ،مجلة ١٣، العدد ١، ٢٠٢٣ م، ص ٢٦٧

٦. يمكن تطبيق عذا الأنموذج في حالة السلاسل الزمنية التي تكون متغيراتها بعضها مستمرة والبعض الآخر مستقر بعد اخذ الفرق الاول على عكس بعض النماذج الأخرى المستخدمة في تقدير التكامل المشترك.
٧. من خلال أنموذجARDLيمكن تحديد العلاقة التكاملية بين المتغيرات التابعة والمستقرة فضلا عن تأثيرالمتغيرات التابعة على المتغيرات المستقلة، فضلا عن أن المعلمات المقدرة في الاجل القصير والطويل تكون أكثر اتساقا من تلك المقدرة بنماذج أخرى لاختبار التكامل المشترك.

## المبحث الثاني

### قياس وتحليل النماذج المقدرة

توصيف الانموذج: تم استخدام مجموعة من النماذج الاقتصادية المعبرة عن الأثر والعلاقة بين متغيرات موضوع البحث، والتي يمكن ايجازها بالآتي: -

أولاً: المتغيرات التابعة

١. GDP1 الناتج المحلي الإجمالي.
٢. TPCS الأنفاق الاستهلاكي الخاص.
٣. TPIS الأنفاق الاستثماري الخاص.
٤. PFCF اجمالي تكوين راس المال الخاص.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

١. CCPS الائتمان النقدي للقطاع الخاص.
٢. CPPS الائتمان التعهدي للقطاع الخاص.
٣. TBD اجمالي الودائع المصرفية.
٤. M2 عرض النقد بالمعنى الواسع.

أولاً: اختبار استقرارية جذر الوحدة **Stationarity**.

الخطوة الأولى هو اختبار ثبات متغيرات النموذج وتحديد ما إذا كانت المتغيرات مستقرة ام لا. ويتم ذلك عن طريق تطبيق اختبار جذر الوحدة وبعد إجراء الاختبار حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (٢٧). يتضح من الجدول نتائج اختبار جذر الوحدة ديكي فولر الموسع إذ يتضح عدم استقرار (GDP) عند المستوى الأول وبعد اخذ الفرق الأول استقر في حالة وجود قاطع عند مستوى معنوية (٥%) وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (١%).

اما متغير (TPCS) لم يستقر عند المستوى وقد استقر عند الفرق الأول في حالة وجود قاطع وقاطع واتجاه عام وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى (٥%) اما متغير (TPIS) لم يستقر عند المستوى وقد استقر عند الفرق الأول في حالة وجود قاطع وقاطع واتجاه عام وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى (١%) اما المتغير (PFCF) لم يستقر عند المستوى وقد استقر عند الفرق الأول في حالة وجود قاطع وقاطع واتجاه عام وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى (١%)، اما متغير (CCPS) لم

يستقر عند المستوى في حالة وجود قاطع لكن استقر في حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى (١٠%) لم يستقر عند المستوى في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام ولم يستقر عند الفرق في حالة وجود

قاطع واتجاه عام وعدم وجود قاطع واتجاه عام. اما المتغير (CPPS) لم يستقر عند المستوى وقد استقر عند الفرق الاول في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام (5%) اما المتغير (TBD) لم يستقر عند المستوى في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام ولم يستقر عند الفرق الاول في حالة وجود قاطع واتجاه عام وعدم وجود قاطع واتجاه عام، اما المتغير (M2) لم يستقر عند المستوى في حالة وجود قاطع فقط لكن استقر عند المستوى في حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوي (5%) ولم يستقر عند المستوى في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام ولم يستقر عند الفرق الاول في حالة وجود قاطع واتجاه عام وعدم وجود قاطع واتجاه عام، وبما أن المتغيرات استقرت عند الفرق الاول والآخر عند المستوى فإن النموذج الملائم لأغراض الاختبار القياسي هو نموذج (ARDL) الأنحدار الذاتي للباطءات الموزعة.

الجدول (28)

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)									
Null Hypothesis: the variable has a unit root									
	<u>At Level</u>								
		GDP	TPCS	TPIS	PFCF	CCPS	CPPS	TBD	M2
With Constant	t-Statistic	-1.3934	-1.9538	-1.8534	-1.1005	0.8762	-1.3763	-0.8227	-0.0317
	<b>Prob.</b>	<b>0.5606</b>	<b>0.3022</b>	<b>0.3443</b>	<b>0.6901</b>	<b>0.9923</b>	<b>0.5576</b>	<b>0.7866</b>	<b>0.9418</b>
With Constant & Trend	t-Statistic	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
	<b>Prob.</b>	<b>0.5465</b>	<b>0.9238</b>	<b>0.7611</b>	<b>0.3966</b>	<b>0.0727</b>	<b>0.7303</b>	<b>0.3750</b>	<b>0.0177</b>
Without Constant & Trend	t-Statistic	n0	n0	n0	n0	*	n0	n0	**
	<b>Prob.</b>	<b>0.9114</b>	<b>0.9880</b>	<b>0.3835</b>	<b>0.6830</b>	<b>0.9541</b>	<b>0.4631</b>	<b>0.9412</b>	<b>0.9580</b>
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>									
		d(GDP)	d(TPCS)	d(TPIS)	d(PFCF)	d(CCPS)	d(CPPS)	d(TBD)	d(M2)
With Constant	t-Statistic	-3.2055	-3.8081	-4.4959	-4.1594	-2.2051	-2.5875	-2.5630	-1.9055
	<b>Prob.</b>	<b>0.0387</b>	<b>0.0124</b>	<b>0.0033</b>	<b>0.0063</b>	<b>0.2118</b>	<b>0.1240</b>	<b>0.1205</b>	<b>0.3216</b>
With Constant & Trend	t-Statistic	**	**	***	***	n0	n0	n0	n0
	<b>Prob.</b>	<b>0.1648</b>	<b>0.0106</b>	<b>0.0082</b>	<b>0.0277</b>	<b>0.4431</b>	<b>0.3612</b>	<b>0.3296</b>	<b>0.6377</b>
Without Constant & Trend	t-Statistic	n0	**	***	**	n0	n0	n0	n0
	<b>Prob.</b>	<b>0.0074</b>	<b>0.0147</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0005</b>	<b>0.3121</b>	<b>0.0112</b>	<b>0.1539</b>	<b>0.4163</b>
		***	**	***	***	n0	**	n0	n0

المصدر: تم احتساب الجدول من قبل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

ثانياً: تقدير ARDL للنموذج المقدر

أ. تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي:  $GDP = F(CCPS + CPPS + TBD + M2)$

يتضح من الجدول (29) أن قيمة  $R^2$  هي (0,91) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبة (91%) من التغير الحاصل في المتغير التابع، والباقي يعود إلى متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج والمتغير العشوائي، كما يتضح أن قيمة  $R^2$  المصححة هي (0,79) ويتضح أن قيمة F المحسوبة (7,59) وهي معنوية عند مستوى (5%).

الجدول (29)

الناتج المحلي الإجمالي GDP

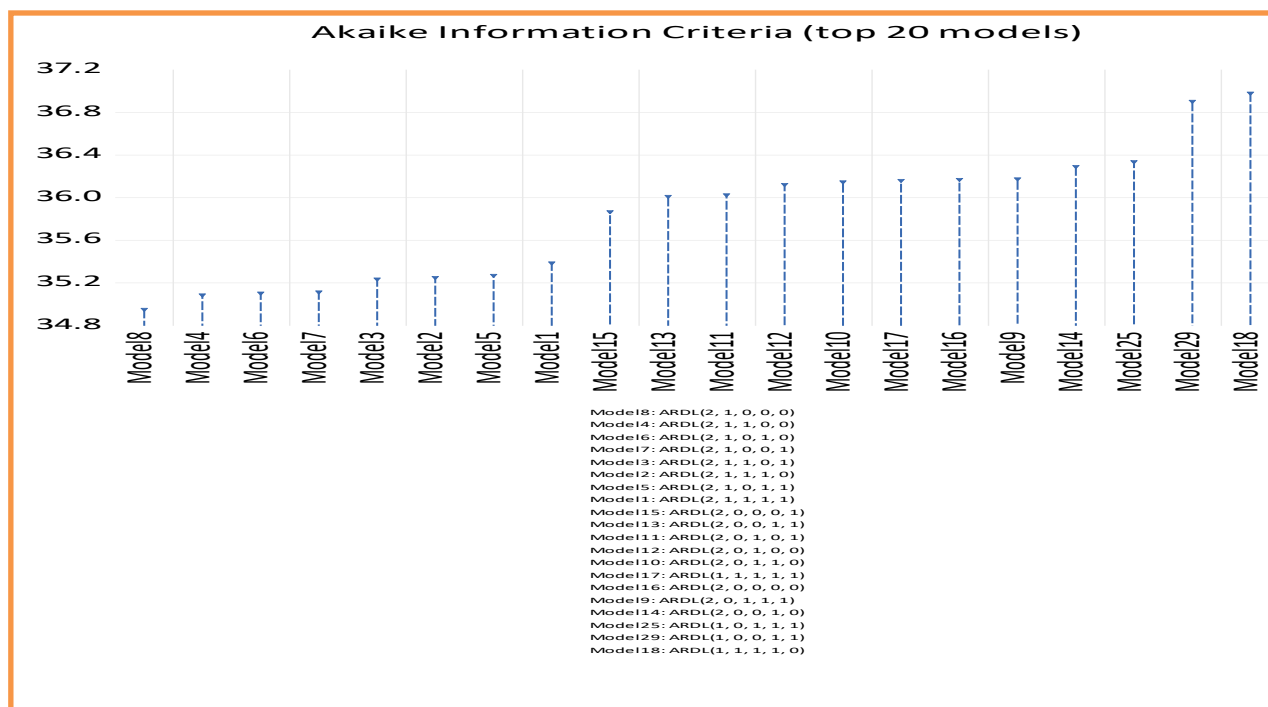
CCPS	0.204255	10.44915	0.019548	0.9852
CCPS(-1)	1.263641	5.330689	0.237050	0.8220
CPPS	13.54299	4.881718	2.774227	0.0392
TBD	5.960697	3.024412	1.970861	0.1058
M2	-1.089651	2.808529	-0.387979	0.7140
C	-1.12E+08	72289037	-1.554974	0.1807
R-squared	0.914049	Mean dependent var		2.24E+08
Adjusted R-squared	0.793718	S.D. dependent var		48204557
S.E. of regression	21893686	Akaike info criterion		36.91655
Sum squared resid	2.40E+15	Schwarz criterion		37.26421
Log likelihood	-231.9576	Hannan-Quinn criter.		36.84509
F-statistic	7.596108	Durbin-Watson stat		1.316593
Prob(F-statistic)	0.020099			
				42
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: تم احتساب الجدول من قبل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

امافترات الابطاء المثلى يتضح من الشكل (9) أن فترات الابطاء المثلى هي (2,1,0,0,0,0) وذلك اعتماداً على معيار AKaiKe.

الشكل (٩)

فترات الابطاء



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

١. اختبار الحدود

يتضح أن قيمة F المحتسبة وفقاً لاختبار الحدود في الجدول (30) هي (٥,٢١) وهي أكبر من الحد الأعلى (٤,٣٧) عند مستوى معنوية (١%) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

الجدول (30)

اختبار الحدود

		Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.219211	10%	3.09
K	4	5%	3.49
		2.5%	3.87
		1%	4.37
Actual Sample Size	13	Finite Sample: n=35	
		10%	3.46
		5%	4.088
		1%	5.532
		Finite Sample: n=30	
		10%	3.56
		5%	4.223
		1%	5.84

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

٢. الاختبارات التشخيصية.

أ. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

يتضح من الجدول (31) أن القيم الاحتمالية F وكاي سكوير Chi-Square غير معنويان عند مستوى (٥%) وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول (31)

اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.368639	Prob. F(2,3)	0.7192
Obs*R-squared	2.564598	Prob. Chi-Square(2)	0.2774

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

ب. عدم ثبات تجانس التباين.

يتضح من الجدول (32) أن القيم الاحتمالية لكل من F المحتسبة وكاي سكوير Chi-Square غير معنوية عند مستوى (٥%) وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

الجدول (32)

أختبار عدم ثبات التجانس

F-statistic	2.952126	Prob. F(7,5)	0.1257
Obs*R-squared	10.46736	Prob. Chi-Square(7)	0.1636
Scaled explained SS	2.301126	Prob. Chi-Square(7)	0.9413

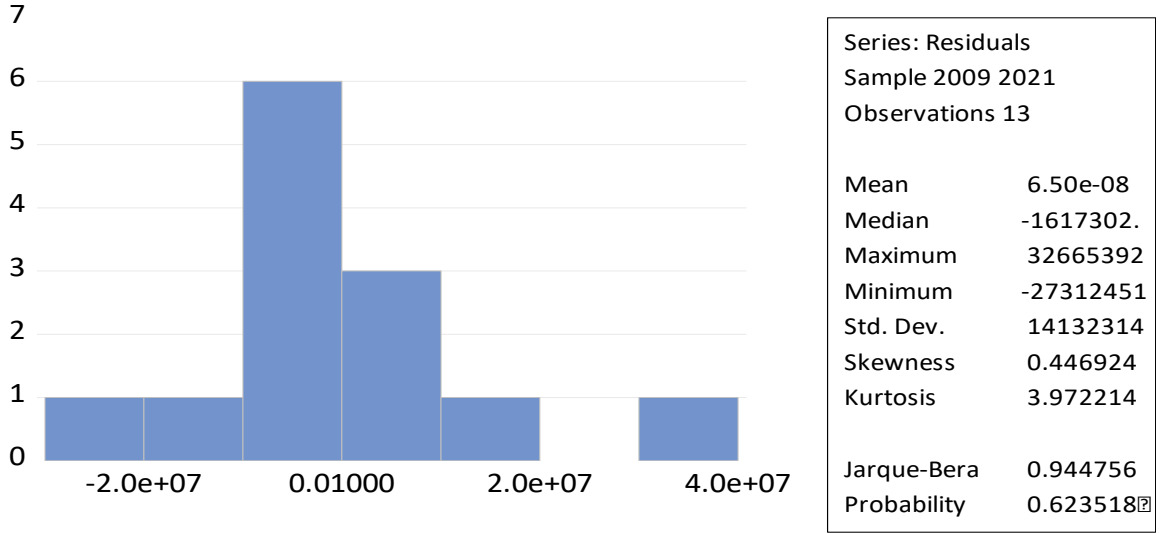
المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

٣. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

يتضح من الجدول (33) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية أن القيمة الاحتمالية أن القيمة الاحتمالية Jarque-Bera هي (٠,٦٢%) أنها غير معنوية عند مستوى (٥%) وهذا يعني أن النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

الجدول (33)

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



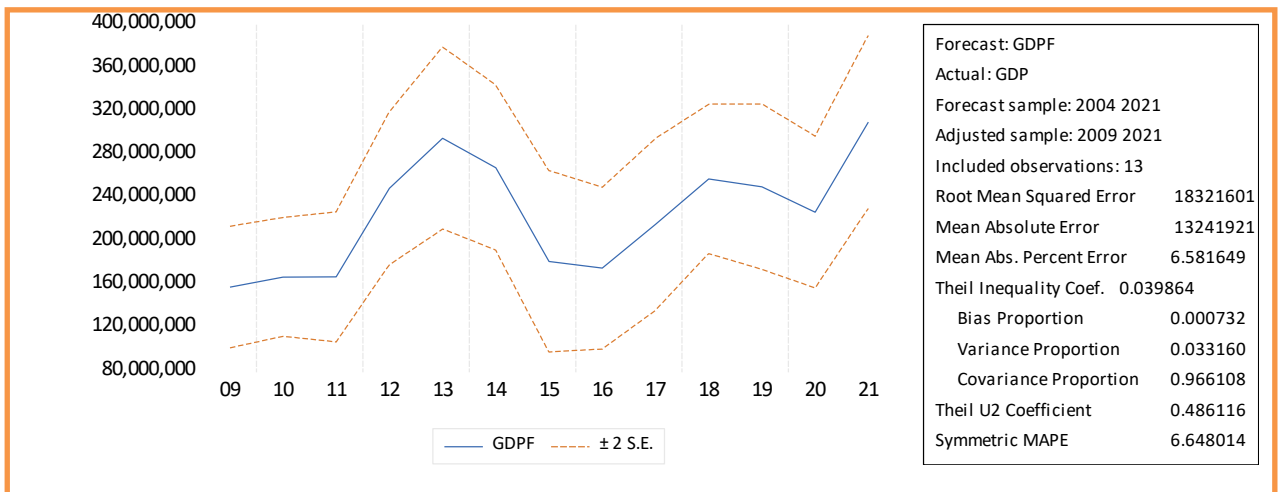
المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

٤. اختبار الأداء التنبؤي

وفقاً للشكل (١٠) يتضح من اختبار الأداء التنبؤي أن معامل Theil هي (٠,٠٣) أي بمعنى قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التحيز (٠,٠٠٠٧) أي قريبة من الصفر، كما بلغت نسبة التباين (٠,٠٣) وهي أيضاً قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التغيرات (٠,٩٦) وهي قريبة من الواحد، وبذلك يمكن اعتماد النموذج المقدر لأغراض التنبؤ ورسم السياسات الاقتصادية المستقبلية.

الشكل (١٠)

اختبار الأداء التنبؤي



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12



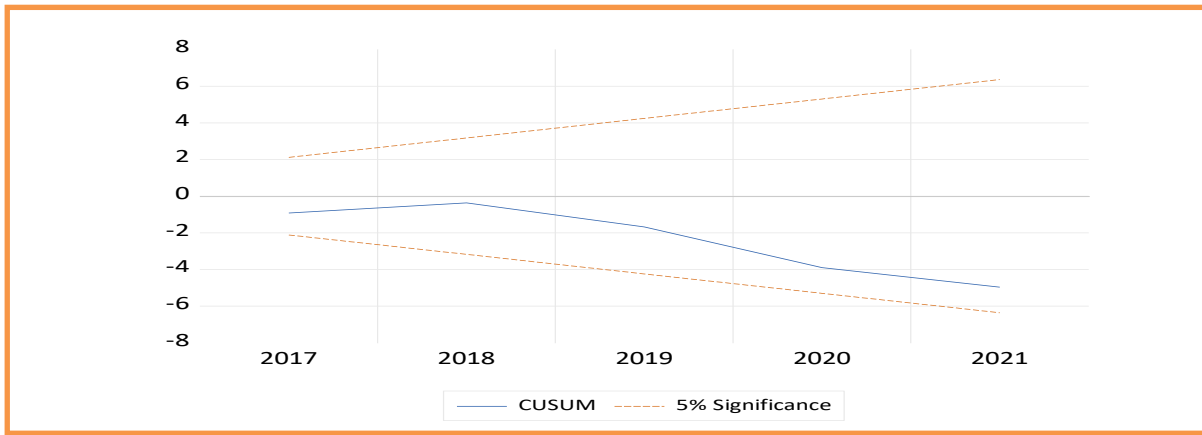
٥. اختبار الاستقرار الهيكلية.

أ. اختبار Cusum

وفق هذا الاختبار يتضح لنا الشكل (١١) أن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، وهذا يعني أن المعلمات المقدر مستقرة عند مستوى (٥%).

الشكل (١١)

الاختبارات الهيكلية



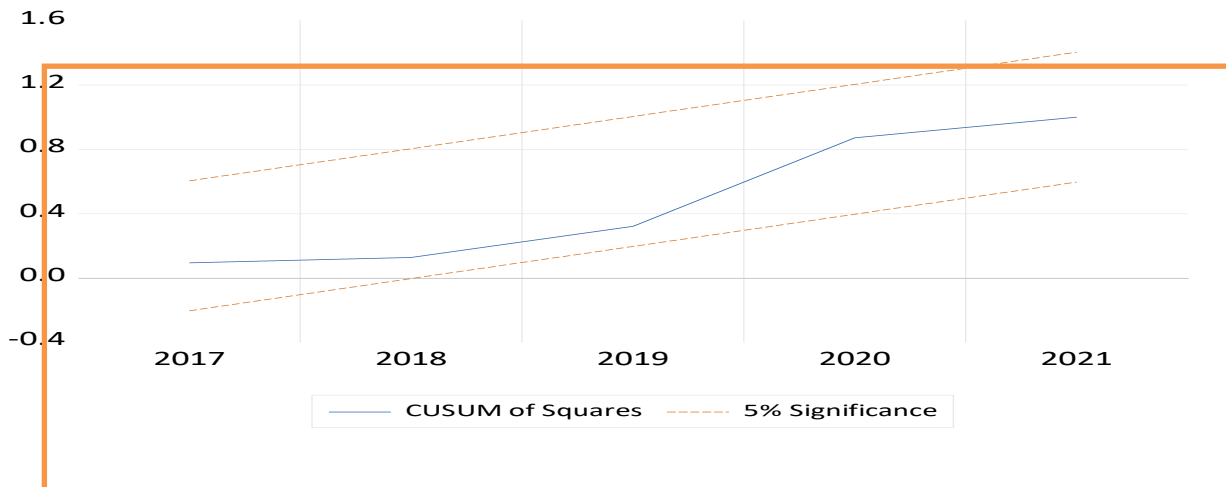
المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

ب. اختبار Cusum of squares.

وفق هذا الاختبار يتضح لنا الشكل (١٢) أن مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، وهذا يعني أن المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوي (٥%).

الشكل (١٢)

اختبار Cusum of squares



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

٦. تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

يتضح من الجدول (٣٤) أن GDP للسنة السابقة له أثر معنوي عند مستوى (١%) في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، وهذا يفسر الأثر الإيجابي للمتغير مع نفسه في سنة سابقة، في حين يتضح أن (ccps) لم يظهر له أثر معنوي في الناتج المحلي الإجمالي ويمكن تفسير ذلك (أن الائتمان النقدي للقطاع الخاص لم يتم استثماره في مجالات إنتاجية حقيقية يمكن أن تساهم في زيادة GDP بل غالباً ما تركز على الاستثمارات الهامشية وسريعة الربح مثل المضاربة. كما يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ هي (١,٧٣) وهي أكبر من الواحد في القيم المطلقة، وهذا يعني أن سرعة التكيف جيدة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول إلى التوازن في الاجل الطويل أي نحتاج (٠,٥٧) من السنة من اجل تصحيح الاختلالات.

الجدول (٣٤)

تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/26/24 Time: 14:15				
Sample: 2004 2021				
Included observations: 13				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.611193	0.144157	4.239786	0.0082
D(CCPS)	0.204255	1.984471	0.102927	0.9220
CoIntEq(-1)*	-1.739616	0.219817	-7.913946	0.0005
R-squared	0.881487	Mean dependent var	11108729	
Adjusted R-squared	0.857784	S.D. dependent var	41051613	
S.E. of regression	15481174	Akaike info criterion	36.14732	
Sum squared resid	2.40E+15	Schwarz criterion	36.27769	

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

٧. تقدير معالم الاجل الطويل.

يتضح من الجدول (٣٥) وبعد تقدير معالم الاجل الطويل أن ccps الائتمان النقدي للقطاع الخاص ليس له أثر معنوي في الاجل الطويل وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية في مثل حالة العراق وذلك لأن صغر حجم سوق التمويل والنمو الغير متناسب بين حجم تدفقات الائتمان والأنفاق الاستثماري الكلي يجعل العلاقة غير متناسبة في الاجل الطويل. في حين يتضح أن ccps الائتمان التعهدي للقطاع الخاص له أثر معنوي في الاجل الطويل عند مستوى (١%) وموجب أي بمعنى أن الزيادة في ccps الائتمان التعهدي بمقدار وحده واحدة يؤدي إلى زيادة GDP بمقدار (٧,٧) وهذا يفسر أن الائتمان التعهدي يمكن أن

يوجه في مجالات استهداف الناتج في الاجل الطويل في حين يتضح أن TD اجمالي الودائع ليس لها أثر معنوي في الناتج وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية الا أن في مثل حالة العراق بسبب ضعف قدرة الجهاز المصرفي على جذب الادخار فأن التطورات في الودائع لا تتحول إلى تدفقات في الائتمان تتناسب مع تغيرات حجم الناتج وذلك بسبب ظاهرة ارتفاع حجم السيولة في القطاع المصرفي ، كما يتضح أن M2 عرض النقد ليس له أثر معنوي في الاجل الطويل وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية التي ينص على أن عرض النقد في الاجل الطويل يمكن أن ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار بعد أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة الاستخدام الكامل.

### الجدول (٣٥)

#### تقدير معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCPS	0.843804	4.520533	0.186660	0.8593
CPPS	7.785047	1.743068	4.466290	0.0066
TBD	3.426443	1.760601	1.946178	0.1092
M2	-0.626374	1.575468	-0.397580	0.7073
C	-64616312	44302840	-1.458514	0.2045
EC = GDP - (0.8438*CCPS + 7.7850*CPPS + 3.4264*TBD -0.6264*M2 - 64616312.0779)				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

#### ب. تقدير دالة الأنفاق الاستهلاكي الخاص $T_{pcs} = F(CCPS, CPPS, TBD, M2)$

يتضح من الجدول (٣٦) أن قيمة  $R^2$  هي (٠,٩٩) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبة (٩٩%) من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي (١%) يعود إلى متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج والمتغير العشوائي، كما يتضح أن قيمة  $R^2$  المصححة هي (٠,٩٥) ويتضح أن قيمة F المحسوبة (٢٩,٤٧) وهي معنوية عند مستوى (٥%) وهذا يدل على معنوية النموذج المقدر.

الجدول (٣٦)

تقدير دالة الأنفاق الاستهلاكي الخاص (Tpcs)

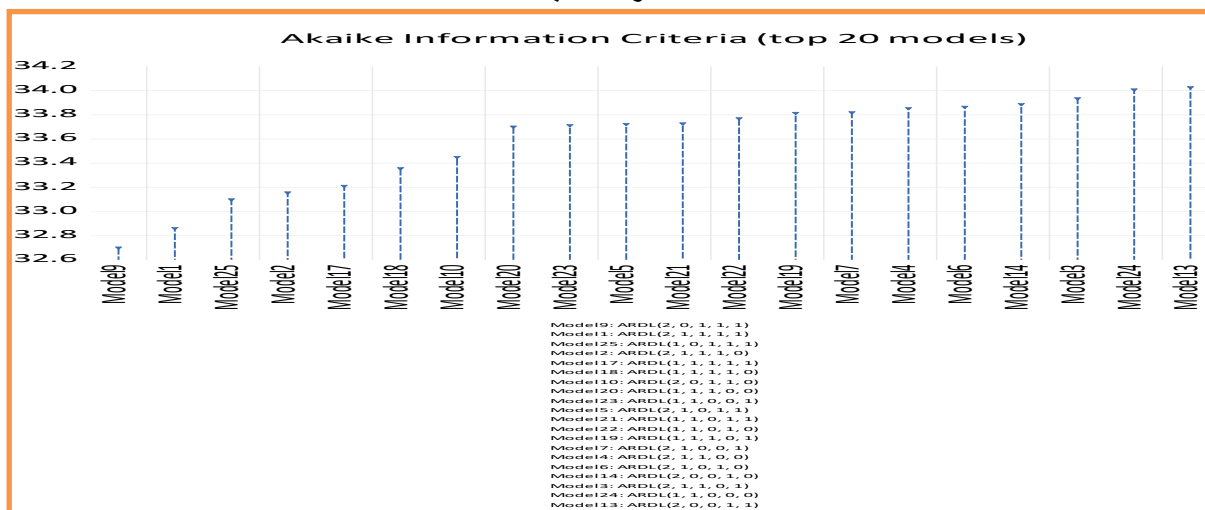
Dependent Variable: TPCS				
Method: ARDL				
Date: 05/28/24 Time: 13:25				
Sample (adjusted): 2010 2021				
Included observations: 12 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): CCPS CPPS TBD M2				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 32				
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TPCS(-1)	0.776331	0.358863	2.163308	0.1630
TPCS(-2)	0.306673	0.248407	1.234561	0.3424
CCPS	-4.589629	4.360724	-1.052493	0.4030
CPPS	3.698519	0.825177	4.482094	0.0463
CPPS(-1)	-4.624390	1.755813	-2.633760	0.1190
TBD	-0.224325	0.711556	-0.315260	0.7824
TBD(-1)	-1.048695	0.336100	-3.120190	0.0892
M2	0.557403	0.864262	0.644947	0.5851
M2(-1)	1.260683	0.726451	1.735401	0.2248
C	18919495	16142376	1.172039	0.3619
R-squared	0.992517	Mean dependent var		1.06E+08
Adjusted R-squared	0.958844	S.D. dependent var		15981919
S.E. of regression	3242224.	Akaike info criterion		32.69632
Sum squared resid	2.10E+13	Schwarz criterion		33.10041
Log likelihood	-186.1779	Hannan-Quinn criter.		32.54672
F-statistic	29.47542	Durbin-Watson stat		1.901531
Prob(F-statistic)	0.033235			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

أما فترات الإبطاء المتلبيضة من الشكل البياني (١٣) أن فترات الإبطاء (١, ١, ١, ٠, ٢) وذلك اعتماداً على معيار AKaiKe.

الشكل (١٣)

فترات الابطاء



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

١. اختبار الحدود

يتضح من الجدول (٣٧) أن قيمة F المحسوبة هي (٥,٥٤) وهي أكبر من الحد الأعلى (٤,٣٧) عند مستوى معنوية (١%)، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول (٣٧)

اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.549164	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	12		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

٢. الاختبارات التشخيصية.

أ. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي.

يتضح من الجدول (٣٨) أن قيمة F المحتسبة غير معنوية عند مستوى (٥%) وهذا يدل على أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (٣٨)

اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	1.194578	Prob. F(1,1)	0.4717
Obs*R-squared	6.531978	Prob. Chi-Square(1)	0.0106

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

ب. عدم ثبات تجانس التباين.

يتضح من الجدول (٣٩) أن القيم الاحتمالية لكل من F المحتسبة وكاي سكوير Chi-Square غير معنوية عند مستوى (٥%) وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

الجدول (٣٩)

عدم ثبات التجانس

Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.647582	Prob. F(9,2)	0.7349
Obs*R-squared	8.934177	Prob. Chi-Square(9)	0.4434
Scaled explained SS	0.138863	Prob. Chi-Square(9)	1.0000

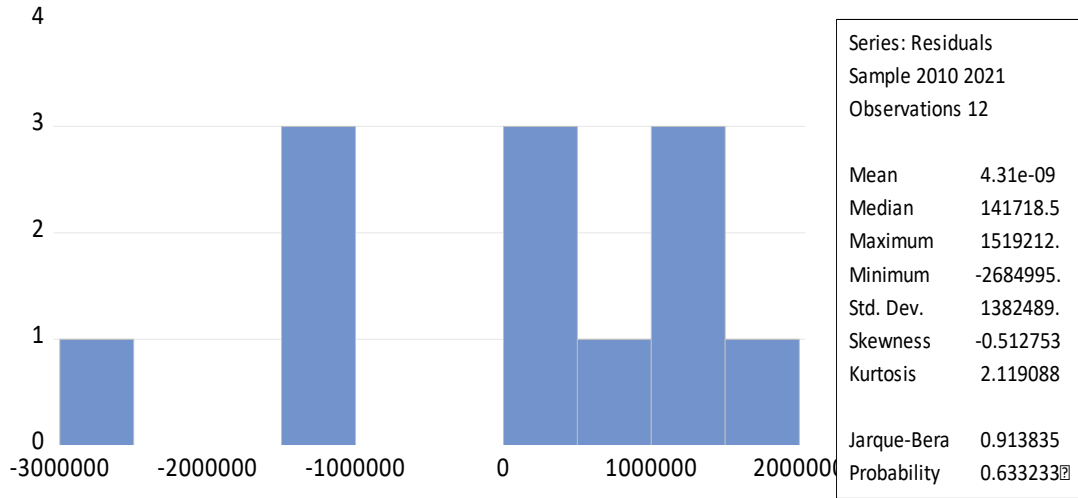
المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

٣. التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

يتضح من الجدول (٤٠) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jargue-Bera هي (٠,٦٣) غير معنوية عند مستوى (٥%)، وهذا يعني أن النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

الجدول (٤٠)

التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

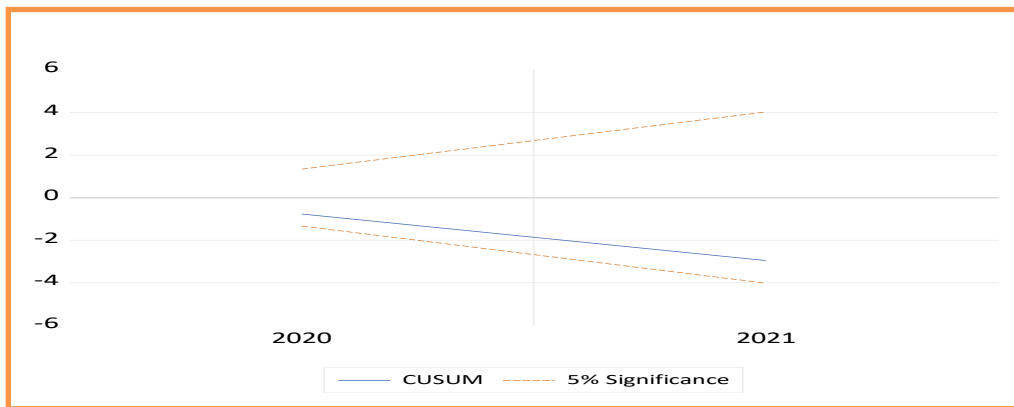
٤. اختبار الاستقرار الهيكلية

أ. اختبار Cusum

وفق هذا الاختبار يتضح لنا الشكل (١٤) أن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عامود القيم الحرجة، وهذا يعني أن المعلمات المقدره مستقرة عند مستوى (٥%).

الشكل (١٤)

اختبار Cusum



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

ب. اختبار  $Cusum$  of squares.

وفق هذا الاختبار يتضح لنا الشكل (١٥) أن مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عامود القيم الحرجة، وهذا يعني أن المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوي (٥%).

الشكل (١٥)

$Cusum$  of squares



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

٥. تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

يتضح من الجدول (٤١) أن  $tpcs$  الأنفاق الاستهلاكي الخاص لسنة سابقة لها أثر معنوي سالب عند مستوى معنوية (٥%) أي أن الأنفاق الاستهلاكي للسنة الحالية يتأثر عكسيا لمستوى الأنفاق الاستهلاكي لسنة سابقة، بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وثبات حجم الدخل، وضعف الائتمان الموجة للأنفاق الاستهلاكي الخاص كنسبة من الأنفاق الاستهلاك الكلي).

كما يتضح أن  $cpss$  الائتمان التعهدي للقطاع الخاص له أثر معنوي موجب عند مستوى (١%) على الأنفاق الاستهلاكي الخاص للسنة الحالية أي بمعنى أن زيادة  $cpss$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الأنفاق الاستهلاكي الخاص بمقدار (٣,٦٩) والسبب يعود إلى (أنا الائتمان التعهدي له دور أساسي في تيسير النشاط الاقتصادي وتدفقات رؤوس الأموال العاملة بالوحدات الاقتصادية، وخصوصا في القطاعات الخدمية والبناء والتشييد التي تعتمد على الائتمان التعهدي لعملياتها الجارية والاستيراد وهي من أكثر القطاعات توليدا للدخل الكلي). كما يتضح أن  $M2$  لها أثر معنوي عند مستوى (٥%) وموجب أي بمعنى أن زيادة  $M2$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الأنفاق الاستهلاكي بمقدار (٠,٥٥) والسبب يعود أن (زيادة عرض النقد في الاجل القصير يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وزيادة الاستثمار والتشغيل والدخل وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأنفاق الاستهلاكي الخاص). يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ أقل من



الواحد وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من أجل تصحيح الاختلالات في الأجل القصير للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل.

### الجدول (٤١)

تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(TPCS)				
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/28/24 Time: 13:31				
Sample: 2004 2021				
Included observations: 12				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TPCS(-1))	-0.306673	0.062951	-4.871597	0.0396
D(CPPS)	3.698519	0.302958	12.20804	0.0066
D(TBD)	-0.224325	0.161923	-1.385383	0.3002
D(M2)	0.557403	0.109390	5.095561	0.0364
CointEq(-1)*	0.083004	0.007689	10.79502	0.0085
R-squared	0.967458	Mean dependent var		4534101.
Adjusted R-squared	0.948863	S.D. dependent var		7663775.
S.E. of regression	1733042.	Akaike info criterion		31.86299
Sum squared resid	2.10E+13	Schwarz criterion		32.06504
Log likelihood	-186.1779	Hannan-Quinn criter.		31.78819
Durbin-Watson stat	1.901531			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

### ٦. تقدير معالم الأجل الطويل.

يتضح من الجدول (٤٢) أن  $ccps$  الائتمان النقدي للقطاع الخاص و  $cpps$  الائتمان التعهدي ليس لها أثر معنوي في الأنفاق الاستهلاكي الخاص في الأجل الطويل، وذلك لأن هذه الأنشطة تركز غالباً في مجالات الربح السريع قصير الأمد.

كما يتضح أن  $tbd$  إجمالي الودائع ليس لها أثر معنوي في الأنفاق الاستهلاكي الخاص بالأجل الطويل وهذا يفسر أن الودائع في الغالب تتجه نحو الاستثمارات قصيرة الأجل وذات الربح السريع كما يتضح أن  $M2$  عرض النقد ليس له أثر معنوي في الأجل الطويل وهذا ينطبق مع المنطق الاقتصادي الذي يشير إلى أن السياسة النقدية تكون فعالة في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل وبعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة الاستخدام الكامل تنعدم فائدة السياسة النقدية إذ يمكن أن يؤدي  $M2$  إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

الجدول (٤٢)

تقدير معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCPS	55.29405	139.8046	0.395510	0.7307
CPPS	11.15452	28.21829	0.395294	0.7308
TBD	15.33685	41.72300	0.367587	0.7484
M2	-21.90359	58.24278	-0.376074	0.7430
C	-2.28E+08	8.28E+08	-0.275400	0.8089
EC = TPCS - (55.2941*CCPS + 11.1545*CPPS + 15.3368*TBD -21.9036				
*M2 - 227934635.4678)				

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

ج. تقدير دالة الأنفاق الاستثماري الخاص (CCPSTPIC، CPPS، TBD، M2) =F

يتضح من الجدول (٤٣) أن قيمة R<sup>2</sup> هي (٠,٧٩) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبة (٧٩%) من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود إلى متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج والمتغير العشوائي، كما يتضح أن قيمة R<sup>2</sup> المصححة هي (٠,٦٥) ويتضح أن قيمة F المحسوبة (٥,٥٤) وهي معنوية عند مستوى (٥%). وهذا يدل على معنوية النموذج المقدر.

الجدول (٤٣)

الأنفاق الاستثماري الخاص

Dependent Variable: TPIS				
Method: ARDL				
Date: 05/29/24 Time: 11:39				
Sample (adjusted): 2009 2021				
Included observations: 13 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (0 lag, automatic): CCPS CPPS TBD M2				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 2				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TPIS(-1)	0.140975	0.245922	0.573251	0.5844
CCPS	-0.935717	2.010369	-0.465446	0.6557

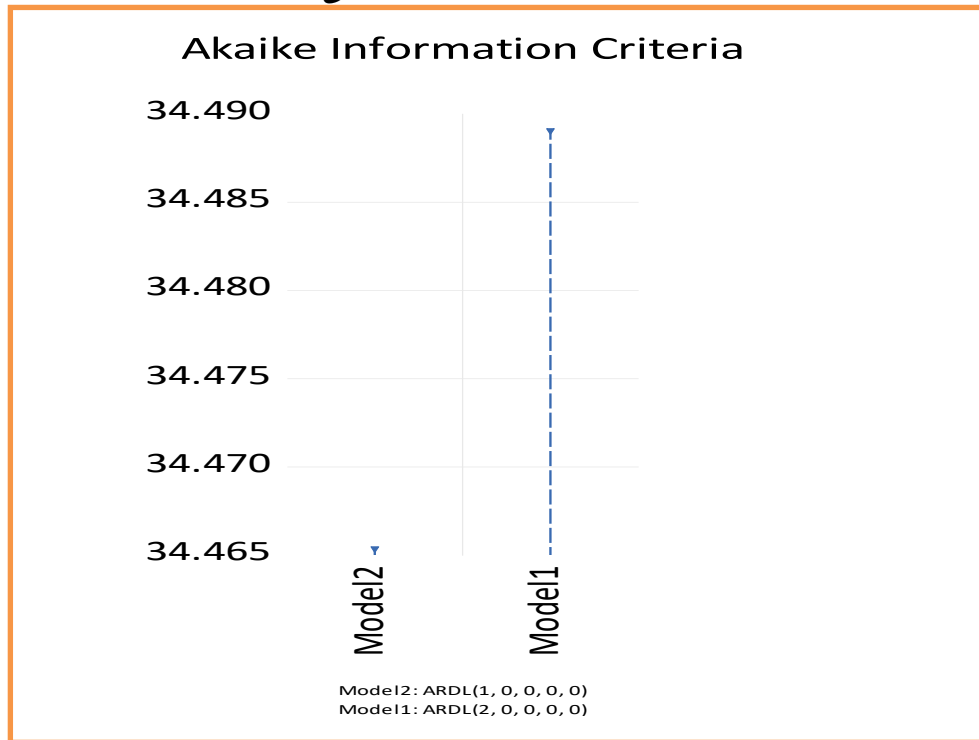
CPPS	3.295876	1.072747	3.072371	0.0180
TBD	1.426613	0.535832	2.662425	0.0324
M2	-0.588240	0.633894	-0.927978	0.3843
C	-48592652	20498519	-2.370544	0.0496
R-squared	0.798539	Mean dependent var		21055861
Adjusted R-squared	0.654638	S.D. dependent var		10780968
S.E. of regression	6335710.	Akaike info criterion		34.46534
Sum squared resid	2.81E+14	Schwarz criterion		34.72609
Log likelihood	-218.0247	Hannan-Quinn criter.		34.41174
F-statistic	5.549221	Durbin-Watson stat		2.190776
Prob(F-statistic)	0.022072			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

كما يتضح من الشكل (١٦) أن فترات الابطاء المثلى هي (١,٠,٠,٠,٠) وذلك اعتماداً على معيار Akaike

الشكل (١٦)

فترات الابطاء المثلى



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

## ١. اختبار الحدود ( Bounds Test )

يتضح من الجدول (٤٤) أن قيمة F المحتسبة هي (٣,٩٢) وهي أقل من الحد الأعلى (٤,٣٧) عند مستوى معنوية (١%)، وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

### الجدول (٤٤)

#### اختبار الحدود

	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	3.921752	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	13	10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

## ٢. الاختبارات التشخيصية.

### أ. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي. ( Serial Correlation LM Test )

يتضح من الجدول (٤٥) أن قيمة F المحتسبة غير معنوية عند مستوى (٥%) وهذا يدل على أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

### الجدول (٤٥)

#### اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.297934	Prob. F(2,5)	0.7547
Obs*R-squared	1.384286	Prob. Chi-Square(2)	0.5005

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

### ب. عدم ثبات تجانس التباين ( Heteroskedasticity Test )

يتضح من الجدول (٤٦) أن القيم الاحتمالية لكل من F المحتسبة وكاي سكوير Chi-Square غير معنوية عند مستوى (٥%) وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

الجدول (٤٦)

اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.617776	Prob. F(5,7)	0.6919
Obs*R-squared	3.980170	Prob. Chi-Square(5)	0.5523
Scaled explained SS	0.623811	Prob. Chi-Square(5)	0.9869

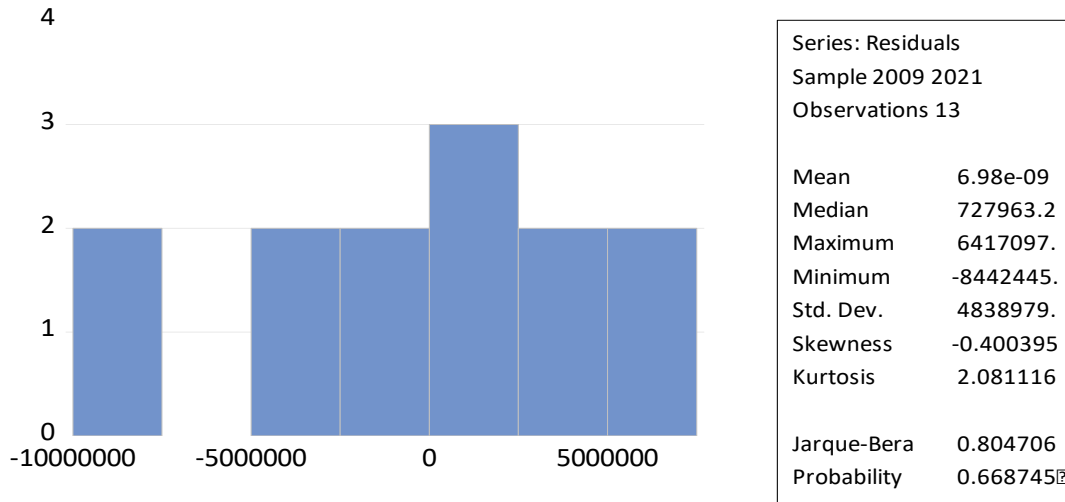
المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

٣. التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Histogram – Normality Test)

يتضح من الجدول (٤٧) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jargnc-Bera هي (٠,٦٦) غير معنوية عند مستوى (٥%)، وهذا يعني أن النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

الجدول (٤٧)

التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

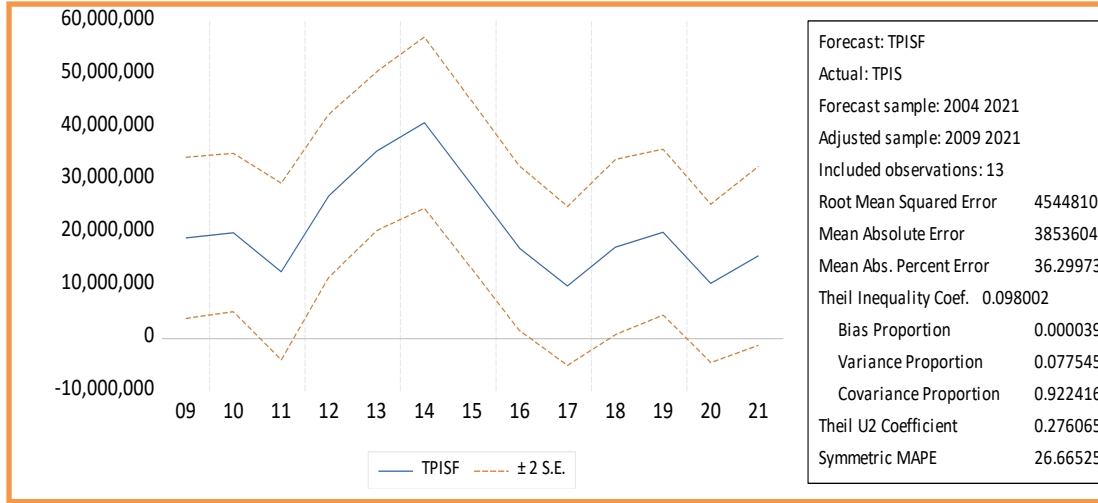


المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

٤. اختبار الأداء التنبؤي

وفقاً للشكل (١٧) يتضح من اختبار الأداء التنبؤي أن معامل Theil هي (٠,٠٩) أي بمعنى قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التحيز (٠,٠٠٠٠٣) أي قريبة من الصفر، كما بلغت نسبة التباين (٠,٠٧) وهي أيضاً قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التباين (٠,٩٢) وهي قريبة من الواحد، وبذلك يمكن اعتماد النموذج المقدر لأغراض التنبؤ ورسم السياسات الاقتصادية المستقبلية.

الشكل (١٧)  
اختبار الأداء التنبؤي



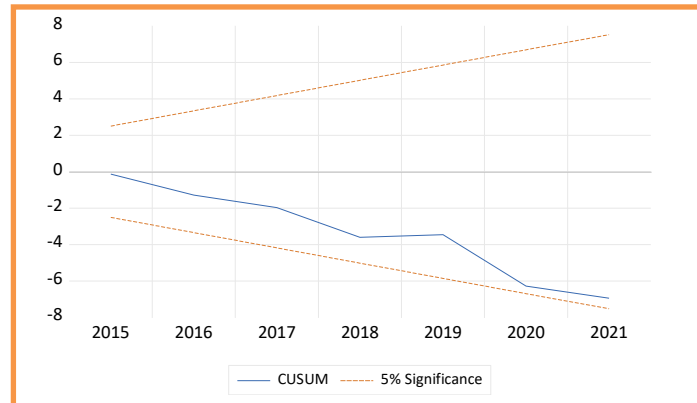
المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

٥. اختبار الاستقرار الهيكلية (Stability Diagnostics)

أ. اختبار Cusum

وفق هذا الاختبار يتضح لنا الشكل (١٨) أن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عامود القيم الحرجة، وهذا يعني أن المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى (٥%).

الشكل (١٨)  
اختبار Cusum



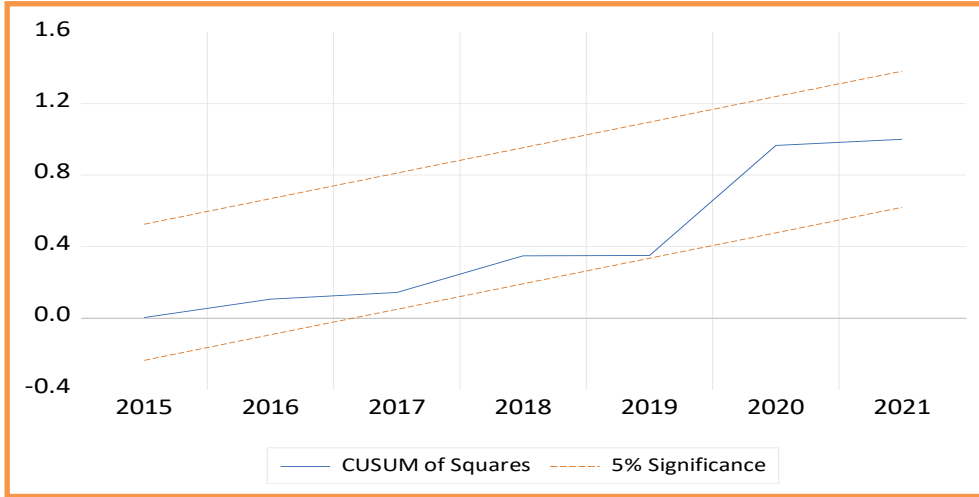
المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

ب. اختبار  $Cusum$  of squares.

وفق هذا الاختبار يتضح لنا الشكل (١٩) أن مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عامود القيم الحرجة، وهذا يعني أن المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوي (٥%).

الشكل (١٩)

$Cusum$  of squares



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

هـ. تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

يتضح من الجدول (٤٨) أن  $Tpis$  الأنفاق الاستثماري الخاص لسنة سابقة ليس له أي أثر في الاجل القصير للمتغيرات المستقلة وهذا يعني أنه ليس لها أثر معنوي عند مستوى ٥% وذلك بسبب طبيعة الأنفاق الاستثماري في الاقتصادات ذات الأنفاق الاستثماري وارتباط مستويات الأنفاق الاستثماري في فرص محدودة الوصول إلى التمويل. كما يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ أصغر من الرقم المطلق، وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول إلى التوازن في الاجل الطويل.

الجدول (٤٨)

تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 0, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PFCF(-1)	-0.280899	0.085685	-3.278260	0.0465
PFCF(-2)	0.457417	0.079163	5.778136	0.0103
CCPS	1.360878	0.427093	3.186377	0.0498

CPPS	0.226790	0.127502	1.778724	0.1733
CPPS(-1)	1.285663	0.177371	7.248429	٠,٠٠٥٤
TBD	0.376333	0.070150	5.364690	0.0127
M2	-0.517012	0.085607	-6.039376	0.0091
M2(-1)	0.083324	0.068743	1.212104	0.3122
C	-19745475	2532544.	-7.796695	0.0044
R-squared	0.996169	Mean dependent var		9983560.
Adjusted R-squared	0.985953	S.D. dependent var		4657234.
S.E. of regression	551974.4	Akaike info criterion		29.39410
Sum squared resid	9.14E+11	Schwarz criterion		29.75778
Log likelihood	-167.3646	Hannan-Quinn criter.		29.25945
F-statistic	97.51107	Durbin-Watson stat		2.334595
Prob(F-statistic)	0.001545			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

#### أ. تقدير معالم الاجل الطويل

يتضح من خلال الجدول (٤٩) أن الائتمان التعهدي له أثر معنوي موجب في الاجل الطويل في الأنفاق الاستثماري الخاص وهذا يعني أن زيادة الائتمان التعهدي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص بمقدار (٣,٨٣) والسبب يعود على أن تدفقات الائتمان التعهدي في الاجل الطويل يساهم في توسع نطاق الاعمال في الوحدات الاقتصادية للقطاع الخاص لارتباطها بمستوى النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية. ، كما يتضح أن tbd لها أثر معنوي في الأنفاق الاستثماري الخاص وموجب أي أن زيادة tbd اجمالي الودائع بمقدار وحدة واحدة أدى إلى زيادة الأنفاق الاستثماري الخاص بمقدار (١,٦٦) والسبب في ذلك العلاقة المباشرة والتلقائية بين حجم الودائع وحجم الائتمان المتاح للقطاع الخاص ، في حين يتضح أن M2 ليس له أثر معنوي في الأنفاق الاستثماري الخاص في الاجل الطويل وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية أن عرض النقد ليس له أثر في الاجل الطويل.



الجدول (٤٩)  
تقدير معالم الاجل الطويل.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCPS	-1.089279	2.515167	-0.433084	0.6780
CPPS	3.836763	1.002964	3.825426	0.0065
TBD	1.660735	0.717537	2.314493	0.0538
M2	-0.684776	0.660393	-1.036922	0.3343
C	-56567215	29907013	-1.891436	0.1005
EC = TPIS - (-1.0893*CCPS + 3.8368*CPPS + 1.6607*TBD -0.6848*M2 -				
56567215.3829)				

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

# الاستنتاجات والتوصيات

## أولاً: الاستنتاجات الخاصة بالجانب النظري

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن اجمالها بالآتي:

١. اثبتت النظرية الاقتصادية أن تطورات التمويل المصرفي للقطاع الخاص تمارس تأثيراً مباشراً على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجانب الحقيقي والنقدي من خلال قنوات انتقال التأثيرات المتسلسلة عبر الأنفاق الاستثماري والاستهلاكي التي تنعكس التغيرات في متغيرات الناتج وتراكم رأس المال الثابت والبطالة والتضخم .
٢. برهنت الأدبيات الاقتصادية أن العلاقة طردية بين التطورات في القطاع المصرفي ونمو مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير المتبادل بين القطاعين في رفع مستوى الدخل والأنتاج من خلال دور القطاع المصرفي في جذب الادخار وخلق الائتمان وكذلك دور القطاع الخاص في تشغيل عناصر الأنتاج وتوليد الدخل و التوزيع.
٣. إن العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص و التضخم محكومة بعوامل هيكلية في بنية القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي تحدد طبيعة تأثير تطورات عرض النقد في التضخم في ضوء قناة الائتمان المصرفي.
٤. حقق القطاع المصرفي في العراق خلال مدة البحث ، تطوراً إيجابياً متفاوت النمو عبر السلسلة الزمنية لقيم المؤشرات الأساسية مثل رأس المال و الموجودات حجم الودائع وحجم الائتمان ونسبة الاحتياطي القانوني وهامش سعر الفائدة، والذي مثل ثمرة جهود الإصلاح المصرفي ، الا أن مستويات التطور بقيت دون حدودها المثلى والمستهدفة من قبل السلطة النقدية .
٥. شهد القطاع الخاص تطورات إيجابية في المؤشرات الأساسية لمساهمته في النشاط الاقتصادي خلال مدة الدراسة ، الا أن قيم هذه المؤشرات بقيت متواضعة وفقاً للدور المستهدف للقطاع الخاص وفق التوجه نحو اقتصاد السوق.
٦. حققت التطورات في التمويل المصرفي للقطاع الخاص من خلال قناة الائتمان النقدي تأثيراً نسبياً ملحوظاً في متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة على الرغم من ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي ، مما يشير إلى إمكانية تنامي هذه الآثار الإيجابية مع تحسن مستويات الاستقرار واستمرار تنامي مؤشرات القطاع المصرفي و القطاع الخاص .
٧. أن التطورات في التمويل المصرفي للقطاع الخاص من خلال قناة الائتمان التعهدي ساهمت بشكل إيجابي نسبي ملحوظ في تلبية متطلبات العمليات الاقتصادية لقطاع الاعمال مما انعكس إيجاباً بشكل اجمالي خلال مدة الدراسة في متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة، على الرغم من ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، مما يشير إلى إمكانية تنامي هذه الآثار الإيجابية مع تحسن مستويات الاستقرار واستمرار تنامي مؤشرات القطاع المصرفي والقطاع الخاص .

٨. أن طبيعة التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي وتركزه في قطاعات معينة (التجارة والمطاعم والفنادق وخدمات المجتمع والتشييد والبناء ) خلال مدة الدراسة يعكس طبيعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ومسايرة التطورات في التمويل المصرفي لهذه الاختلالات دون العمل على تصحيحها من خلال سياسات الائتمان الموجه في ظل تنامي الاتجاه لتحرير الخدمات المصرفية .
٩. تظافت ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني مع العوامل المؤسسية في سوق التمويل المصرفي إلى تشديد شروط منح الائتمان مما نتج عنه تقييد القدرة على الوصول للتمويل بالنسبة للوحدات الاقتصادية في قطاع الاعمال والقطاع العائلي ، وهذا يعني أن التحسن في عوامل الاستقرار المتزامن مع النمو الإيجابي لمؤشرات التنمية المالية في القطاع المصرفي ممكن يرفع من مستوى وصول القطاع الخاص للتمويل المصرفي و بالتالي ينعكس ذلك في تحسن متغيرات الاقتصاد الكلي.
١٠. أن العلاقة التناسبية بين قيمة التمويل المصرفي ومتغيرات الاقتصاد الكلي المختارة التي تعكس تنامي الطاقة الاستيعابية للقطاع المصرفي للاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، الا أن تحليل مكونات هذا التناسب تكشف عن تذبذب في اتجاهات العلاقة نتيجة تباين سرعة تأثر القطاع المصرفي و متغيرات الاقتصاد الكلي بالأزمات الاقتصادية ، مما يتطلب سياسات استقرار مصرفي فعالة تقلل من تأثير الصدمات المصرفية النظامية على تدفقات التمويل المصرفي للقطاع الخاص.
١١. أن صغر سوق الائتمان وتدني مستوى النشاط التمويلي للقطاع المصرفي نتيجة محددات منح الائتمان التي تقوم عليها سياسات الائتمان في القطاع المصرفي وارتفاع حجم المخاطر النظامية المقدره، وعدم قدرة القطاع الخاص على توفير الضمانات المطلوبة بسبب ارتفاع قيمة الضمانات والفوائد بالمقارنة مع حجم الموجودات والأصول والمركز المالي للوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص ، أدى إلى تقييد فاعليه التمويل المصرفي للقطاع الخاص في التأثير الإيجابي في متغيرات الاقتصاد الكلي.
١٢. أن المصارف التجارية العاملة في العراق لها دور ضعيف في دعم القطاعات الاقتصادية وتحتاج إلى إعادة النظر في سياسات المصارف وحلول المشاكل التي تواجهها ، وذلك من خلال تطبيق السياسات المرنة التي تسمح بضخ التسهيلات الائتمانية لقطاعات الاقتصاد المختلفة ضمن الشروط الميسرة مع عدم أهمل دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية للقطاعات الاقتصادية لأنها الضمان والمصدر الأقوى في سداد تلك التسهيلات ، فضلاً عن أهمية قيام المصارف بتشجيع وإيجاد فرص استثمارية تعمل على تلبية متطلبات القطاعات الاقتصادية التي تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

## ثانياً: الاستنتاجات الخاصة بالجانب التطبيقي

### أشار التحليل القياسي بنماذج المقدرة إلى ما يلي :

- ١- الائتمان النقدي للقطاع الخاص لم يتم استثماره في مجالات إنتاجية حقيقية يمكن ان تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بل غالباً ما تركز على الاستثمارات الهامشية وسريعة الربح مثل المضاربة.
- ٢- الائتمان النقدي للقطاع الخاص ليس له أثر معنوي في الاجل الطويل وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية في مثل حالة العراق وذلك لان صغر حجم سوق التمويل والنمو الغير متناسب بين حجم تدفقات الائتمان والانفاق الاستثماري الكلي يجعل العلاقة غير متناسبة في الاجل الطويل.
- ٣- اجمالي الودائع ليس لها أثر معنوي في الناتج وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية الا ان في مثل حالة العراق بسبب ضعف قدرة الجهاز المصرفي على جذب الادخار فان التطورات في الودائع لا تتحول الى تدفقات في الائتمان تتناسب مع تغير حجم الناتج وذلك بسبب ظاهرة ارتفاع حجم السيولة في القطاع المصرفي .
- ٤- عرض النقد ليس له أثر معنوي في الاجل الطويل وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تنص على ان عرض النقد في الاجل الطويل يمكن ان ينعكس في ارتفاع الأسعار بعد ان يصل الاقتصاد الى مرحلة الاستخدام الكامل .
- ٥- الائتمان النقدي للانفاق الاستهلاكي الخاص للسنة الحالية يتأثر عكسياً لمستوى الانفاق الاستهلاكي لسنة سابقة ،بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وثبات حجم الدخل ، وضعف الائتمان الموجة للانفاق الاستهلاكي الخاص كنسبة من الانفاق الاستهلاكي الكلي .
- ٦- الائتمان التعهدي للقطاع الخاص له أثر معنوي موجب على الانفاق الاستهلاكي الخاص للسنة الحالية ،والسبب يعود ان الائتمان التعهدي له دور أساسي في تسيير النشاط الاقتصادي وتدفقات رؤوس الأموال العاملة بالوحدات الاقتصادية ، وخصوصاً في القطاعات الخدمية والبناء والتشييد التي تعتمد على الائتمان التعهدي لعملياتها الجارية والاستيراد وهي من اكثر القطاعات توليداً للدخل الكلي .
- ٧- عرض النقد بالمعنى الواسع له أثر معنوي وموجب أي زيادة عرض النقد في الأجل القصير يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة ، وزيادة الاستثمار والتشغيل والدخل وهذا يؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص .
- ٨- الائتمان النقدي والتعهدي للقطاع الخاص ليس لها أثر معنوي في الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاجل الطويل ، وذلك لان هذه الأنشطة تركز غالباً في مجالات الربح السريع قصير الأمد .
- ٩- اجمالي الودائع ليس لها أثر معنوي في الانفاق الاستهلاكي الخاص بالأجل الطويل وهذا يفسر ان الودائع في الغالب تتجه نحو الاستثمارات قصيرة الاجل وذات الربح السريع.
- ١٠- عرض النقد ليس له أثر معنوي في الاجل الطويل ،وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تشير الى ان السياسة النقدية تكون فعالة في الاجل القصير ، اما في الاجل الطويل وبعد وصول الاقتصاد الى مرحلة

الاستخدام الكامل تتعدم فائدة السياسة النقدية إذ يمكن ان يؤدي عرض النقد الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار .

١١- الانفاق الاستثماري الخاص لسنة سابقة ليس له أثر في الاجل القصير للمتغيرات المستقلة ،بسبب طبيعة الانفاق الاستثماري في الاقتصادات ذات الانفاق الاستثماري وأرتباط مستويات الانفاق الاستثماري في فرص محدودة للوصول الى التمويل .

١٢- الائتمان التعهدي له أثر موجب في الاجل الطويل في الانفاق الاستثماري الخاص ، والسبب يعود على ان تدفقات الائتمان التعهدي في الاجل الطويل يساهم في توسع نطاق الاعمال في الوحدات الاقتصادية للقطاع الخاص لارتباطها بمستوى النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية .

١٣- اجمالي الودائع لها أثر معنوي في الانفاق الاستثماري الخاص ، والسبب في ذلك العلاقة المباشرة والتلقائية بين حجم الودائع وحجم الائتمان المتاح للقطاع الخاص .

١٤- عرض النقد ليس له أثر معنوي في الانفاق الاستثماري الخاص في الاجل الطويل ، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ان عرض النقد ليس له أثر في الاجل الطويل .

### ثالثاً: التوصيات:

توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات يمكن اجمالها بالآتي :

١- الاهتمام بدراسة العلاقة بين التطورات في القطاع المصرفي ونمو مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في العراق من خلال التركيز على أهمية التأثير المتبادل بين القطاعين في رفع مستوى الدخل والأنتاج من خلال دور القطاع المصرفي في جذب الادخار وخلق الائتمان وكذلك دور القطاع الخاص في تشغيل عناصر الأنتاج وتوليد الدخل والتوزيع.

٢- أن تأخذ السياسات التمويلية بنظر الاعتبار حقيقة ضعف العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص والتضخم في العراق نتيجة كون هذه العلاقة محكومة بعوامل هيكلية في بنية القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي تحدد طبيعة تأثير تطورات عرض النقد في التضخم من خلال قناة الائتمان المصرفي.

٣- الائتمان التعهدي يمكن ان يوجه في مجالات استهداف الناتج في الاجل الطويل .

٤- تعزيز اصلاحات القطاع المصرفي في العراق لقيم المؤشرات الأساسية لأداء القطاع المصرفي لتكون ثمرة جهود الإصلاح المصرفي هي تحسن مستوى متغيرات الاقتصاد الكلي والذي ينعكس على مستويات المعيشة والرفاه العام .

٥- لابد من سياسة اقتصادية تمكينية لرفع مستوى قدرة القطاع الخاص على بناء سياسة تمويلية فعالة توازن بين تلبية متطلبات الوصول للتمويل و التوظيف الأمثل للقروض لتقليل عوامل التعثر المالي .

- ٦- ضرورة الاهتمام بالعلاقة بين الاستقرار العام و فرص نجاح سياسات الإصلاح المصرفي والتي تنعكس على التمويل المصرفي للقطاع الخاص وتأثيره في متغيرات الاقتصاد الكلي.
- ٧- ضرورة الاهتمام بتطور التمويل المصرفي للقطاع الخاص من خلال قناة الائتمان التعهدي لتعزيز دورها ساهمت في تلبية متطلبات العمليات الاقتصادية لقطاع الاعمال مما ينعكس إيجابا في متغيرات الاقتصاد الكلي.
- ٨- العمل على جعل سياسات الائتمان المصرفي تعمل بشكل موجه لتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكلي ، من خلال التوزيع القطاعي الأمثل للائتمان المصرفي وعدم تركزه في قطاعات معينة (التجارة والمطاعم والفنادق و خدمات المجتمع والتشييد والبناء ) .
- ٩- ضرورة تحسن النمو الإيجابي لمؤشرات التنمية المالية في القطاع المصرفي بما يرفع من مستوى وصول القطاع الخاص للتمويل المصرفي وبالتالي ينعكس ذلك في تحسن متغيرات الاقتصاد الكلي .
- ١٠- لا بد من سياسات استقرار مصرفي فعالة تقلل من تأثير الصدمات المصرفية النظامية على تدفقات التمويل المصرفي للقطاع الخاص بما ينعكس على تنامي الطاقة الاستيعابية للقطاع المصرفي لتلبية الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة والحد من ظاهرة سرعة تأثر القطاع المصرفي مقارنة بمتغيرات الاقتصاد الكلي بالأزمات الاقتصادية .
- ١١- ضرورة دعم توسيع سوق الائتمان لرفع مستوى النشاط التمويلي للقطاع المصرفي من خلال تحسين محددات منح الائتمان التي تقوم عليها سياسات الائتمان في القطاع المصرفي و عبر وسائل الحماية من حجم المخاطر النظامية المقدر، ودعم قدرة القطاع الخاص على توفير الضمانات المطلوبة ، لتعزيز التأثير الإيجابي للقطاع الخاص في متغيرات الاقتصاد الكلي.
- ١٢- إعادة النظر في سياسات المصارف وحلول المشاكل التي تواجهها ،وذلك من خلال تطبيق السياسات المرنة التي تسمح بضح التسهيلات الائتمانية لقطاعات الاقتصاد المختلفة ضمن الشروط الميسرة مع عدم أهمال دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية للقطاعات الاقتصادية لأنها الضمان والمصدر الأقوى في سداد تلك التسهيلات ، فضلا عن أهمية قيام المصارف بتشجيع وإيجاد فرص استثمارية تعمل على تلبية متطلبات القطاعات الاقتصادية التي تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

# المراجع و المصادر



## المراجع

### اولاً: القرآن الكريم

### المصادر العربية

#### ثانياً: الكتب

١. ابد جمأن، مايكل، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض-السعودية، ١٩٩٩
٢. أبو حمد، رضا صاحب، قدوري، فائق مشعل، إدارة المصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
٣. إسما عيل، عوضفاضل، الأنفاق الحكومي (دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية) جامعة النهريين، بغداد ٢٠٠٣م،
٤. إسماعيل، خالد امين، الطرد، عبد الله إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط١، ٢٠١٦
٥. الأشقر، احمد، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٠
٦. الافندي، محمد احمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن، ط١، 2018م،
٧. الالفي، احمد عبد العزيز، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الإسكندرية-مصر، 1997م
٨. الاميري، وليد حميد، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في إطار العلاقة بين راس المال الفكري وراس المال التمويلي، دار اليازوري للنشر، ط١، ٢٠٢٢م
٩. امين، سمير واخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م
١٠. الأمين، عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢م
١١. البيلاوي، حازم عبد العزيز، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر ١٩٦٧م
١٢. بدوي، احمدزكي، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية، مكتبة لجنآن، ١٩٧٧م
١٣. البديري، حسين جميل، البنوك مدخل محاسبي واداري، دار الوراق للطباعة والنشر، عمان، ط١، ٢٠٠٣.
١٤. بن ساسي، الياس، قريشي، يوسف التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦م
١٥. بوراس، احمد، تمويل المنشأة الاقتصادية، دارالعلوم، عنابة-الجزائر، ٢٠٠٨م
١٦. الحاج، طارق، مبادئ التمويل، الطبعة الاولى، الأردن، ٢٠١٠ ص.
١٧. الحسنوي، سالم صلال راهي، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية، مصر -القاهرة، ط١، ٢٠١٧م

١٨. الحنفي، عبد الغفار ، أبو قحف ، عبد السلام ،الإدارة الحديثة في البنوك التجارية السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية –الجوانب التنظيمية والتطبيقية البنوك العربية ،بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣..
١٩. الخصري، سعيد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، ط٣، 1994م
٢٠. خلف، عمار حمد، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج (Eviews) أمثلة – تطبيقات – تقدير نماذج – تفسير نماذج – تنبؤ، ط١. دار الدكتور للعلوم الإدارية والعلوم الأخرى للطبع والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥
٢١. خلف، فليح حسن ،النقود والبنوك جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان –الأردن ، ٢٠٠٦.
٢٢. خلف، فليح حسن، المالية العامة عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط١، ٢٠٠٨م
٢٣. خلف، فليح حسين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي، عمان-الأردن، ٢٠٠٦م
٢٤. خليل، سامي، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر ، ١٩٨١م
٢٥. داود، حسامعلي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر، عمان، ط٣،
٢٦. الدين، نامقصلاح، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر - القاهرة، ط٢، سنة ١٩٦٤م
٢٧. ذنبيات، محمد جمال، المالية العامة والتشريع، الدار العلمية والدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م
٢٨. راضي، منذر محمد، النظم الاقتصادية في القرن العشرين، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥،
٢٩. الراوي، محمود حسين، واخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، سنة ٢٠١٢
٣٠. الرقيب، كدور، البنوك التجارية في تمويل النمو والتنمية الاقتصادية، في ترنييداد وتوباغو والكاريبين: منظور البنك الملكي لترنييداد وتوباغو، ٢٠٠١م
٣١. زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ١٩٧٨ سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت
٣٢. السعدى، منال واخرون، الاستثمار والتمويل، منشأة المعارف، الاسكندرية \_ مصر ، ٢٠١٥م، ص٣٣ \_ ٣٤.
٣٣. سلطان ، محمد سعيد ،إدارة البنوك ، دار الجامعة للنشر ، الإسكندرية ، ١٩٩٣.
٣٤. سمحان، حسين محمد، يامن، إسماعيل يونس، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط١، ٢٠٠١م،
٣٥. سيجل،باري، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقوديين، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الرحمن عبد الفتاح، مراجعة محمد إبراهيم منصور، تقديم سلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر، الرياض ١٩٧٨م

٣٦. السيسي، صلاح الدين حسن، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٧.
٣٧. شاكر، إسماعيل علي، مهدي، مجيد جواد، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط١، ٢٠١٦م
٣٨. شاهين، عبدالحليم، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، دراسات تنموية، العدد ٧٣، ٢٠٢١م
٣٩. شكر، إسماعيل علي، مهدي، مجيد جواد، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن، ٢٠١٦م، ط١
٤٠. شلهوب، علي محمد، شؤون النقود واعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، ط١، ٢٠٠٧م
٤١. الشمري، صادق راشد، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، اليازوري، ٢٠١٨م
٤٢. الشمري، مايق شبيب، واخرون، تقييم قرارات الاستثمار النظرية والتطبيقات، دار الكتب والوثائق، بغداد، ط١، ٢٠١٧م
٤٣. شهاب، محمد عبد الحميد، التحليل الاقتصادي الكلي، الناشر كلية إدارة الاعمال، جامعة الطائف، ط١٤٤١
٤٤. شيهه، مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، ١٩٨٥
٤٥. الشواربي، محمد عبد الحميد، إدارة المخاطر الائتمانية من جهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢
٤٦. الشمري، صادق، إدارة العمليات المصرفية، مداخل وتطبيقات، عمان-الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٤،
٤٧. الصيرفي محمد، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر- الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٦م
٤٨. طاقة، محمد، العزاوي، هدى، اقتصاديات المالية العامة دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ط١، ٢٠٠٧م.
٤٩. العابدي، عمار ياسر عبد الكاظم، النشأة الحديثة للنظام المصرفي العراقي في مئة عام، ٢٠٢٠م
٥٠. العاني، عبد الملك، مبادئ الاقتصاد، مطبعة دار السلام، بغداد، ط٤، ١٩٧٣
٥١. عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥م،
٥٢. عبد الرضا، نبيل جعفر، حسين، بيداء رزاق، دور القطاع الخاص في تطوير الاقتصاد العراقي، شركة الغدير للطباعة والنشر، البصرة، ٢٠١٥
٥٣. عبد الرؤوف، سحر، واخرون، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط١، ٢٠١٤م

٥٤. عبد الهادي، سامر واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط١، ٢٠١٣م،
٥٥. العبودي، موسى فاضل، إفلاس المصادر بمخاطر الائتمان دراسة مقارنة، مطبعة دار الضياء للطباعة والتصميم، العراق-النجف، ٢٠١١.
٥٦. العبودي، رائد عبد الخالق عبد الله، المشهدأني، خالد احمد فرحأن، النقود والمصارف، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، د.ط، ٢٠١٣م
٥٧. عجمية، محمد عبد العزيز، شبحه، مصطفى رجدي، النقود والنوك والعلاقات الدولية، دار الجامعة بيروت، ١٩٨٢.
٥٨. عريقات، حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل، عمان-الأردن، ط١، ٢٠٠٦م
٥٩. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، بدون ط، دار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥
٦٠. عفانه، محمد كمال كامل إدارة الائتمان المصرفي، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة البتراء الأردنية، عمان-الأردن، ط١، 2015م،
٦١. العلاق، بشير، إدارة المصارف، جامعة التحدي لليبيا، ٢٠٠١..
٦٢. علي، إسماعيل محمود، حسنين، إبراهيم جابر، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١،
٦٣. علي، عبد المنعم السيد، اقتصاديات البنوك والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكي والاقطار النامية (مع إشارة خاصة للعراق) ج١، جامعة المستنصرية، ١٩٨٤م
٦٤. علي، عبد المنعم السيد، العيسى، نزار الدين والنقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الأردن، 2005،
٦٥. علي، عبد المنعم السيد، العيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤م
٦٦. عمر، حسين، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٩٥م
٦٧. العمر، فؤاد عبد الله، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ١٩٩٨،
٦٨. العيساوي، كاظم جاسم، الراوي محمود، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٠م
٦٩. العيسى، نزار سعد الدين، واخرون، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٦م،
٧٠. عبد المطلب، عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، ٢٠٠١،

٧١. الغالبي، عبد الحسين جليل، اساسيات النقود والبنوك، نجف، ط١، 2016م
٧٢. غيبية، حيدر، ماذا بعد اخفاق الرسالية والشوعية، ط٢، المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥
٧٣. غزي، عبد الحليم عمار، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات kie publication، ٢٠١٨،
٧٤. فهد، مزناد نصر حمود، إثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية دار صفاء، عمان، ٢٠٠٩.
٧٥. الفهداوي، وسام مجيد علي، دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط١، 2021م،
٧٦. القريشي، عليحاتم، السياسة النقدية في العراق (بين ضخامة الدور وحدودية الأدوات) دار الكتب والوثائق، بغداد، ط٢٠١٦م
٧٧. القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٧م
٧٨. القريشي، مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٨،
٧٩. كراجة، عبد الحليم محمود، محاسبة البنوك، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، ط١، 2000م
٨٠. كنعان، علي، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الإدارة والاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات للطبع والترجمة والنشر، مطبعة الروضة، ٢٠٠٦م
٨١. لفته، عبد السلام، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، دار الذاكرة للنشر، بغداد، ٢٠١٣،
٨٢. مراد، محمد جلال، البطالة والسياسات الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ٢٠١٩،
٨٣. مسعود، سميح، الموسوعة الاقتصادية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٧م
٨٤. مسعود، مجيد، دليل المصطلحات التنموية، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٤م
٨٥. المصري، إبراهيم، الاقتصاد النقدي في الوطن العربي، الحكمة للطباعة والنشر، مصر، ط١، 2016م،
٨٦. مصطفى، عبد اللطيف، بوزيان، محمد بن، اساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، دار النشر المكتبة العصرية للطباعة، الجزائر، والنشر ص٨٤-٩٦.
٨٧. معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٥م
٨٨. المعموري، عبد علي كاظم، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ج٢، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧،
٨٩. المعموري، عبد علي كاظم، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط١، دار وكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢،
٩٠. المغربي، إبراهيم متولي إبراهيم حسن، الآثار الاقتصادية لتمويل العجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ط١، ٢٠١٠م،

٩١. المغربي، إبراهيم متولي إبراهيم حسن ، الأثار الاقتصادية للتمويل بالعجز(من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي )، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ط١، ٢٠١٠م،
٩٢. المغربي، محمد الفاتح محمود بشير ،إدارة التمويل المصرفي ، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ،القاهرة-مصر، ط١، 2019م
٩٣. ملاك، وسام ،تطور الفكر الاقتصادي :الفكر الاقتصادي الاشتراكي بين النظرية والتطبيق، ج٣، ط١، دار المنهل اللبناني ،بيروت، ٢٠١٤
٩٤. الموسوس ، ضياء مجيد ،البنوك الإسلامية ،منشورات مؤسسة الجامعة الإسكندرية ، ١٩٧٩ .
٩٥. الموسوي، واثق علي ، موسوعة اقتصاديات التنمية ، الجزء ١ ،دار الأيام للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ٢٠١٨ .
٩٦. مهران ،زكريا ، البنك المركزي في العصور المختلفة ، مؤسسة هنداوي ، ٢٠١٧،
٩٧. النبهاني، تقي الدين ، النظام الاقتصادي في الإسلام ،دار الامة ،بيروت، ٢٠٠٤،
٩٨. النجفي ،حسن ، الايوبي، عمر ،معجم المصطلحات التجارية والمصرفية ،مراجعة و اشراف محمد دبس ،اكاديميا ،بيروت -لبنان ، ٢٠٠٠م
٩٩. نوري ، ناظم محمد ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ،دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان -الأردن ، ط١، ٢٠١٠م
١٠٠. النوري، زكريا ، السامرائي ، يسرى ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان -الأردن، ط عربية ، ٢٠٠٦م
١٠١. هيكل، عبد العزيز فهمي ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية ،دار النهضة العربية ،بيروت-لبنان، ١٩٨٧م،
١٠٢. الوزني ،خالد واصف ،الرفاعي ،احمد حسين ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان -الأردن ، ط١، ٢٠٠٦م،

### ثالثا : المجالات

١. البدوي ، رضا ، العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف خلال الفترة (١٩٧١-٢٠٢٠) باستخدام نموذج (ARDL) ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية- المعهد العربي للتخطيط ، مصر ، مجلد ٢٥ ، العدد ٢٠٢٣، ١، م،
٢. احمد ، محسن إبراهيم ، تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨) ، المجلة العلمية لجامعة جيهان ، السليمانية ، العراق ، المجلد الرابع ، العدد ٣، ٢٠٢٠
٣. البديري، اركان عباس بطي ، الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية للمدة من ٢٠٠٣ - ٢٠١٧ ، مجلة الفنون والادب وعلوم الأنساب والاجتماع، كلية الامارات للعلوم التربوية، المجلد/العدد ٤٧
٤. جار الله، رغد أسامة ، ذنون، مروان عبد الملك ، قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الأنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، للفترة (١٩٦٠-٢٠١٠)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد ٣٥، العدد ١١٤
٥. جاسم ، عباس ، البنك المركزي العراقي ، التطورات المصرفية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ١٣، السنة الخامسة، ٢٠٠٧م
٦. الجبوري ، حيدر عبد حسن ، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة من ٢٠١٠-٢٠٠٣، جامعة بابل للعلوم الأنسابية ، جامعة بابل ، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠١٢م،
٧. الجبوري، سوسن كريم هودان ، اختيار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الأجنبي في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ٣، مجلد ١٧، ٢٠١٥م، ص ١٧٢-١٧٣ Johansen للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٣
٨. جمعة، عبد الرحمن عبيد ، المعلة ، حالب كاظم ، الهيمنة المالية ( مدخل نظري لمفهومها واسبابها واثارها )مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ٤، العدد ٩، ٢٠١٢م
٩. حسن، علي عبد الزهرة، شومان، عبد اللطيف حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد ٩، العدد ٣٤، ٢٠١٣،
١٠. حمد ، خلف عمار ، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد ١٧، العدد ٦٤، ٢٠١١م
١١. حمزة، حسن كريم ، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٩، العدد ٣٢،

١٢. خياط ، محمد نجيب غزالي ،دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة دراسة اقتصادية وقياسية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٦م
١٣. راهي،محمد غالي ، دور الائتمان المصرفي في تمويل سوق السكن في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد خاص بمؤتمر الإسكان ٢٠١٥، مجلد العاشر
١٤. رزوقي،علاء طالب ، تحليل استجابة السياسة المالية لأنماط استهلاك العائلة العراقية في ظل ظروف الصدمات بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد ٢، العدد ٦، ٢٠٢٢م
١٥. سعد ، منتظر فاضل ،التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، جامعة البصرة ،العدد ٣، ٢٠١٥م
١٦. شنافة، جهرة ،أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية للملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ARDL ، للفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠) ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية – جامعة سطيف ، الجزائر ، ، العدد ١، ٢٠٢٠م
١٧. صالح،عدنان مناتي ، سيادة نظام السوق في البلد النامي تحدي لتنميته الاقتصادية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد ٣٧،
١٨. طه، عمر هاشم ،دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار ،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد ٢، ٢٠١٣
١٩. عبد القدير ، خالد بن حمد بن ،تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات في المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،العدد ٢، ٢٠٠٥م،
٢٠. عثمان، حسن علي ، ادم سعد ، سفيان أبو البشر ،استخدام نموذج الأنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان ، دراسة إحصائية للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، السعودية ، المجلد ٦، العدد ٣٠، ٢٠٢٢م
٢١. الغالبي ، عبد الحسين جليل ، واخرون ،أثر مقياس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد ٢، العدد ١٢، ٢٠٠٩م
٢٢. الغالبي،عبد الحسين جليل ، عطشان،احمد حسن ، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق ،مجلة الاقتصاد الخليجي ،مجلد ٢٦، العدد ١٧، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩م
٢٣. فردة، عزازي، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة اقتصادية قياسية (١٩٧٠-٢٠٠٦) مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد ٤ ، ٢٠١٠م،



٢٤. لافي، عاطف، واخرون، الائتمان المحلي دراسة في ابعاده واثاره في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد ١٦، ٢٠١٥م،
٢٥. محمد، عماد سليمان شريف، صالح، سندس عاطف جلال، أثر التمويل المصرفي على صادرات وواردت السلع المنظورة في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية – المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث جامعة بيثية السعودية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية السودان، المجلد الاول، العدد الاول، مارس ٢٠١٧
٢٦. محمد، غزغزي، دور اقتصاد المعرفة في دعم نمو قطاع الصناعة التعريفية في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢١) دراسة قياسية لاستخدام أنموذج ARDL، مجلة الأبداع – الجزائر، مجلد ١٣، ال عدد ١، ٢٠٢٣ م
٢٧. النقار، عثمان، العواد، منذر، استخدام نماذج (var) في التنبؤ دراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج واجمالي تكوين الراس المالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٨، العدد ٢، سوريا، ٢٠١٢ م
٢٨. هاشم، حنأن عبد الخضر، جبار، أسامة نزار، القطاع الخاص في العراق الواقع وسبل النهوض، المجلد ١، العدد ٥٨، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة /النجف الاشرف، ٢٠٢٠

#### رابعاً: الرسائل والاطاريح والدراسات

١. البديري، قيس صالح، تقويم نشاط الصيرفة الخاصة في العراق، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة للفترة من ٢٢-٢٣/١٢/٢٠٠١، بغداد ٢٠٠٢
٢. البديري، اركان عباس بطي، الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي (دراسة تحليلية للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٧)، مجلة الفنون والادب وعلوم الأنسانيات والاجتماع، كلية الامارة للعلوم التربوية، المجلد/العدد ٤٧، ٢٠١٩ م
٣. الجبوري، محمد حسين كاظم، تحديد حجم الأنفاق العام الأمثل في الاقتصادات الريعية، دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة ٢٠٠٩-١٩٨٨، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، ٢٠١٢ م
٤. الجزراوي، إبراهيم محمد علي، النعيمي، ونادية شاكر، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة تطبيقية في مصرف، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٠
٥. الجشعمي، فائزة مسجت، دور الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠١٤ م

٦. الحجار، ياسر رضا هادي، القطاع الخاص ودوره في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي والاثار التنموية المحتملة للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٣٠، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٢١م،
٧. حسن، سامرة عادل حمزة دور الإصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد الكلي - تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق، رسالة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٢٣م،
٨. الزبيدي، زهراء محمد نعمة، تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق دراسة قياسية للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القدس، ٢٠١٦م
٩. الزرري، عبد النافع عبد الله، النجفي، عمادحسن، دراسة تحليله لبيانات الائتمان المصرفي على الأسعار، تقرير مجلد ٨، العدد ٨،
١٠. سالم، بنين فاضل، تحليل مصادر واستخدامات أموال المصارف العاملة في العراق ودورها في تمويل القطاع الاقتصادية للمدة من (٢٠٠٥-٢٠١٩) رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢م
١١. سعدوني، محمد محروس، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق،
١٢. السعدي، منتهى زهير محسن، قياس وتحليل أليات انتقال أثر السياسات النقدية والمالية على أداء الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٢١م
١٣. عمران، فاطمة صالح مطر، إثر بعض مكونات الطلب الكلي في الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٩
١٤. فارس، طالب حسين، دور الدولة في المذهب الاقتصادي الاسلامي، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠٠٤م،
١٥. كريم، بودخدخ، مسعود، بودخدخ، رؤية نظرية حول استراتيجيات تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة ال الملتنقى الوطني، جامعة محمد الصديقة بن يحيى، ٢٠١١،
١٦. محمد، صبحي، مصطفى، دور السياسة النقدية في تحديد اتجاهات الائتمان المصرفي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٢١م،
١٧. محمد، صبحي، مصطفى، دور السياسة النقدية في تحديد اتجاهات الائتمان المصرفي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٢١م،

١٨. محمد، مصطفى خليل ، دور الائتمان التعهدي في تمويل الاستثمار المحلي الخاص والتجارة الخارجية جانب الاستيرادات ، دراسة في القطاع المصرفي العراقي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية ، ٢٠٢٠ م
١٩. المعموري، أنتصار عباس حسون، أثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية ، ٢٠٢١ م
٢٠. نافع، عمر أيهاب، دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التجارة، مصر، ٢٠٢٠ م
٢١. الهيتي، عمار، أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي على الائتمان النقدي المباشر الممنوح من القطاع المصرفي: دراسة في الاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٤-٢٠١٧.

#### خامسا: النشرات والتقارير

١. استراتيجية تطوير القطاع الخاص للمدة (٢٠١٤-٢٠٣٠) جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، نيسان ٢٠١٤
٢. البنك المركزي العراقي / النشرة الإحصائية السنوية، دائرة الإحصاء والأبحاث لعام ٢٠٢٢،
٣. البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي عام ٢٠٢٢ م
٤. البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٢١ م ،
٥. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢١ م
٦. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير اقتصادي السنوي، ٢٠١٢ م
٧. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير اقتصادي السنوي، ٢٠١٤ م،
٨. الشبيبي، سنان ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، ٢٠٠٧ م
٩. عبد النبي، وليد عيدي ، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية ، البنك المركزي العراقي المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، ٢٠١١ م
١٠. مجلس الوزراء ، هيئة المستشارين ، استراتيجية تطور القطاع الخاص (٢٠١٤-٢٠٣٠)
١١. وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي ، التقرير الاقتصادي العراقي ٢٠١١ م

#### سادسا: المواقع الالكترونية

١. صالح، مظهر محمد: الاختلالات الادخارية في العراق، رؤية تشخيصية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، الموقع الالكتروني.

٢. الموقع <https://www.jstor.org/stable/4075203> Accessed 19 July 2024

## المصادر الاجنبية

1. (sergeant. The role of commercial banks in financing growth and economic development in Trinidad and Tobago and the caribbenn: Aperspective form the royal bank of Trinidad and Tobago,2001,
2. Birendra Bahadur Budha, Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach, NRB Working paper,NRB/WP/12,2012, .
3. Cleveland S. Patterson, The cost of capital:Theory and estimation, Greenwood,USA,1995
4. D. A. Dickey & W.A. Fuller: Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with A Unit Root, Econometric A, (New York)‘ Vol.49, No.4, 1981
5. Georg Riesman, CAPITALISMA ,Treatist ,on Economics, Library of congress,Catalogue,United states of America,1998,
6. Growth(New York:W.W,Norton and Co ,Inc,1967)
7. Joel M. Stern ,Donaid H.chew , Jr.The revolution in Corporate finance ,Fourth edition , Blackwell publishing , London ,2003,
8. Josette Peyard, OP-CIT Paterson, W.C income ,employment and Economic,1999,
9. Manfred Gartner, Macroeconomics, University of St Gallen ,Switzerland, Second Edition ,2006,
- 10.Mansoor maitah and etal, The Utilizing of financial Analysis in Credit Decision in palestinion commercial Banks, Joulmal of money ,Investment and banking ,NO (12) ,2012
- 11.MDOBB,studies in the development of Capitalism, London,1947
- 12.R. Santos Alimi, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration ARE- Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2 ,No2,2014,

13. Rose . peters. Commercial. Management. Irwin. Mcgraw.hill.Inc.4<sup>th</sup>.ed.1999  
singapore.
14. Steve Iumby ,Chris Jones ,corporate finance ;Theory and practice ,Homson  
,London, 2003
- 15.the deerminants of private sector credit in In .2001.boris. hofrman .dustrialized  
countries :property prices matter
- 16.W.H. Greene, Econometric Analysis, Pearson Education, Inc.6th Edition, 2005
- 17.Lakshmi&Murugan, Bank Credit Facilities to Small and Medium Enterprises,  
the IUp journal of Bank Management, vol. vlll, issue, 2009.
- 18.smet Grocer, Relation between Bank Loans and Unemployment in the European  
Countrie , Mihaiu Diana Marieta, University of Sibiu Romania, 2013.
- 19.mpirical Investigation into the relationship between Financial Sector  
Development and Unemployment in Nigeria ,”Asia Economic and Financial  
Review , Asia Economic and Social Soci
- 20.Diana bonfim and Banco potugal .Credit :evaluating the contribution of firm  
level in formation and of macroeconomic dynamucs.working  
paperJELclassification,no.41.2009.
- 21** Jesus Huerta De soto,translated by Melinda.strop,money Bank  
croit,andeconomic CYCL-ES,FOUEH EDITION,MISE INSTIUTE,2020,P242-243
- 22-** BerKeIMANS,L, Cerdit and monetary policy ; an Australian SVAR. Reserves  
Bank of Austalia,Research Discussion paper ,2005
- 23-**Tilly ,Richard UniversalB anihg in Historical Perspective ,journnd of Institutional  
and theore tical,Economics .vol.154,no 1,1998,

## **Abstract**

The research covers the studying of the problem of the relationship between bank financing for the private sector and its impact on overall variables by studying the facts that presented by economic theories, research and studies, and then studying the case of Iraq by collecting and analyzing the facts and the data which related to the variables studied. The research problem is asking about What are the dimensions of the problematic relationship between banking finance and the private sector and its impact on the selected macro variables, in light of the developments in the reality of the banking sector and the private sector in Iraq during the period of the study, The research hypothesis is that the developments in the reality of the banking sector and the private sector in Iraq during the period of the study led to varying relative changes in bank financing to the private sector, with a limited impact on the selected macroeconomic variables, which provides a better analytical basis for understanding the path of development of the relationship and the studied problem. The most important objectives of the research were to determine the dimensions of the relationship between bank financing and the private sector and its impact on the variables. Macroeconomics in Iraq,. The importance of the research was represented by the growing interest in the theoretical and empirical relationship between bank financing for the private sector and macroeconomic variables within the framework of the philosophy of development and growth existing in Iraq after 2003 and the essential role of the private sector through the market economy. The research adopted the deductive approach, by relying on the study of theories, postulates, general rules, and partial applications in economic theory on the relationship between bank financing of the private sector and macroeconomic variables, and by collecting and analyzing economic facts and relevant historical data, and employing them in the study of the Iraq case , in addition to adopting the inductive approach by developing hypotheses among the studied relationships, and measuring and analyzing the relationship between variables using statistical and econometric analysis tools

.The research reached a set of conclusions, the most important one is the weak impact of bank financing to the private sector on macroeconomic variables, due to the limited size of the bank financing market and the weak capabilities of the private sector to access and employ the financing. The most prominent recommendations were the necessity of following an economic policy to bridge the gap between bank credit policies. And the capabilities of the private sector to access financing through an integrated vision, by addressing the factors that affecting the reasons for the weak growth of the financing market and the capabilities of investment and saving in the private sector.



he Republic of Iraq  
The Ministry of Higher Education  
And Scientific Research  
University of Karbala  
Faculty of Administration and Economics  
Department of Economics



**Bank financing to the private sector and its impact on  
selected macroeconomic variables Iraq is a case study  
for the period from (2004-2021)**

**A letter Submitted to the  
Council of the of the College of Administration and  
Economics-University of Karbala  
Which is part of the requirements for obtaining a master's degree in  
Economic Sciences**

**Submitted By the student**

**Shaimaa Abdel Amir Sad Al-Asadi**

**Supervised by**

**Prof. Dr**

**Talib Hussein Fares Al-Kuraiti**

**144٧ A.H.**

**2024 A.D.**